أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية

إعداد

معتز أمين عبد الحميد السعيد

إشراف

الدكتور سليمان عطية

أطروحة دكتوراه

قدمت استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

2008

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ واتقوا اللّهَ ويعلّمكُمُ اللّهُ واللّهُ بكُلِّ شيءٍ عليمٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، آية 282.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا معتز أمين السعيد

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم: معتز أمين عبد الحميد السعيد

التوقيع:

التاريخ: 29.3.2008

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها :

أثر الإفصـــاح باستخدام مفهوم القيمـــة العادلـــة في ضـــوء التغيرات في معـــايير الإبـــلاغ المالـــي الدوليـــة علـــى الإبـــلاغ المالـــي في شركات التأمين الأردنية

وأجيزت بتاريخ :

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيـــــع:
1 – الأستاذ الدكتور بشير البنا – رئيساً.	
2 – الأستاذ الدكتور محمد مطر –عضواً.	٢٠٠٨/٣/٢
3 – الدكتور محمد مجيد سليم – عضواً.	
4 – الدكتور سليمان عطية – مشرفاًاعضواً.	٢٠٠٨/٣/٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكـر والتقديــر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم ... وبعد، ونسأل الله تعالى أن يسدد خطانا...

فإنه يشرفني بعد أن أعانني الله عَز وجلَ على إتمام هذه الأطروحة، أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان والتقدير للدكتور سليمان عطية الذي شرفني بالإشراف على هذه الأطروحة، ولم يبخل علي بجهد أو نصيحة، فكان مثالا للعالم المتواضع المعطاء. كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور الغائب الحاضر نعيم دهمش (رحمه الله) والذي شرفني أيضاً بالإشراف على المراحل الأولى من هذه الأطروحة قبل أن تفيض روحه إلى بارئها، كما أشكر الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار والأستاذ الدكتور محمد النعيمي والدكتور أحمد الظاهر على ما قدموه لي من معلومات و نصائح وإرشادات في إعداد منهجية الدراسة وأداة القياس والتحليل الإحصائي.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وأساتذتي الكرام في الجامعة على تعاونهم المستمر معي، وأتقدم بالشكر الجزيل لزميلاتي وزملائي على ما قدموه لي من أفكار ومعلومات مفيدة في موضوع الأطروحة.

وأخيرا وليس آخرا أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أفراد عينة الدراسة الذين قاموا بالإجابة على فقرات استبانة الدراسة بحياد وموضوعية .

الباحـث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من رووا بدمائهم أرضنا العربية والإسلامية

إلى المحرومين ...والموعودين

إلى أصحاب النفوس النقية والنظيفة

إلى من يبني دوماً ...

==========

إلى من كان رضا الله من رضاهما ... وأستمد إرادتي من صبرهما

والدتي و والدي الحبيبين

إلى أعزائي وأحبتي ... أشقائي وشقيقاتي

==========

إلى كل من علمني حرفاً ...فكنت له عبداً ... أساتذتي الأفاضل ...

إلى أصدقائي وزملائي الأوفياء...

إلى كل باحث وطالب علم ...

إليهم جميعا... أهدي هذا العمل

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الشكـر والتقديــر ..... هـ
الإهداء ..... و
فهرس المحتويات ..... ز
قائمة الجداول ..... ط
الملخص ..... ك
ABSTRACT ..... م
الـفـصـل الأول المقدمة وخلفية الدراسة 1
المقدمة 1
مشكلة الدراسة وعناصرها 3
فرضيات الدراسة 5
أهمية الدراسة 6
التعريفات الإجرائية 8
الفـصــل الـثـانـي الإطـار النظـري والدراسات ذات الصلة بمشكلة الدراسة 11
مقدمة 11
أولاً : الإطار النظري للدراسة 11
الإبلاغ المالي (Financial Reporting) 11
الإفصاح عن القيمة العادلة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين 17
أهمية قواعد الإفصاح 18
المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية 21
طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها 22
الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي 24
واقع قطاع التأمين في الأردن (المصدر:الإتحاد الأردني لشركات التأمين،2006) 25
الإتحاد الأردني لشركات التأمين 26
معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية 30
منافع وفوائد معايير الإبلاغ المالي الدولية 33
مجالات تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية 34
قياس القيمة العادلة 43
محددات الوصول للقيمة العادلة 46
محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية 47
محاسبة التأمين في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) – عقود التأمين. 50
المشتقات المالية 55
الإفصاح عن المشتقات المالية المتضمنة 56
فحص كفاية المطلوبات حسب متطلبات معيار الإبلاغ رقم (4) 58
المعالجة المحاسبية للأصول المالية في شركات التأمين 60

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعادلة و التقاص (Offsetting)..... 65
أرباح و خسائر إعادة التأمين..... 65
أهداف وسياسات إدارة المخاطر..... 68
شروط عقود التأمين..... 69
مخاطر التأمين..... 69
مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الإئتمان..... 70
تصنيف العقود..... 71
1 – الإلتزامات التي تحتوي على مشتقات متضمنة في العقد..... 71
تكلفة العملية المالية..... 72
المخاطر غير المنتظمة والمنتظمة..... 73
مرحلة الانتقال و تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية..... 74
تحسين وتعزيز الإفصاح..... 76
تداعيات وآثار القيمة العادلة على الإبلاغ المالي..... 77
مستخدمو حسابات التأمين..... 79
معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاح..... 81
قواعد الإفصاح في ظل معيار الإبلاغ الدولي رقم (7) – الأدوات المالية: الإفصاح..... 83
ثانياً: الدراسات ذات العلاقة بالأطروحة..... 87
اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة..... 102
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات..... 103
مقدمة..... 103
مجتمع الدراسة والعينة..... 103
أدوات الدراسة..... 106
إجراءات الدراسة..... 108
الفصل الرابع نتائج الدراسة..... 111
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات..... 140
النتائج والاستنتاجات..... 140
التوصيات..... 148
المراجع والملاحق..... 150

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	إطار عملية الإفصاح وعلاقته بالإطار النظري للمحاسبة	28
2	شركات التأمين في سوق التأمين الأردني حسب تخصصها كما في العام 2005	38
3	البيانات التي تطلبها هيئة التأمين من شركات التأمين الأردني	40
4	معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية	47
5	الجدول الزمني لإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) - محاسبة القيمة العادلة	75
6	عدد الإستبانات الموزعة و نسبة الاستجابة للإستبانات الموزعة	152
7	مستوى دلالة اختبار(K-S) بالنسبة لمتغيرات الدراسة	153
8	التكرارات والنسب المئوية لمتغيّر المؤهل العلمي	163
9	التكرارات والنسب المئوية لمتغيّر التخصص الأكاديمي	164
10	التكرارات والنسب المئوية لمتغيّر الخبرة العملية	165
11	توزيع المستجيبين حسب مجالات المشاركة في الدورات والندوات	167
12	توزيع وتكرارات المستجيبين والنسبة المئوية للمتابعة للمعايير	168
13	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لمتطلبات وقواعد الإفصاح من حيث ملاءمتها.	170

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1417	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لمتطلبات وقواعد الإفصاح حيث إلتزام شركات التأمين بها	173
15	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لمتطلبات وقواعد الإفصاح حسب درجة تأثيرها على ملاءمة المعلومات المحاسبية	176
16	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لمتطلبات وقواعد الإفصاح حسب درجة تأثيرها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية	179
17	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لمتطلبات وقواعد الإفصاح حسب درجة تأثيرها على اتساق المعلومات المحاسبية	182
18	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لمتطلبات وقواعد الإفصاح حسب درجة تأثيرها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية	183
19	المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لفقرات دور هيئة التامين في تحقيق التزام شركات التأمين بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية	185
20	قيم (t) المحسوبة ومستوى المعنوية لكل فرضية على حده بقيمة متوسط تساوي (ثلاثة)	187
21	نتائج اختبار الفرضية الأولى	188
22	نتائج اختبار الفرضية الثانية	189
23	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	190
24	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى التابعة للفرضية الرئيسية الثالثة	191
25	اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتابعة للفرضية الرئيسية الثالثة	192
26	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتابعة للفرضية الرئيسية الثالثة	193
27	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التابعة للفرضية الرئيسية الثالثة	194
28	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	195

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية

إعداد

معتز أمين عبد الحميد السعيد

إشراف

الدكتور سليمان عطية

الملخص

بحثت هذه الدراسة في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة ومتطلبات و قواعد الإفصاح المرتبطة بها في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية، حيث هدفت الدراسة إلى:

1 - التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة و مدى ملاءمتها و المشاكل المتوقعة في تطبيقها والوسائل العملية الممكنة لتجاوزها في شركات التأمين الأردنية.

2 - التعرف على مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات؛ من حيث الخصائص النوعية للمعلومات للمحاسبية.

3- التعرف على مدى تحقيق هيئة التأمين الأردنية التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة.

وقد تم التعبير عن أهداف الدراسة من خلال طرح الأسئلة الآتية والتي تمثل بمضمونها عناصر المشكلة:

1 – هل تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها ملائمة بشكل يميزها عن معايير المحاسبة التقليدية؟

2 – ما مدى التزام شركات التأمين الأردنية في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها؟

3 – ما أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية ؟

4 - ما دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها ؟

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد جاءت فرضيات الدراسة انعكاساً للمشكلة؛ ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة، قسمت (استبانة) إلى قسمين؛ إحتوى القسم الأول على الخصائص والبيانات التعريفية لعينة الدراسة، أما القسم الثاني فقد احتوى على سبعة أجزاء يمثل كل جزء منها فرضية من فرضيات الدراسة العامة والفرعية.

و تكوّن مجتمع الدراسة من:

1 – كافة شركات التامين الأردنية، وعددها(25) شركة تامين مع نهاية عام 2006.

2 – العاملين في هيئة التأمين الأردنية.

3 – مديري التدقيق في شركات التدقيق التي تدقق حسابات شركات التأمين الأردنية وعددها خمس شركات.

وتم استخدام أسلوب المسح الشامل للدراسة، و حيث أنه لا يوجد هنا اختيار للعينة من المجتمع، لذا؛ فان عينة الدراسة قد مثلت بيانات المجتمع(The Sample Data).

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية المتعارف عليها والملائمة في تحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الأولية والثانوية، و تمت الاستعانة بالحزمة الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات؛ من حيث أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

ولدى تحليل البيانات؛ توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1– تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير ملائمة.

2- تلتزم شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي.

3- هناك تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين؛ حيث تشمل هذه الخصائص كلاً من خاصية الملاءمة والموثوقية (الاعتمادية) والاتساق والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

4 - هناك دور إيجابي لهيئة التامين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها.

ومن وجهة نظر الباحث؛ فإنه يمكن زيادة نسبة الوعي والالتزام بمعايير محاسبة القيمة العادلة من خلال تشجيع العاملين في قطاع التأمين على المتابعة الدائمة والمستمرة لآخر التطورات والتحديثات على المعايير الدولية؛ وكذلك التنسيق مع المؤسسات التعليمية والتدريبية في الأردن من أجل تحقيق ذلك، وإجراء البحوث والدراسات الملائمة، مع ضرورة اطلاع شركات التأمين على تجارب الشركات العالمية الكبرى في مجالات تطبيق المعايير واستخداماتها في الحسابات الفنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Disclosure - Applying the Concept of Fair Value According to Changes in the International Financial Reporting Standards on Financial Reporting of Insurance Companies in Jordan

Prepared by:
Mo'taz Amin Al-Sa'eed

Supervision by:
Dr. Sulayman Atieh

ABSTRACT

The importance of this study comes from the fact that it tests the application of fair value accounting standards, and disclosure rules associated with the financial reporting of the Jordanian Insurance Companies; this study aimed to:

1. Identify the fair value accounting standards, the extent of their relevance, the problems expected to face applying those standards, and the practical means that enable us to overcome these impediments in the Jordanian Insurance Companies.
2. Identify the impact of the application of fair value accounting standards on financial reporting of Jordanian Insurance Companies, and the extent of commitment of applying it by those companies.
3. Identify the role of the Jordanian Insurance Commission in forcing the application of fair value accounting standards by Jordanian Insurance Companies.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The above objectives were served through posing the following questions, which represent the elements of the problem:

1. Is fair value accounting standards, disclosure rules associated with it, considered more relevant than the traditional accounting standards?
2. To what extent are Insurance Companies in Jordan committed to the application of fair value accounting standards, and disclosure rules associated with it?
3. What is the impact of the application of fair value accounting standards, and disclosure rules associated with it on the qualitative characteristics of accounting information in financial reporting of Insurance Companies in Jordan?
4. What is the role of the Jordanian Insurance Commission with respect to achieving the commitment by Jordanian Insurance Companies in the application of fair value accounting standards, and the disclosure rules associated with it?

The study hypotheses came as a reflection of the problem; In order to answer the study questions the design of the measurement tool (questionnaire) was divided into two sections, the first section includes the characteristics and introductory data for the study sample, the second section includes seven parts, each part representing one hypothesis of the general and subsidiary hypothesis.

The population of the study consists of the following:

1. All Insurance Companies in Jordan, which are 25 as of December 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. Officers of the Jordanian Insurance commission.
3. Auditing Companies, which audit the Jordanian Insurance Companies.

The method used in this study is the comprehensive survey, but because of no sampling, the study sample represented the sample data.

The researcher used the appropriate statistical tools in the analysis of data collected from primary and secondary sources, and used the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) in data analysis.

In analyzing the data; the researcher reached the following results:

1. Fair Value Accounting standards, and disclosure rules associated with it, are considered relevant.
2. Jordanian Insurance Companies are committed to fair value accounting standards, and disclosure rules associated with it, in their financial reporting.
3. There is a positive impact of the application of fair value accounting standards, and disclosure rules associated with it, on the qualitative characteristics (that include the relevance, reliability, consistency, and comparability) of accounting information contained in the financial reporting of Insurance Companies .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. There is a positive role for the Jordanian Insurance Commission in bringing the Jordanian Insurance Companies to be committed in the application of fair value accounting standards, and disclosure rules associated with it.

From the viewpoint of the researcher; It is possible to increase the degree of awareness and commitment to fair value accounting standards by encouraging employees in the insurance sector to follow up the latest developments and updates on international financial reporting standards; As well as the coordination with educational and training institutions in Jordan in order to achieve that end.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـفـصـل الأول

المقدمة وخلفية الدراسة

المقدمة

لقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards) ما بين الأعوام من 1973 ولغاية 2003، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية، والتي عرفت في هذه الآونة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (International Financial Reporting Standards)، بالإضافة إلى تبني معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية فيما مضى. ولا بد من الإشارة إلى قيام كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تفسيرات لهذه المعايير سابقا، حيث يعتبر الالتزام بها مؤشراً ايجابيا على مدى التزام وتوافق البيانات المالية الصادرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

إن مصطلح معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن يؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وكمفهوم ضيق؛ تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها بعضاً، أما بالمفهوم الواسع والشامل؛ فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعتبر تطوراً و امتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة و المصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير(Standards Interpretation Committee) والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC). و يعتبر هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي، حيث أنه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة و المفيدة لمستخدمي الإبلاغ المالي لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و من الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة؛ حيث يعتبر اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً، لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية، مما يجعل الشركات و المؤسسات و المنشآت بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهما وقربا من السوق العالمية، ويساعدها في دخول السوق العالمية وتخفيض تكلفة نقل رؤوس الأموال عبر الحدود. (مجلس معايير المحاسبة الدولية 2001، 11).

وفي المقابل؛ فإن طريقة الإبلاغ المالي غير المفهومة وغير المقروءة عالمياً، ستؤثر سلبياً على عملية تجميع الأموال والاستثمارات الخارجية بالنسبة للمنشآت، ومعلوم أن الاتصال عبر نفس اللغة مع ذوي المصالح المحليين والعالميين، سيعزز الثقة بالمنشآت أو النظام المالي المتبع في هذه الدولة أو تلك، ويحسن من قدراتها في الحصول على تمويل ومشاركات خارجية، حيث أصحاب المصالح يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعدهم في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد.

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الموجودة الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة (Fair Value)، الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للإعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية. وظهر هذا التحول عند إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) حول العرض والإفصاح للأدوات المالية، وكذلك المعيار رقم (39) حول القياس والاعتراف للأدوات المالية، والمعيار الدولي رقم (36) حول إنخفاض الأصول، والمعيار الدولي رقم (40) حول الممتلكات الاستثمارية (لجنة معايير المحاسبة الدولية 2001)، و أخيراً إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) حول الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المبني على أساس القيمة العادلة لأصول والتزامات التأمين الناتجة عن عقود التأمين.

وكثير من البلدان ستكون ملزمة بتبني واعتماد هذه الصيغة الجديدة من معايير المحاسبة الدولية، أو بإعادة إصدار معاييرهم المحلية لتتواءم والمعايير الجديدة، وهذا التحول سيشكل بطبيعة الحال تحديا لكل من معدي البيانات المالية والمحللين الماليين والمستثمرين والمدققين وكافة مستخدمي البيانات المالية من الشرائح المختلفة الأخرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) والمتعلق بالاعتماد الأولي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (FIRST ADOPTION) يتطلب الإلتزام والتطبيق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية التي يتم اعتمادها بتاريخ إصدار الإبلاغ المالي للمشروع.(IASB ,2006 مجلس معايير المحاسبة الدولية).

ومع الزيادة المطردة في المنافسة السوقية وزيادة الاهتمام بالعالمية و مفاهيم السوق المفتوحة والدخول كذلك في منظمات التجارة العالمية؛ فإن هذه المعايير تضع كافة الشركات والمجموعات العالمية بنفس الرتبة من حيث صيغة و طريقة الإبلاغ المالي، ما يسهل على مستخدمي البيانات المالية إجراء عملية المقارنة بين أداء هذه الشركات والمجموعات محلياً وعالمياً، وكذلك تستطيع هذه الشركات والمجموعات القيام بدورها بالمقارنة على مستوى الصناعة نفسها مما قد يدفعها لأن تضاهي من هم في المقدمة لتحسين أدائها، وأما الشركات التي لم تتخذ بعد خطوات عملية لتطبيق هذه المعايير - إن كان بسببها أو بسبب بعض التشريعات الحكومية - فهذا قد يؤثر سلبياً على قدرتها في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية وستبقى تبعاً لذلك بمعزل عن البيئة العالمية للأعمال. (Renders and Gaeremynck, 2005)

وقد أوصى (IASB) بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي؛ خاصية القابلية للفهم و خاصية الملاءمة و خاصية الموثوقية أو الاعتمادية وخاصية القابلية للمقارنة. وبالتالي يجب أن يكون الإبلاغ المالي ملائماً وموثوقاً، حيث أن كثيراً من الأدبيات المحاسبية أشارت إلى أن الموثوقية (Reliability) تعتبر شرطاً أساسياً يجب تحقيقه في المعلومات لكي تصبح ملائمة لاتخاذ القرار. (Ernest Global,IASB , 2005 & Young).

مشكلة الدراسة وعناصرها

عندما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة، وحيث أن التوجه حديثاً يركز على مفهوم القيمة العادلة والمعايير التي تعالج هذا المفهوم وقواعد الإفصاح الواردة فيها؛ وقد كان من بينها معيار رقم (4) الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يختص بعقود الـتأمين والمخاطر ذات العلاقة، والذي جاء كنتيجة للحاجة الملحة لتحسين نوعية الإفصاح المطلوب عن نوعية عقود التأمين وأخطارها وتطبيقات الاعتراف والقياس لأصول والتزامات عقود التأمين، حيث أن التشريعات المحاسبية بدأت تنتقل من المحاسبة التقليدية المبنية على مبدأ التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة العادلة، ويتوقع أن ينتج عن هذا التغيير تساؤلات و مشاكل و تغيرات محتملة في التصنيف المحاسبي و في تطبيقات القياس والاعتراف، و كذلك في الخصائص النوعية والكمية للمعلومات المحاسبية التي يصدرها نظام المعلومات المحاسبية؛ فجاءت هذه الدراسة للبحث في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين الأردنية.

و وفقاً لما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

" ما هو أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية؟ "

و يمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية والتي تمثل عناصر المشكلة:

1 – هل تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها ملائمة؛ من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمديرين الفنيين العاملين في شركات التأمين والمدققين الخارجيين لشركات التأمين وموظفي الرقابة المالية والفنية في هيئة التأمين ؟

2 – ما هو مدى إلتزام شركات التأمين الأردنية في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها؛ من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين العاملين والمديرين الفنيين في شركات التأمين والمدققين الخارجيين لشركات التأمين وموظفي الرقابة المالية والفنية في هيئة التأمين ؟

3 – ما هو أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية ؟

ويتفرع عن هذا العنصر أربعة عناصر فرعية تمثل بمحتواها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالإبلاغ المالي؛ و يمكن صياغتها على النحو الآتي:

أ - ما هو أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على ملاءمة المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - ما هو أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية ؟

ج - ما هو أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على اتساق المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية ؟

د - ما هو أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية ؟

4 - ما هو دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة؛ من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمديرين الفنيين العاملين في شركات التأمين والمدققين الخارجيين لشركات التأمين وموظفي الرقابة المالية والفنية في هيئة التأمين ؟

فرضيات الدراسة

يسعى الباحث إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة الواردة في مشكلة الدراسة؛ من خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

H^o: لا تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها ملائمة.

الفرضية الثانية

H^o: لا تلتزم شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي.

الفرضية الثالثة

H^o: لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

ويتفرع عن هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية؛ وهي:

1 - لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

3 - لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على اتساق المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

4 - لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

الفرضية الرابعة

H^o: لا يوجد دور لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها ستبحث في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية، وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على الإبلاغ المالي؛ حيث يعتبر قطاع التأمين الأردني حيوياً و من القطاعات الاستراتيجة والحيوية التي تسهم في تشكيل بنية الاقتصاد الوطني، وحيث لم يكن هناك الوفير من الدراسات التي أولت اهتماما لهذا القطاع؛ فجاءت هذه الدراسة لتبحث في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح عن العمليات المالية التي تنفذها شركات التامين الأردنية وأثر ذلك على الإبلاغ المالي، و كذلك في المشاكل والمعيقات التي قد تنضوي عليها عملية التطبيق. فقد أظهرت دراسة (Connolly, 2000) بعض الانتقادات لمفهوم القيمة العادلة بعد ظهور معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 133) حول محاسبة المشتقات المالية، و تمحورت هذه الانتقادات حول صعوبة تقدير القيمة العادلة لبعض بنود الأصول كالممتلكات الاستثمارية، و لبعض بنود الالتزامات، وهذا ما سيؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل، كما أن استخدام القيمة العادلة في قياس إلتزامات التأمين لن يزيد من درجة شفافية المعلومات المالية في الإبلاغ المالي (Dickinson and Liedtke ,2004)، و على العكس من ذلك؛ أظهرت بعض الدراسات مدى فائدة الإبلاغ المالي المبني على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ما سبق؛ يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة لهيئة التأمين الأردنية وشركات التأمين الأردنية في عملية تطبيق هذه المعايير، وكذلك يتوقع الباحث ظهور نقاط خلاف وتساؤلات في التطبيق لمحاسبة القيمة العادلة تحتاج لتسليط الضوء عليها، مما يؤسس لدراسات مستقبلية تحاول في مجموعها الإجابة عنها، والذي إذا ما تم فإنه سيؤثر إيجابياً في عدد ونوعية الدراسات والأبحاث التي تعنى بصناعة التأمين في الأردن.

ومن هنا - ونتيجة لاعتماد معايير المحاسبة الدولية في الأردن اعتبارا من السنة المالية 1990، بموجب قرار جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين رقم (54) لسنة 1989 - فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل فيما يلي:

1 - التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة و المشاكل المتوقعة في تطبيقها في شركات التأمين الأردنية، وتسليط الضوء على أهم قواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير.

2 – التعرف على مدى ملاءمة معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة وعلى مدى تميزها عن معايير المحاسبة التقليدية من وجهة نظر أفراد العينة.

3 - التعرف على مدى إلتزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير عند قيام شركات التأمين بالإبلاغ المالي.

4 – التعرف على أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير على نوعية الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية من وجهة نظر أفراد العينة.

5- التعرف على دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعدها، و المشاكل والمعوقات التي تعترض عملية التطبيق في شركات التأمين الأردنية، ومدى توافق تعليمات الهيئة مع قواعد هذه المعايير.

6- صياغة الاستنتاجات والتوصيات اللازمة ذات العلاقة بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعدها في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات الإجرائية

1 - الإطار المفاهيمي للمحاسبة: هو نظام مترابط من الأهداف والمبادئ المرتبطة مع بعضها والتي تؤدي بدورها إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، والذي يجب أن يساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وثقتهم في الإبلاغ المالي، ويعزز من قابلية المقارنة للإبلاغ المالي للمشاريع. (Weygandt and Warfield , 2005 , p. 28 Keiso).

2 – التكلفة التاريخية: وهو المبدأ المحاسبي الذي ينادي بضرورة الإعتراف وتسجيل الأصول والإلتزامات بالسعر العادل لحظة وقوع الحدث الإقتصادي، والإبقاء مستقبلاً على هذا السعر بدون تعديلات. (Keiso, Weygandt and Warfield 2005 , p. 38).

3 – الخصائص النوعية: هي تلك الخصائص التي تميز ما بين المعلومات الجيدة والمفيدة عن تلك المعلومات الرديئة والأقل فائدة لغايات اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة (Keiso, Weygandt and Warfield 2005 , p. 31)، أو هي خصائص تجعل المعلومات المزودة في الإبلاغ المالي مفيدة للمستخدمين العاقلين. (دهمش ، 1995 ، ص . 23).

4 - الملاءمة: هي من الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية، و يجب أن تؤثر المعلومة أو تحدث إختلافاً في القرار حتى تعتبر ملائمة لإتخاذ القرار الإقتصادي، وهي تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية وكذلك لها قيمة استرجاعية (تغذية راجعة)، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب. (Keiso,Weygandt and Warfield 2005, p. 32).

5 - الموثوقية (الاعتمادية): وهي الخاصية التي تعتبر المعلومة المحاسبية موثوقاً بها أو يمكن الاعتماد عليها إذا عبرت عن مدى قابلية التحقق للمعلومة، وأنها خالية من الخطأ والتحيز بشكل معقول، و يتم تمثيلها بعدالة وصدق. (Keiso, Weygandt and Warfield , 2005 , p. 32).

6 – خاصية الاتساق أو التماثل: تتحقق هذه الخاصية عندما يستخدم المشروع نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة لأخرى بدون أي تغيير. (Keiso, Weygandt and Warfield 2005 , p. 33).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7 – قابلية فهم الإبلاغ المالي: وهي خاصية نوعية للمعلومات المحاسبية والتي تساعد المستخدم العاقل الرشيد في تمييز معنى وأهمية الإبلاغ المالي. (Warfield 2005 , p. 31 Keiso, Weygandt and).

8 – قابلية المقارنة: وتمكن هذه الخاصية مستخدمي الإبلاغ المالي من تحديد أوجه الشبه والإختلاف بين الظواهر والأحداث الإقتصادية، حيث أن استخدام معيار محاسبي غير قابل للمقارنة سيؤدي إلى زيادة الإختلافات في التعبير عن الظواهر والأحداث الإقتصادية.

(Keiso, Weygandt and Warfield 2005 , p. 33).

9- القيمة العادلة: هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الإلتزام بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة.(Epstein and Mirza , 2005).

10- مبدأ الإفصاح الكامل: وهو الممارسة العامة التي يستخدمها المحاسبون في تزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بالمعلومات الكفؤة والتي من شأنها التأثير في قراراتهم وأحكامهم، والإفصاح الكامل يجب أن يحافظ على تزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بتفاصيل كافية وفعالة عن الأحداث الإقتصادية حتى تحدث لهم فرقاً في القرار، وأن تكون مختصرة بشكل كفؤ حتى يمكن فهمها، وبجميع الأحوال يجب أخذ المنفعة والتكلفة بعين الإعتبار، ويشتمل الإفصاح على القوائم المالية بمختلف أنواعها والملاحظات اللاحقة للقوائم المالية والمعلومات الإضافية اللازمة. (Keiso, Weygandt and Warfield 2005 , p. 42).

11 - مفهوم القياس: هو عملية تحديد القيمة النقدية للعناصر التي سيتم الإعتراف بها في الإبلاغ المالي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 1999 ، ص .62)، وتعرف أيضاً على أنها تخصيص الأرقام لخصائص الأشياء التي يمكن قياسها (Wolk, et.al ,2001, p.7).

12 - عقد التأمين: هو ذلك العقد الموقع ما بين المؤمن له (طالب التأمين) و بين المؤمن (بكسر الميم ، وهو شركة التأمين) والذي يضمن فيه المؤمن بتعويض المؤمن له في حال وقوع خسارة تأتي كنتيجة طبيعية لتحقق الخطر المؤمن عليه (موضوع التأمين) مقابل قسط يدفعه المؤمن له للمؤمن (بكسر الميم)؛ ويعرف بقسط التأمين، والذي يتم تحديده بناءً على قيمة الخطر المؤمن عليه (موضوع التأمين) وهو ما يعرف بمبلغ التأمين .

13 – أصول عقد التأمين: وهي الأصول الناتجة عن تحمل معيد التأمين لحصته من قيمة التعويض المدفوع للمستفيد من عقد التأمين، وتعرف فيما بعد بـ(ذمم معيدي التأمين المدينة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14 – إلتزامات عقود التأمين: وهي الإلتزامات التي تترتب على شركة التأمين نتيجة تحويل جزء من قسط التأمين لمعيدي التأمين مقابل تحمل الأخير جزء من التعويض المدفوع في حال تحقق الخطر المؤمن عليه، وتعرف فيما بعد بـ (ذمم معيدي التأمين الدائنة) .

15 - معيد التأمين: وهي شركة إعادة التأمين التي يقوم المؤمن (شركة التأمين) بإعادة تأمين الخطر المؤمن عليه (موضوع التأمين) لديها مقابل قسط يدفع لشركة إعادة التأمين يسمى (قسط إعادة التأمين) بحيث يكون حساب معيد التأمين عند تسجيل هذه العملية دائناً ، على أن تتحمل شركة إعادة التأمين ما يعادل نسبة مشاركتها في قسط التأمين من التعويض المدفوع للمؤمن له؛ وتسمى نسبة التحمل من وجهة نظر شركة التأمين بـ (تعويضات إعادة التأمين) ويكون حساب معيد التأمين عند تسجيل هذه العملية مديناً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الـثـانـي

الإطـار النظـري والدراسات ذات الصلة بمشكلة الدراسة

مقدمة

لقد أدت التطورات والعوامل الإقتصادية والإجتماعية والقانونية، إلى ظهور الحاجة للمحاسبة والإبلاغ عن النتائج المالية للعمليات والأحداث الإقتصادية التي قام بها المشروع خلال الفترة المالية (دهمش، أبو نصار والخلايلة، 995 ، 5).

وقد أشار العديد من الدراسات والأدبيات إلى أن تطور علم وفن المحاسبة كان تدريجياً ومتناسقاً ومتفقاً مع تغير الحاجات والأهداف لأصحاب المصالح (Stakeholders) بمخرجات العملية المحاسبية، إبتداءً بمرحلة تكوين الجانب المهني والتنظيمي للمحاسبة، وانتهاءً بالنظرية المؤطرة لهذا العلم والفن، وبالتالي ظهور ما يعرف بالإطار المفاهيمي للمحاسبة والذي تطور ليكون نظام معلومات.

ويشتمل هذا الفصل على:

أولاً : الإطار النظري الذي انطلقت منه مشكلة البحث .

ثانياً: الدراسات ذات العلاقة بالأطروحة .

أولاً : الإطار النظري للدراسة

الإبلاغ المالي (Financial Reporting)

إن الخصائص الرئيسة للمحاسبة تشمل عملية تعريف وتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدة أو المنشأة الاقتصادية للأطراف و الجهات المعنية، وبالتالي فإن المحاسبة المالية تظهر خلال عملية إعداد الإبلاغ المالي للمنشأة ليتم استخدامه من الأطراف الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، و يعتبر الإبلاغ المالي أحد أهم الوسائل التي تحصل من خلالها الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمنشأة على المعلومات التي يحتاجونها لمساعدتهم في إجراء التحليلات والتنبؤات، واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وهذه القوائم تعكس أعمال المشروع بشكل كمي معبر عنه بوحدات نقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهدف الإبلاغ المالي إلى تزويد مستخدميه بمعلومات:(Keiso, et.al, 2005, pp. 4).

أ – مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات رشيدة استثمارية أو ائتمانية أو قرارات مماثلة، وبالتالي يجب أن تكون هذه المعلومات شاملة حتى يستفيد منها كل المستخدمين الذين يملكون فهماً معقولاً أو مقبولاً (Reasonable Understanding) للنشاطات الاقتصادية ([1]).

ب – تساعد الفئات المستخدمة في تخمين مقدار وتوقيت وظروف عدم التأكد التي تخص التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من توزيع الأرباح أو الفوائد وبيع أو استحقاق الاستثمارات أو القروض، حيث إن هذه التدفقات النقدية والخاصة بالمستثمرين والمقرضين بشكل خاص مرتبطة بالتدفقات النقدية للمنشأة.

ج – تمثل وتصف موارد المنشأة الاقتصادية والالتزامات المترتبة على هذه الموارد والعمليات والأحداث والظروف التي تغير من هذه الموارد والالتزامات.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية\ معايير المحاسبة الدولية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر الإطار المفاهيمي في عام 1989، تحت مسمى إطار إعداد وعرض القوائم المالية، ويشبه هذا الإطار إلى حدٍ ما الإطار المفاهيمي الذي وضعه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والذي وضعته كثير من الدول الأخرى؛ مثل استراليا ونيوزيلندا وكندا. وفيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية \ معايير المحاسبة الدولية فقد تم اعتمادها في دول الإتحاد الأوروبي وكثير من دول العالم الآخر هذه المعايير اعتباراً من بداية عام 2005؛ إلا أن هناك انتقاداً موجهاً لمجلس المعايير المحاسبة الدولية يقول بأن الإطار المفاهيمي يحتاج إلى كثير من التحديثات والتحسينات ليكون بمثابة دليل ومرشد عند وضع معايير المحاسبة (Deegan and Unerman, Financial Accounting Theory ,2006, pp175).

و حتى يتم قبول المعلومات المحاسبية على أنها مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛ هناك خصائص وصفات يجب أن تحتويها هذه المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة.

([1]): حسب اللجنة المشتركة لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) و مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛ تم وضع مشروع مشترك لتعديل الإطار المفاهيمي للمحاسبة ؛ وقد تضمنت التعديلات استبدال جملة " اتخاذ القرارات الإقتصادية " بجملة " قرارات توزيع الموارد " كونه مصطلح أكثر تحديداً . (Resource Allocation Decisions) . FASB, July 2006, Grand Thornton, Aug 22, 2006, online.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه الخصائص تعرف بأنها خصائص نوعية؛ حيث تجعل المعلومات المعروضة في الإبلاغ المالي مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية أو الاعتمادية، والقابلية للمقارنة(و تشمل الاتساق):- (Deegan and Unerman , Financial Accounting Theory ,2006, pp180 -184)

القابلية للفهم (Understandability): إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالإبلاغ المالي هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الفرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة و الملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها الإبلاغ المالي اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد؛ وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية؛ فأن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر متطلباً أساسياً أو تحدٍ لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة؛ تنتج إبلاغاً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً.

الملاءمة (Relevance): حتى تكون مفيدة، فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملاءمة؛ عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

وهناك وجهان للملاءمة؛ فحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية أو توكيدية (تعزيزية) ،إن الدورين التنبؤي والتوكيدي للمعلومات متداخلان، فعلى سبيل المثال: المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها تفيد المستخدمين في التنبؤ بقدرة المنشأة في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة، وتؤدي نفس المعلومات دوراً توكيدياً بما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول - على سبيل المثال - الطريقة التي يتوجب هيكلة المشروع بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من الإبلاغ المالي، من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال: تتعزز القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح على حده لكل من البنود العادية وغير العادية وغير المتكررة.

المادية: ترتبط نظرية ملاءمة المعلومات بمفهوم المادية(Materiality)، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة؛ وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المادية في الفقرة (30) من إطاره المفاهيمي:" يعتبر البند مادياً أو ذا أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خطأ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع أكثر للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة ".

الموثوقية (Reliability): حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها، لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً، فعلى سبيل المثال: إذا كانت مشروعية الأضرار المطالب بها ومبلغها بموجب إجراء قانوني موضع نزاع، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العمومية من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة.

و قد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية الآتية:

أ - التمثيل الصادق: لتكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل العمليات المالية بصدق والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول، وبالتالي على سبيل المثال،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن تمثل الميزانية العمومية بكل صدق كافة العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمشروع بتاريخ إنشاء الإبلاغ المالي وفقاً لمقاييس الاعتراف.

ب - الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلاً صادقاً؛ والتي من المفترض أنها تمثلها، وعندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن صفة " الجوهر فوق الشكل " تتطلب أن تتم المحاسبة والإبلاغ عن جوهر العملية وآثارها، وليس لشكلها القانوني وحسب.

إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، مثال ذلك؛ أنه في المعاملات المالية ما بين الشركة الأم والشركات التابعة لها، فإنه يجب إلغاء الأثر المالي لكافة العمليات المتبادلة فيما بينها؛ مثل أرصدة الذمم المدينة والدائنة المستحقة لكل طرف على الآخر ومثل المبيعات التي تحدث بينها والتي لم يتم إعادة بيعها لأطراف خارجية؛ لأنها تعتبر من حيث الجوهر منشأة واحدة، ولكن من حيث الشكل فهي منشآت اقتصادية كل منها ذات شخصية اعتبارية مستقلة.

ج – الحيادية: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تكون محايدة؛ أي خالية من التحيز، ولا يعتبر الإبلاغ المالي محايداً إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً .

ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة دون الأخرى، وهذا لا يعني أن يكون تأثير هذه المعلومات على الأفراد وسلوكهم بشكل متساوٍ؛ ويعني الحياد أو عدم التحيز أنه يجب عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل أو محاباة جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى، أي أن هذه الصفة تهتم بما إذا كانت بيانات القوائم المالية متحيزة أم لا (كون القوائم المالية تعرض بشكل يخدم أغراضاً عامة وليس لطرف محدد بذاته).

د – الحذر و الاكتمال: لتكون المعلومات ملائمة، فإن المعلومات في الإبلاغ المالي يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خطأ أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها؛ وتتطلب الحصافة أو الحذر -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب الفقرة (37) من الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبة الدولية - ضرورة بذل العناية لكافية وأخذ الحيطة والحذر بعين الاعتبار عند ممارسة حكم معين حول وضع التخمينات والتقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد .

القابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المشروع وبطريقة متماثلة في كل المشاريع .

ومن أهم ما تتضمنه خاصية المقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و عن أي تغير في هذه السياسات وآثار هذا التغير، بحيث يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة، فالالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

الاتساق أو التماثل: وتهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات؛ وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً، ولكن شريطة وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك، و يجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة، وعلى مدقق الحسابات إيضاح ذلك في فقرة من تقريره مع الرجوع إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية. وتبرز أهمية هذه الصفة من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض إبلاغ مالي وعلى أساس مقارن، كون الأرقام المحاسبية المفردة ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات صبغة إخبارية، وعند مقارنتها مع أرقام أخرى مثل أرقام الإبلاغ المالي للسنوات السابقة للمنشأة نفسها، فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح أكثر فائدة للعديد من الأمور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الحاجة لقابلية المقارنة يجب ألا يتعارض مع مفهوم الاتساق، كما يجب ألا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية مطورة، ومن غير المناسب بأن يستمر المشروع بمعالجة العمليات المالية والأحداث الأخرى بنفس الأسلوب في حال عدم توافق السياسة المحاسبية مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن يبقى على سياساته من دون تعديلات إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة و موثوقية، وحيث إن المستخدمين يرغبون في مقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع الزمن، فإنه من الضروري أن يظهر الإبلاغ المالي المعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة.

وفي دراسة كلٍ من (Loftus ,2003) و (Both ,2003) و (Wells,2003)؛ فقد توصلوا إلى أن دور الإطار المفاهيمي للمحاسبة يجب أن يكون إصدار معايير محاسبية متسقة وثابتة؛ والتي من شأنها أن تقود إلى إصدار معلومات محاسبية قابلة للمقارنة بين مختلف المنشآت، حيث أنه من غير تحقق صفة قابلية المقارنة فإنه يصعب على المستخدمين تقييم المعلومات المحاسبية.

الإفصاح عن القيمة العادلة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين

ستواجه اقتصاديات العالم مستقبلا سيكون فيه تدفق الأموال أمراً متزايداً عبر البلاد المختلفة، ومن أجل أن يستمر نمو الاستثمار العالمي فإن هناك طلباً متزايداً من أجل تحقيق قوائم قابلة للمقارنة بين المنشآت العالمية، حيث تعتبر المحاسبة والإبلاغ المالي عنصرا هاما بالنسبة للأسواق المالية، ويمكن أن تساعد في رفع كفاءة هذه الأسواق، وأصبح الإبلاغ عن المعلومات المالية والإفصاح عنها ونشرها عن طريق الشبكة الدولية (الانترنت) أمراً عادياً وسريعاً، الأمر الذي يعطي المستثمرين في أي بلد في العالم فرصة الحصول على المعلومات المالية المتعلقة بالشركات العالمية بغض النظر عن موقعها الجغرافي (دهمش، المؤتمر المهني العلمي الرابع، 2002)، فمن غير إبلاغ شفاف و مكتمل و صادق عن الأداء المالي للمنشأة؛ فلن تعمل الأسواق بشكل كفؤ.

إن دور المحاسبة هو تزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بما يلزم من معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة؛ أي قرارات توزيع الموارد الإقتصادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا هو الهدف الرئيس والعام للمحاسبة، ويعد الإفصاح عن المعلومات الحلقة الرئيسة في تطور علم وفن المحاسبة، حيث كانت الحاجة للمعلومات هي الحافز والمحرك الرئيس لتطوير الفكر المحاسبي، ويلعب معيار الإفصاح المناسب دوراً مهماً ومركزياً سواءً في نظرية المحاسبة، أو في الممارسات المحاسبية، وقد كرست أهمية هذا المفهوم بعد ما لاقاه من اهتمام كبير من عدة جهات منها المنظمات المهنية المحاسبية، وإدارات البورصات العالمية، وكذلك الباحثين خصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق الكفؤ وانعكاساته على حركة تداول وتقلبات أسعار الأوراق المالية.

حيث تتمحور أغراض المحاسبة المالية في توفير المعلومات الملائمة للفئات التي قد تستخدم الإبلاغ المالي في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشآت ذات العلاقة، كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين القدرة على التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة كقدراتها الإيرادية، أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل، أو قدرتها على استغلال الفرص المحيطة .

وبسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح، حرصت المجامع المهنية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تضمين جميع المعايير الصادرة عنها، قواعد خاصة وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، لتعظيم المنفعة منها من قبل أصحاب المصالح.

وقد لاحظ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن المستخدم يحصل على بعض المعلومات من متن القوائم المالية نفسها، ومعلومات أخرى يتم الحصول عليها عن طريق ما قد يحتويه الإبلاغ المالي من إيضاحات وتفسيرات؛ فمثلاً الدخل والتدفقات النقدية متوافرة في متن القوائم المالية نفسها، ولكن قد يستفيد المستثمر أكثر إذا ما حصل على معلومات مقارنة أداء المنشاة مع غيرها من المنشآت ذات النشاط المشابه من خلال المجلات والنشرات المالية الموجودة في السوق المالية أو لدى مؤسسات الوساطة المالية.

أهمية قواعد الإفصاح

كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق؛ كنظرية المحفظة، وفرضيات السوق المالي الكفؤ (Market Hypothesis Efficient) ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق (مطر وآخرون، 1996، 368).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير الجدول رقم (1) إلى إطار عملية الإفصاح بالإطار النظري للمحاسبة؛ حيث يبين هذا الجدول مكونات الإبلاغ المالي والتي تأتي ضمن الإطار المفاهيمي.

الجدول (1)

إطار عملية الإفصاح وعلاقته بالإطار النظري للمحاسبة *

الإفصاح في الإبلاغ المالي

مبدأ الإفصاح الكامل	إيضاحات القوائم المالية	مشاكل أو قضايا الإفصاح	إبلاغ المدقق و ومناقشات الإدارة	قضايا الإبلاغ الراهنة
1-زيادة في متطلبات الإفصاح . 2-الإفصاح الملائم	1-السياسات المحاسبية. 2-الملاحظات المرفقة.	1-أحداث وعمليات خاصة. 2-الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية . 3-الإبلاغ الموحد عن الشركات التابعة ذوات النشاطات المتعددة 4 - الإبلاغ المرحلي.	1-إبلاغ المدقق 2-إبلاغ الإدارة ومناقشاتها وتحليلاتها.	1 - الإبلاغ عن التنبؤات والتوقعات. 2- الإبلاغ المالي الإلكتروني عبر الإنترنت. 3- الإبلاغ المالي المضلل. 4-مقاييس استخدام الخيارات المحاسبية وأساليب والإبلاغ.
الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية				
الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية				
أهداف الإبلاغ المالي				

- من وجهة نظر الباحث، بالإستناد إلى:

.(Kieso and weygandt, Intermediate Accounting , 1998, pp 1342)

ويعتبر الإفصاح الكامل جزءاً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة، فقرار الإبلاغ عن معلومات من عدمه يتبع الأهمية النسبية للمعلومات المطلوب نشرها؛ والتي من شأنها التأثير على حكم وقرار الجهات المستخدمة لهذه المعلومات؛ حيث إن كمية وطبيعة المعلومات المنشورة تخضع للموازنة ما بين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1) كفاية المعلومات والتفاصيل التي من شانها إحداث تغيير في قرار المستخدم.

(2) الأخذ بعين الإعتبار الكافي بأن تكون المعلومات المفصح عنها مفهومة للمستخدم؛ مع إعتبار محدد التكلفة والمنفعة للإفصاح. (Keiso, Weygandt and Warfield, 2005, pp 42).

ولا يجوز إعتبار الإفصاح بديلاً عن القيام بالعملية المحاسبية بشكل مناسب، حيث أن الإفصاح ليس العلاج البديل عن استخدام طريقة أو معالجة محاسبية ضعيفة حتى لو تم الإفصاح عنها؛ فمثلاً؛ استخدام المبدأ النقدي في معالجة تكلفة البضاعة المباعة سيكون مضللاً حتى لو تم الإفصاح عن قيم استخدام مبدأ الإستحقاق في الإيضاحات المرفقة في الإبلاغ المالي.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق - وهو معيار الإبلاغ - ماهية الإفصاح المناسب بما يلي: "إن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توافر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)؛ وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم. (مطر، 1993، 119).

وفي العشرة أعوام الأخيرة؛ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كثيراً من المعايير المحاسبية التي تحتوي بجوهرها كثيراً من الجوانب التي تعلق بالإفصاح، ومن أسباب ازدياد متطلبات الإفصاح الآتي: - (Keiso, Weygandt and Warfield, 2005, pp 1274).

1 – التعقيد في بيئة الأعمال: حيث إن تلخيص كافة الأحداث الإقتصادية في إبلاغ أو تقرير ملخص في بيئة مليئة بالتعقيدات ليعتبر عملية صعبة، خاصة في بعض المجالات؛ مثل المشتقات المالية والتأجير واندماج الأعمال والتقاعد واتفاقيات التمويل وعمليات الإعتراف بالإيراد وقضايا الضرائب المؤجلة، لذا؛ فكثيرٌ من الإيضاحات والتفسيرات تستخدم بشكل موسع لتفسير هذه العمليات وتأثيراتها المستقبلية المتوقعة.

2 – الحاجة إلى المعلومات في الوقت المناسب: فالمستخدم يحتاج إلى معلومات جارية وفعالة ولها قيمة تنبؤية دائماً، فعلى سبيل المثال؛ يحتاج المستخدم إلى إبلاغ مالي مرحلي مكتمل، ونشرات مالية تحليلية ودورية وتنبؤية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – استخدام المحاسبة كوسيلة رقابة وإشراف: حيث تتطلب الجهات الحكومية الإبلاغ والإفصاح عن معلومات لها تأثيرات مستقبلية؛ مثل مكافآت الإدارة واتفاقيات التمويل خارج الميزانية والعمليات مع الأطراف المرتبطة بالمنشأة.

المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

حيث يعتبر كل من تحديد مستخدمي الإبلاغ المالي وطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها أمراً مهماً، بالإضافة إلى أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛ لما له من أثر إيجابي معايير المعلومات المحاسبية والتي قد تؤدي إلى زيادة المنفعة من الإفصاح؛ وفيما يلي شرح لمقومات الإفصاح الأساسية.

تحديد مستخدم الإبلاغ المالي

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن مستخدمي المعلومات المحاسبية المالكون الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية، وكذلك الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

وقد كرس أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية كركن أساس من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول: " إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة، لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضاً في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من جهة نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل أو المضمون أو المحتوى أو صورة العرض؛ ذلك لأن مدى ملاءمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية، ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني أن إيضاحات معينة تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة، قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للإبلاغ المالي ولكن مع إيلاء عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات منها وفق ترتيب الأولويات وهم المستثمرون الحاليون والمستثمرون المحتملون و الدائنون.

طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

تمثل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية المعروفة والتي هي:الميزانية العمومية، و قائمة الدخل، و قائمة التدفقات النقدية، و قائمة الأرباح المحتجزة، و قائمة التغيرات في حقوق المساهمين، هذا بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

ونظراً لكون القوائم المالية تعد بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ والمفاهيم فإنه يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم ومن هذه الافتراضات اعتماد مفهوم الصفقة السوقية معياراً لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية، وكذلك التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول وهذا ما يجعل المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل.

و يرى كثيرٌ من الباحثين بأن توفير الإفصاح في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم، والخطوة الأولى التي يرونها في ذلك تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛ باعتبار أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي الذي يجب أن يتمحور حولها معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري حسب رأي (Bedford , 1992) إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخصائص الأخرى للمعلومات والتي تمثل قيداً على ملاءمتها كالموضوعية والقابلية للتحقق والأهمية النسبية من جهة أخرى.

وقد ظهر شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية، كالإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل طويل الأجل جنباً إلى جنب مع تكلفته التاريخية، وذلك في حالة وجود فرق جوهري بينهما،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنها ما دعا إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في الرأي رقم (APB Opinion No. 15) وذلك بشأن الإفصاح عن عائد أو ربحية السهم العادي EPS؛ إذ دعا إلى وجوب الإفصاح عن هذا العائد محسوباً بطريقتين هما: (مطر وآخرون، 1996، 377).

أ - العائد الأساسي للسهم العادي. (Basic Earning Per Share).

ب - العائد على السهم العادي المخفض بحقوق حملة الأدوات الأخرى القابلة للتحويل. (Diluted Earning Per Share).

3 - الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المحاسبية التقليدية، مثل الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية، وبيانات المحاسبة الاجتماعية.

4 - الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات والتوقعات.

5 - الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار وذلك في الدول التي تسودها معدلات تضخم مرتفعة نسبياً.

ويرى (Hendriksen and Breda, 1992) بأن يتم الإفصاح عن بيانات كمية ومعلومات غير كمية حيث يشير إلى أنه عند اختيار ماهية البيانات ذات الأهمية النسبية والملائمة للمستثمرين والدائنين، يجب التركيز على المعلومات المالية والمعلومات الأخرى والتي تستخدم في نماذج القرار، كما أنه لا يمكن اعتبار جميع المعلومات الكمية التي تحتويها القوائم المالية على نفس الدرجة من الدقة والموضوعية، حيث أن هناك بيانات كمية يتم التوصل إليها بشكل دقيق، وهناك بيانات يتم تقديرها بدرجة أقل دقة، ومن الأمثلة على ذلك أن البنود المتعلقة بالنقدية يتم قياسها بشكل دقيق نسبياً بينما القيمة الحالية للذمم المدينة يتم قياسها بشكل أقل دقة، وكذلك الحال بالنسبة للأصول غير الملموسة والتي يتم قياسها من خلال مدى معين من الاعتمادية.

أما بالنسبة للمعلومات غير الكمية فهي تلك المعلومات التي لا يمكن التعبير عنها بشكل كمي والتي يصعب تقييمها أو قياسها ومعرفة درجة أهميتها وملاءمتها، لأن مستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ القرارات يمنحون أوزانا مختلفة لهذه المعلومات، وبشكل عام فإن المعلومات التي يتم إعطاؤها وزنا أكبر عند اتخاذ القرار تكون أكثر ملاءمة من تلك المعلومات التي لها وزن أقل. لذا؛ تعتبر المعلومات غير الكمية مهمة ولها تأثير في عملية الإفصاح إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرار، أما إذا كانت تضيف تفصيلات كثيرة إلى القوائم المالية وتجعل من الصعب تحليلها فإنه لا حاجة لوجودها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن هناك صعوبات لا تزال قائمة عند الإفصاح عن بعض المعلومات غير الكمية (النوعية) وتأتي هذه الصعوبات أساساً من صعوبات في القياس لتلك البنود مثل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة البيئة.

الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي

تضمنت المعايير الدولية للتدقيق وتحديداً في المعيار رقم (700) وفي نطاق الظروف التي قد تؤدي إلى إصدار رأي آخر عدا الرأي النظيف وفي الفقرة (45) منه بأنه "قد يختلف المدقق مع الإدارة حول أمور عدة، كقبول السياسات المحاسبية المختارة، أو طرق تطبيقها أو ملاءمة الإفصاح في البيانات المالية، وفي حالة كون هذه الاختلافات جوهرية للبيانات المالية، يجب على المدقق إبداء رأي متحفظ أو رأي سلبي".

وتضمن المعيار الدولي للتدقيق رقم (810) مراجعة المعلومات المالية المستقبلية وفي الفقرة (26) منه (عرض المعلومات والإفصاح) بأنه في حالة تقييم عرض والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، فإن المدقق سوف يحتاج إضافة لأية متطلبات خاصة لقوانين وأنظمة ومعايير مهنية ذات علاقة، إلى الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان:

1 - عرض المعلومات المالية المستقبلية مبرراً وليس مضللاً.

2 - قد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بشكل واضح في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المحاسبية.

3 - قد تم الإفصاح عن الافتراضات بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية.

4 - الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وتحتاج الإدارة إلى تأييد كون الافتراضات كانت مناسبة في ذلك التاريخ، بالرغم من أن المعلومات الأساسية قد تكون مجمعة خلال فترة من الزمن.

5 - الإشارة إلى الأسس المعتمدة في وضع مستويات لمدى محدد بشكل واضح، وأن المدى لم يتم اختياره بطريقة متحيزة أو مضللة، وذلك في حالة كون النتائج الظاهرة في المعلومات المالية المستقبلية قد تم التعبير عنها بلغة المدى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6 – إذا كان هناك أية تغييرات في السياسة المحاسبية منذ أن تم الإفصاح عن آخر بيانات مالية تاريخية مع بيان أسباب التغيير وتأثيره على المعلومات المالية المستقبلية (المجمع العربي للمحاسبي القانونيين، 1998، 261).

واقع قطاع التأمين في الأردن (المصدر:الإتحاد الأردني لشركات التأمين،2006)

هيئة التأمين

تم تعديل اسم هيئة تنظيم قطاع التامين ليصبح هيئة التامين؛ بموجب قانون تنظيم أعمال التامين المؤقت رقم (67) لسنة 2002، والهيئة جهة مستقلة مالياً وإدارياً تعمل على تنظيم قطاع التامين ومراقبة أعماله والإشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره ولتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني ولتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في المملكة، وتتحدد مهام الهيئة في حماية حقوق المؤمن لهم، ومراقبة الملاءة المالية للشركات، ورفع كفاءة أدائها، وتحقيق أجواء المنافسة الايجابية، والعمل على توفير كفاءات بشرية مؤهلة لممارسة أعمال التأمين، ونشر الوعي التأميني، وتوثيق الروابط مع الهيئات الرقابية على المستويين العربي والعالمي. ويعد هذا الأمر في غاية الأهمية في ظل فرص النمو المتوقعة لصناعة التأمين المحلية ليحقق ما تطمح إليه هيئة التأمين من مساهمة فاعلة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 255 مليون دينار بنسبة مقدارها (5.2%) تقريبا للعام 2006، وتتطلع الهيئة في ضوء توجهاتها الاستراتيجية لتنمية مساهمة صناعة التأمين في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى نسبة مقدارها (10%) أي ما يعادل مليار دينار؛ وتقوم هيئة التأمين بتحسين دور صناعة التأمين في الاقتصاد الوطني وذلك على مستويين مختلفين، حيث تعمل على تشجيع شركات التأمين لتنويع وتقديم منتجات تأمينية تلبي متطلبات المواطنين واحتياجاتهم بما يؤدي إلى زيادة مباشرة في حجم إجمالي أقساط التأمين محليا، فإنها تغذي عناصر الناتج القومي الإجمالي، ولو بصورة غير مباشرة، و تطوير مؤسسات التأمين والكوادر التأمينية بما يمكنها من استثمار إمكاناتها أيضا خارج حدود المملكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإتحاد الأردني لشركات التأمين

تأسست الجمعية الأردنية لشركات التأمين عام 1956 كأول هيئة لتنظيم شؤون قطاع التأمين في الأردن، وقد توالت على رئاستها هيئات ضمت في عضويتها الرواد العاملين في مجال التأمين في تلك الفترة، وفي عام 1987 تأسس مكتب التأمين الإلزامي الموحد للتامين على المركبات وبدأ في ممارسة أعماله تحت إشراف الجمعية وقد بقيت الجمعية تمارس أعمالها لغاية عام 1989 عندما صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وتحديد نظامه الأساسي إستناداً إلى نظام رقم 30 لسنة 1989؛ ويمارس الإتحاد النشاطات الفنية التطويرية في وضع أسس وأصول ممارسة المهنة، وفي تقديم دراسات لسوق التأمين المحلي وتحليل عوامله وظروفه لتنظيم وتنسيق أعمال التأمين وفقا لمتطلباته، وإعداد تعريفات (Tariffs) أسعار التأمين الإلزامي الإرشادية؛ وتحديد قواعد منح الخصومات على الأسعار للمؤمن لهم الذين يتعاملون مع شركات التأمين الأعضاء في الإتحاد، ويعمل على توحيد عقود التأمين وإنشاء مجمعات التأمين وإعادة التأمين وفقا لحاجة السوق.

شركات التأمين في الأردن

يتألف قطاع التأمين من ست وعشرين شركة تأمين؛ منهم شركة واحدة مرخصة لممارسة أعمال التأمين على الحياة، و سبع شركات مرخصة لممارسة أعمال التأمينات العامة، وثماني عشرة شركة مرخصة لممارسة نوعي التأمين (التأمينات العامة والتأمين على الحياة)، كذلك يتألف القطاع من (385) وكيل تأمين، وستة وأربعين وسيط تأمين، وثلاثة وثلاثين مسوي خسائر، وعشر شركات مختصة بإدارة الخدمات التأمينية والنفقات الطبية، وعشرة خبراء اكتواريين، وأربعة وسطاء إعادة تأمين، وسبعة استشاريي تأمين.

وقد حقق القطاع إجمالي أقساطاً مكتتبةً داخل المملكة لعام 2006 ما قيمته (258.7) مليون دينار؛ أي بزيادة مقدارها (18%) عن العام السابق، و ارتفعت إجمالي التعويضات المدفوعة لعام 2006 إلى (174.4) مليون دينار؛ أي بزيادة مقدارها (22%) عن العام السابق. و قد شهدت إجمالي استثمارات الشركات انخفاضاً طفيفاً خلال عام 2006 ولتبلغ (408) مليون دينار؛ أي بانخفاض مقداره (0.5%) عن العام السابق، ويلاحظ تركز هذا الانخفاض بالإستثمار في السوق المالي؛ حيث انخفضت الموجودات المالية للمتاجرة بنسبة (16.5%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والموجودات المالية المتوافرة للبيع بنسبة (29.3%) .و نتيجة لتدني أداء السوق المالي فقد حقق القطاع صافي ربح قبل الضريبة لعام 2006 بلغ (21.5) مليون دينار مقارنة بـ (90.6) مليون دينار للعام 2005، أي نسبة انخفاض بلغت (76.3%)، وقد شكلت أرباح الموجودات المالية والإستثمارات (35.6%) من إجمالي إيرادات الشركات لهذا العام، في حين شكلت الأرباح الفنية ما نسبته (57%) من إجمالي الإيرادات، ويلاحظ الإنخفاض الملحوظ في صافي الأرباح الفنية لمعظم فروع وإجازات التأمين؛ حيث بلغت نسبة الإنخفاض (44.5%) و كذلك الإنخفاض الكبير لأرباح الموجودات المالية والإستثمارات؛ حيث بلغت نسبة الانخفاض (89.7%).و بلغ رأس المال المدفوع (206.6) مليون دينار وبزيادة مقدارها (58%) عن العام السابق كما أرتفعت حقوق المساهمين بنسبة (2.9%) عن العام السابق حيث بلغت (285.1) مليون دينار.

كما يبين الجدول رقم (2) تخصصات شركات التأمين في الأردن من حيث أنواع التأمين التي تزاولها.

الجدول (2)

شركات التأمين في سوق التأمين الأردني حسب تخصصها كما في العام 2005

شركات تزاول التأمينات العامة	شركات تزاول كافة أنواع التأمين	شركات مختصة بتأمينات الحياة	شركات مختصة بإعادة التأمين	المجموع
7	18	1	لا يوجد	26

الإحصائيات والتقارير والجداول التي تطلبها هيئة التأمين من شركات التأمين

وتقوم هيئة التأمين بتزويد شركات التأمين بقائمة المتطلبات الشهرية والربعية والنصف سنوية والسنوية الواجب على شركات التأمين الإفصاح عنها؛ حيث تشمل هذه المتطلبات مجموعة الإحصائيات والبيانات والجداول التحليلية التي تعكس أعمال شركات التأمين من حيث المعلومات المالية وغير المالية،ويبين الجدول أدناه قائمة الإفصاحات الواجب على شركات التأمين الإلتزام بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (3)

البيانات والإفصاحات التي تطلبها هيئة التأمين من شركات التأمين الأردنية. (المصدر: هيئة التأمين الأردنية www.ic.gov.jo).

تاريخ الاستحقاق	الموضوع	التشريعات ذات العلاقة
1. متطلبات شهرية:		
أسبوع من نهاية الشهر المعني	إحصائية شهرية بإجمالي الأقساط والتعويضات المتراكمة.	تعميم رقم 1433/33 تاريخ 2005/4/18
خلال أول 10 أيام عمل من كل شهر	البيانات المالية الشهرية: ميزان المراجعة. إجمالي الأقساط المكتتب بها والتعويضات المدفوعة خلال الشهر (التأمين الإلزامي). التدفقات النقدية خلال الشهر. تفاصيل الادعاءات تحت التسوية لإجازة المركبات. قنوات التوزيع والعمولات المدفوعة للتأمين الإلزامي.	قرار رقم (8) لسنة 2004 "قرار نماذج البيانات التي يتوجب على الشركة تزويد هيئة التأمين بها شهريا.
2.متطلبات الربع الأول والثالث:		
30 نيسان	النماذج الرقابية للربع الأول مصادقاً عليها من المدقق بما يفيد مطابقتها للسجلات.	قرار رقم (2) لسنة 2003 "قرار نماذج التقارير والبيانات المالية لغايات الهيئة الرقابية".
	بيانات هامش الملاءة.	- تعليمات رقم (3) لسنة 2002 "تعليمات هامش الملاءة". قرار رقم (5) لسنة 2002 "قرار إرشادات تعليمات هامش الملاءة".
31 تشرين الأول	النماذج الرقابية للربع الثالث مصادقاً عليها من المدقق بما يفيد مطابقتها للسجلات.	قرار رقم (2) لسنة 2003 "قرار نماذج التقارير والبيانات المالية لغايات الهيئة الرقابية".
	بيانات هامش الملاءة.	- تعليمات رقم (3) لسنة 2002 "تعليمات هامش الملاءة". قرار رقم (5) لسنة 2002 "قرار إرشادات تعليمات هامش الملاءة".
3. المتطلبات النصف سنوية:		
31 تموز	البيانات المالية النصف سنوية المراجعة من قبل المدقق.	تعليمات رقم (2) لسنة 2003 "تعليمات السياسات المحاسبية الواجب إتباعها من الشركة والنماذج اللازمة لإعداد التقارير والبيانات المالية وعرضها".
	النماذج الرقابية للربع الثاني مصادقاً عليها من المدقق بما يفيد مطابقتها للسجلات.	قرار رقم (2) لسنة 2003 "قرار نماذج التقارير والبيانات المالية لغايات الهيئة الرقابية".
	بيانات هامش الملاءة المصادق عليها من المدقق.	- تعليمات رقم (3) لسنة 2002 "تعليمات هامش الملاءة". قرار رقم (5) لسنة 2002 "قرار إرشادات تعليمات هامش الملاءة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. متطلبات سنوية:		
28 شباط من العام التالي	البيانات المالية المدققة	- قانون تنظيم أعمال التأمين (المادة 38). تعليمات رقم (2) لسنة 2003 "تعليمات السياسات المحاسبية الواجب إتباعها من الشركة والنماذج اللازمة لإعداد التقارير والبيانات المالية وعرضها".
	النماذج الرقابية للربع الرابع مصادقاً عليها من المدقق بما يفيد مطابقتها للسجلات.	قرار رقم (2) لسنة 2003 "قرار نماذج التقارير والبيانات المالية لغايات الهيئة الرقابية"
	ما يفيد موافقة مجلس الإدارة على البيانات المالية الختامية.	قانون تنظيم أعمال التأمين (المادة 37).
	تقرير مجلس الإدارة.	قانون تنظيم أعمال التأمين (المادة 37).
	بيانات هامش الملاءة المصادق عليها من المدقق.	- تعليمات رقم (3) لسنة 2002 "تعليمات هامش الملاءة". قرار رقم (5) لسنة 2002 "قرار إرشادات تعليمات هامش الملاءة".
	شهادة الخبير الإكتواري حول كفاية المخصصات الفنية.	تعليمات رقم (2) لسنة 2002 "تعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية ".
	شهادة المدقق حول ترتيبات إعادة التأمين	تعليمات رقم (4) لسنة 2002 "تعليمات معايير إعادة التأمين وتعديلاتها". قرار رقم (2) لسنة 2005 "قرار شهادة مدقق الحسابات المتعلقة ببرامج إعادة التأمين".
	كتب الملاحظات من المدقق الخارجي	- قانون تنظيم أعمال التأمين (المادة 37، 40) تعميم رقم 1365 بتاريخ 2002/11/10
30 كانون الثاني	كتب التغطية من معيدي التأمين.	تعليمات رقم (4) لسنة 2002 "تعليمات معايير إعادة التأمين وتعديلاتها " (المادة 9-ب).
15 كانون الأول	نسخ من رسائل النوايا من معيدي التأمين	تعليمات رقم (4) لسنة 2002 "تعليمات معايير إعادة التأمين وتعديلاتها" (المادة 9-أ).
في وقت توفرها خلال السنة المعنية	ما يفيد قيام الشركة باستلام عقود إعادة التأمين من معيدي التأمين.	تعليمات رقم (4) لسنة 2002 "تعليمات معايير إعادة التأمين وتعديلاتها" (المادة 9-ج).
سنوياً، يشمل أي تغييرات أو تعديلات خلال السنة	سياسة إعادة التأمين المعتمدة من مجلس إدارة الشركة.	تعليمات رقم (4) لسنة 2002 "تعليمات معايير إعادة التأمين وتعديلاتها" (المادة 3).
سنوياً	تقارير سنوية عن تطبيق وتطوير أنظمة المعلومات الخاصة بحوسبة أعمال شركة التأمين	تعليمات رقم (2) لسنة 2004 "تعليمات حوسبة أعمال التأمين" (المادة 6-د).
5. متطلبات تجديد الإجازة:		
15 تشرين الثاني	طلب تجديد الإجازة متضمنا المرفقات المحددة التالية: 1. تصريح خطي بصحة البيانات والوثائق المقدمة. 2. كشف أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمفوضين بالتوقيع والموظفين الرئيسين. 3. كشف فروع الشركة داخل وخارج المملكة. 4.كشف أسماء الإكتواريين ووكلاء التأمين ووسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين ومسوي الخسائر وشكات إدارة الخدمات الطبية وغيرهم من مقدمي الخدمات التأمينية المساندة الذين تتعامل معهم الشركة. 5. برامج إعادة التأمين للسنة المالية التالية. 6.البيانات المالية التقديرية للسنة المالية التالية. أية بيانات أو وثائق طلبتها الهيئة ولم تقم بتقديمها الشركة خلال السنة.	تعليمات رقم (1) لسنة 2003 "تعليمات منح إجازة ممارسة أعمال التأمين وتجديدها" . قرار رقم (3) لسنة 2003 "قرار أنموذج طلب تجديد إجازة ممارسة أعمال التأمين".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.متطلبات أخرى:		
كل سنتين، أو في حالة حدوث هبوط عام في أسعار العقارات.	تقييم عقاري للممتلكات الإستثمارية	قرار رقم (5) لسنة 2004 "قرار تقييم الممتلكات الإستثمارية".
كل سنتين	تحديث الخطة التفصيلية لتصميم وتشغيل أنظمة المعلومات.	تعليمات رقم (2) لسنة 2004 "تعليمات حوسبة أعمال التأمين" (المادة 6-هـ).
	طلب الموافقة المسبقة على التعامل مع صندوق و/أو مجمع تأمين بما يتجاوز النسب المنصوص عليها في المادة (5) من تعليمات معايير إعادة التأمين. (موافقة مسبقة)	تعليمات رقم (4) لسنة 2002 "تعليمات معايير إعادة التأمين وتعديلاتها" (المادة 7).

معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية

إن الإفتقار في الوقت الحاضر إلى قواعد ومعايير محاسبية متناغمة حول العالم يقف عائقا بالنسبة لعولمة أسواق المال؛ ويحد من قدرة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على معرفة بدائل الإستثمارات المتاحة، وقيام المستثمرين و مستخدمي الإبلاغ المالي بعملية مقارنة الفرص الإستثمارية، وبالمثل بالنسبة للشركات من أجل قياس وتقييم أوضاعها وأدائها مقارنة مع الشركات المنافسة.

ومن تأثيرات عدم وجود معايير محاسبية متناغمة وقواعد قياس متفق عليها عالمياً؛ مايلي: (دهمش، مؤتمر المحاسبة وتحديات العولمة، 2002)

1 – قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافي.

2 – توصيات المحللين الماليين وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشاة الأجنبية.

3 – قدرة المستثمر على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الإستثمار عبر الحدود.

4 – قرار المنشأة المحلية بالنسبة للتعامل مع المورد الأجنبي.

ومن العوامل التي تساعد على تطور وانتشار معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ مايلي: (مطر، المؤتمر العلمي المهني الرابع، 2002)

1 – إن تبني الدول النامية لمثل هذه المعايير يهدف إلى إكساب التمثيل العالمي للإبلاغ المالي.

2 – تساعد المعايير في تحسين عملية المقارنة للقوائم المالية، وجعلها أسهل للاستخدام عبر البلدان المختلفة.

3 – مفيدة للدول التي تفتقر إلى معايير خاصة بها، نظراً لمحدودية قدراتها المادية والفنية في تطوير معايير خاصة بها.

4 – مفيدة للشركات متعددة الأنشطة لخدمة عملائها الأجانب من جهة، وتوحيد قوائمها المالية من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 – تساعد المستثمر العالمي في التحليل من أجل القيام بالاستثمار عبر الحدود.

6 – إن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبر جهة دولية من السهل على الدول تبني ما يصدر عنه، كونه جهة محايدة ومنظمة تشريعية عالمية لا تتبع لأحد.

7 – مع أخذ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بعين الإعتبار، يجعل من الإبلاغ المالي المبني على المعايير الدولية أكثر ملاءمة واعتمادية وقابليةً للمقارنة.

8 – تخدم أغراض وغايات الخصخصة والعولمة.

و أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) منذ تشكيلها وحتى تحويلها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (42) معياراً، منها (38) معياراً ساري المفعول، حيث يعرف ما يصدر عنها حديثاً بإسم (معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS)، وتبين القائمة أدناه معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وأهم التغييرات والتعديلات التي طرأت عليها (International Accounting Standards Summaries, 2005 Board, online, IFRS).

الجدول (4)

معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية

The description of the standards	Applicable on :	The Standard
First –Time adoption of IFRS	1\1\2005	IFRS 1
Share –Based Payments	1\1\2005	IFRS 2
Business combination	1\1\2005	IFRS 3
Insurance contracts	1\1\2005	IFRS 4
Non –current assets held for sale and discontinued operations	1\1\2005	IFRS 5
Exploration for and evaluation of mineral resources	1\1\2005	IFRS 6
Financial instruments : Disclosure	1\1\2007	IFRS 7
Operating Segments	1/1/2008	IFRS 8
Presentation of Financial Statements	1\1\2005	IAS 1
Accounting treatment for inventory	1\1\2005	IAS 2
Statement of cash flows	1\1\1984	IAS 7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Accounting policies, changes in accounting estimates , and errors	1\1\2005	IAS 8
Events after the balance sheet date	1\1\2005	IAS 10
Construction contracts	1\1\1995	IAS 11
Accounting for income taxes	1\1\1998	IAS 12
Segments reporting	1\1\1998	IAS 14
Property, plants, and equipments	1\1\2005	IAS 16
Leases : accounting and disclosure	1\1\2005	IAS 17
Accounting for Revenues	1\1\1995	IAS 18
Employee benefits : accounting and disclosure on employees benefits	1\1\1999	IAS 19
Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	1\1\1984	IAS 20
The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	1\1\2005	IAS 21
Accounting for borrowing costs	1\1\1995	IAS 23
Related party disclosures	1\1\2005	IAS 24
Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	1\1\1998	IAS 26
Consolidated and Separate Financial Statements	1\1\2005	IAS 27
Investments in associated companies	1\1\2005	IAS 28
Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	1\1\1990	IAS 29
Disclosures in the Financial Statements of Banks and Similar Financial Institutions	1\1\1991	IAS 30
Accounting for interests in joint ventures	1\1\2005	IAS 31
Financial Instruments: Disclosure and Presentation	1\1\2005	IAS 32
Earnings per Share	1\1\2005	IAS 33
Interim Financial Reporting	1\1\1999	IAS 34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Impairments in assets	31\3\2004	IAS 36
Provisions , contingent liabilities , and contingent assets	1\7\1999	IAS 37
Intangible Assets	After march 2004	IAS 38
Financial Instruments: Recognition and Measurement	1\1\2005	IAS 39
Investment Property	1\1\2005	IAS 40
Agriculture	1\1\2005	IAS 41

ومن الجدير ذكره؛ بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد قام بإصدار معيار رقم (IFRS 7) بتاريخ 18\8\ 2006 والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث سيعتبر هذا المعيار ابتداءً من 1\1\2007 البديل عن المعايير (IAS 30 ,32, 39) بحيث سيتم وضع كافة الإفصاح المطلوب عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد، و استبدال الإفصاح الحالي المطلوب في المعيار (30) بالإفصاح المطلوب من خلال هذا المعيار، وأخيراً؛ إضافة إفصاح معين جديد عن الأدوات المالية على تلك المطلوبة أصلاً بالمعيار (32)، بحيث يبقى الجزء المتبقي من المعيار (32) يتعامل فقط مع قضايا عرض الأدوات المالية في القوائم المالية. (IASPLUS , standard, ifrs07, 10\9\2006)

منافع وفوائد معايير الإبلاغ المالي الدولية

عندما تعتمد الشركات والمؤسسات معايير الإبلاغ المالي الدولية ؛ فإنها بذلك تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية والتي تؤهل الشركات بأن يصبح إبلاغها المالي مفهوماً ومقروءً في السوق العالمية، وهذا يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المالي العالمية وتخفيض تكاليف إنتقال الأموال ووضع أنفسهم على خارطة الإستثمار العالمي، وعلى العكس من ذلك؛ فلن يجلب الإبلاغ المالي غير المفهوم من الجهات العالمية أي إستثمارات أو رؤوس أموال أجنبية وعالمية بسهولة للشركات المحلية، ومن المنافع المباشرة لتوحيد لغة الإبلاغ المالي:

1 – أن الإتصال مع أصحاب المصالح العالميين بلغة أبلاغ مالي موحدة سيعزز من مستوى الثقة في منشآت الأعمال ويحسن من قدرات تجميع الأموال (Capabilities Finance – Raising).

2 - تسمح للمجموعات متعددة الجنسيات بتطبيق النظم المحاسبية المتبعة على الشركات والفروع التابعة لها، والتي تساعد على تحسين عمليات الإتصال الداخلي فيما بينهم، ومن جودة الإبلاغ الإداري وبالتالي تؤثر على عمليات إتخاذ القرارات على مستوى المجموعة ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- تسهيل الإستحواذ على، أو التخلي عن منشآت من خلال وجود موثوقية وثبات في تفسير القيم المحاسبية.

4 – في ظل المنافسة المتزايدة، فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تضع الشركات موضع مقارنة ومضاهاة مقابل الشركات ذات النشاط المماثل.

5 – تسمح للمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين بمقارنة أداء الشركات مقابل المنافسين لها على المستوى العالمي.

6 – والشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي لم تستطع - بسبب التشريعات والقوانين المحلية – لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى، وهذا سيحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال.

مجالات تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية

ويتوقع أن تؤثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على الأدوات المالية والعقود المالية والضرائب وإندماج الأعمال وخطط منافع الموظفين؛ وذلك على النحو التالي:

1 - البعد الحيوي للمنتج (Product Viability): ليس مطلوباً فقط من المسؤول المالي في المنشأة أن يفهم معايير الإبلاغ المالي، بل يجب على المسؤولين الآخرين في المنشأة فهمها واستيعابها، فعلى سبيل المثال؛ فإن على مدير الإنتاج في شركة التأمين فهم متطلبات القيمة العادلة لمعايير الإبلاغ المالي القابلة للتطبيق في بعض المنتجات والتي – إذا ما طبقت - قد تظهر تقلباً وتذبذباً في قيم بعض المنتجات (مثل تقييم إلتزامات التأمين بالقيمة العادلة) وتعريض المستثمر إلى مخاطر إضافية.

2 – أدوات رأس المال (Capital Instruments): هناك قواعد جديدة ومعقدة في معايير الإبلاغ المالي والتي تحكم كيفية تشكيل وتكوين الملكية والإلتزامات (Equity and Debt)، وهذه القواعد قد تؤدي إلى إعادة تصنيف بعض أدوات رأس المال في مجموعة الإلتزامات كديون، مثل بعض أنواع الإحتياطيات الفنية الطارئة.

3 - المشتقات المالية وأدوات التحوط (Derivatives and Hedging): قد تؤثر معايير الإبلاغ المالي وبدرجة كبيرة في مستوى تذبذب الدخل (Income Volatility)؛ لأن تقييم كافة المشتقات المالية في الميزانية العمومية سيكون وفقاً للقيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 – خطط منافع الموظفين (Employee Benefits): إن المعالجة المحاسبية لخطط التقاعد ومعالجات خيارات الأسهم (Treatment of Stock Option) وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي؛ قد يعجل وبشكل هام من سياسة الشركة والتي سيكون لها أثرٌ على الموظفين وستحتاج إلى إدارة شؤون موظفين وإدارة مالية واعيتين تكوين قادرتين على استيعاب وفهم هذه التغيرات،

ويأتي في هذا المجال أيضاً؛ التقييم العادل وتوزيع حصص رأس المال و عقود التأجير والإبلاغ عن القطاعات والإعتراف بالإيراد و الإنخفاض في القيمة والضرائب المؤجلة والإفصاح والإتفاقيات البنكية.

و من الإجراءات المتوقع إعتمادها لمواجهة التغيير في المعايير:

1 – إعادة تكييف الإبلاغ السنوي وأدلة المحاسبة اللازمة بحيث يلبي متطلبات التغيرات في المعايير.

2 – تغيير أو إعادة تكييف نظم المعلومات الإدارية.

3 - تنقيح مراجعة الأنظمة المتبعة في المنشأة من أجل الحصول على البيانات الأساسية الملائمة ذات العلاقة.

4 – تصميم وتشكيل نظام إبلاغ شمولي ليساعد في تجميع المعلومات من الشركات التابعة و الفروع.

5 – توحيد متطلبات ونظم الإبلاغ الداخلي والخارجي.

مراحل تطبيق واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية

المرحلة الأولى: المرحلة التمهيدية

وهي مرحلة متحفظة؛ تضع الشركة تحت المراقبة للوصول إلى منفعتين رئيستين؛ هما:

1- تشخيص محاسبي من أجل الوصول إلى مستوى عال من فهم تأثير معايير الإبلاغ على الأرقام والنسب المالية الرئيسة، ولتسليط الضوء على المشاكل المحاسبية التي قد تظهر وأية مفاجآت محتملة.

2- التوصية بالتركيز على قضايا العمليات التشغيلية، وإدارة الموارد والمشاريع.

المرحلة الثانية: بداية التحول؛ وتشمل:

1 – إطلاق المشروع: ففي حين تبدأ عملية إدارة التحول، يجب أن تستمر الأعمال بشكل فعال وكفؤ.

2 – تقييم عناصر التغيير والقضايا المتعلقة: وهذا يؤدي إلى قرارات معلومة للجميع فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث السياسات المحاسبية واستراتيجيات التحول وأيضاً التغيرات في العمليات والأنظمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – تحويل الحسابات الأولي: بحيث تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية كافة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛ على أن تبقى هذه القوائم للإستخدام الداخلي ولدراسة التغيرات الرئيسية والهامة التي طرأت على القوائم المالية نتيجة تطبيق معاير الإبلاغ.

المرحلة الثالثة: الدخول في الأعماق

حيث ستمكن هذه المرحلة المنشأة من التطبيق السلس لبنود التغيير في الإبلاغ المالي نتيجة استخدام اللغة الجديدة للإبلاغ المالي، ويحتوي هذا التغيير على ثلاث ركائز:

(1) العمليات،(2) الموارد البشرية،(3) الأنظمة، وفي كل خطوة؛ ستقود السياسات المحاسبية الجديدة – المبنية على أساس معايير الإبلاغ المالي – إلى إجراءات جديدة وإعادة هيكلة متوقعة وأنظمة جديدة وقوية و بناء نظام نقل المعرفة.

المحاسبة عن القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة للأصل حسب المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً؛ على أنها ذلك المبلغ الذي يتم بوساطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة ومطلعة في التبادل، بعيداً عن ظروف التصفية، وفي المقابل؛ تعتبر القيمة العادلة للمطلوبات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية.

ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة عليه، وفي حالات عدم توافر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري.

وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق (Barth, 1994, 12)، وقد عرف معيار المحاسبة الأمريكي رقم (107) القيمة العادلة على أنها (قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل؛ دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري)، ويمكن تلخيص بعض الإنتقادات الموجهة لتعريف القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة الأمريكي(107) في النقاط الآتية: (Barth,and Landsman ,1995, PP 99-100)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 -إذا كان اهتمام مجلس معايير المحاسبة المالية بالتقدير المالي للمنشأة التي تملك الأصل؛ فإن المقصود بالقيمة العادلة هنا هو سعر البيع لهذا الأصل (Exit Value) وبالتالي لم يحدد التعريف كيفية تحديد القيمة العادلة.

2 -إن التعريف أشار إلى عملية حالية أو جارية مما يعني أن سعر الشراء (Entry value) هو نفسه سعر البيع لهذا الأصل.

3 -لم يشر التعريف إلى حالة أو وضع اقتصادي معين.

4 -لم يشر التعريف إلى القيمة الإستخدامية (Value-In-Use) للأصول غير المتداولة.

5 -لم يشر التعريف إلى وجود معلومات خاصة قد يمتلكها أحد أطراف العملية التبادلية.

وبالتالي فإن عدم وضوح هذا التعريف قد أوجد ثلاث قيم مختلفة هي: سعر الشراء وسعر البيع والقيمة الإستخدامية، ورأى الباحثان انه يجب التركيز على القيمة الإستخدامية عند التحدث عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، كونها المقياس الوحيد الذي يعبر عن قيمة المنشأة المرتبطة بالأصل المعني، كما يتماشى هذا المقياس للقيمة العادلة مع مبدأ الاستمرارية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).

و تعتبر القيمة العادلة أداة مقارنة أفضل من استخدام طريقة التكلفة التاريخية، فعلى فرض أن شركتين تملكان نفس النوع من الآلات، ولكن مع فارق في تاريخ الشراء، فستظهر تكلفة كل منهما بشكل مختلف وبالتالي لا يمكن إجراء المقارنة إذا ما تم استخدام طريقة التكلفة التاريخية، وبالتالي فإن مدخلات أية إجراءات تحليلية أو أية تقييمات ستكون غير منطقية، في حين استخدام طريقة القيمة العادلة سيعطي أساساً معقولاً للتقييم الموضوعي والمقارنة. (Barth,and Landsman ,1995):

وقد أظهر مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه يوجد أكثر من أساس للقياس بشكل عام، وهذه الأسس هي، (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2001، 80 -81):

1- التكلفة التاريخية (Historical Cost): حيث يتم تسجيل وقيد الأصول طبقاً للمبلغ الذي تم دفعه مقابل الحصول على الأصل، أو ما يعادله أو حسب القيمة العادلة للبند المقابل الذي تم تقديمه من أجل الحصول على ذلك الأصل قي تاريخ العملية، وتسجل الإلتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الإلتزام أو في بعض الأحيان بمبلغ النقد المتوقع دفعه لسداد الإلتزام ضمن الظرف الطبيعي للنشاط.

2 – التكلفة الجارية (Current Cost): تقيد الأصول وفقاً للنقد الذي يفترض أن يتم دفعه مقابل الحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر؛ وتسجل الإلتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الإلتزام في الوقت الحاضر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – صافي القيمة القابلة للتحقق (Net Realizable value): وتقيد الأصول بقيمة النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصول بشكل منظم، وتقيد الإلتزامات بقيمة السداد؛ أي بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو ما يعادل المبلغ النقدي المتوقع استخدامه لسداد الإلتزام ضمن الظرف الطبيعي للنشاط.

4 – القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية (Net Discounted Cash Flows): تقيد الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن يولدها الأصول في الظروف الطبيعة للنشاط؛ وتقيد الإلتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية (Net Discounted Cash Outflows) المتوقع أن يحتاج إليها المشروع لسداد الإلتزامات ضمن الظرف الطبيعي للنشاط.

وبالإضافة إلى ما سبق؛ يمكن تقسيم أدوات القياس إلى توجهات ثلاثة، وهي: (Schroeder, Clark, and Cathy, 2001, pp 140):

1– أدوات قياس ذات توجه ماضي – تاريخي:

كان هناك رأيٌ تقليديٌ سائدٌ للمحاسبين قبل سيادة مفهوم القيمة العادلة يفضل مبدأ التكلفة التاريخية، فهي من وجهة نظرهم أكثر موضوعيةً و قابليةً للتحقق؛ ولا وجود للبعد الشخصي في التقييم، لأن القيمة هنا ناتجة عن عملية تبادلية حقيقية بين البائع والمشتري(Arm's Length Transaction)، في حين يعتبر معارضو مبدأ التكلفة التاريخية أن القيمة دائماً ما تتغير مع مرور الوقت؛ وبالتالي يكون مبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم للقيام بعملية القياس والتقييم.

2– أدوات قياس ذات توجه حالي- القيمة الإستبدالية:

الذين يفضلون مبدأ التكلفة الجارية يعتبرون أنها تعكس الظروف الراهنة؛ وبالتالي تمثل القيمة الجارية للمنشاة، وأنهم يعتبرون في الوقت ذاته بأنه قد يكون استخدام مبدأ القيمة الجارية غير ممكنٌ لكافة بنود الميزانية العمومية، وانه إذا ما استخدمت فقد يؤدي هذا إلى تسجيل أرباح أو خسائر غير متحققة في قائمة الدخل.

3 – أدوات قياس ذات توجه مستقبلي– القيمة المتوقعة:

أن الذين يفضلون هذا التوجه؛ يعتبرونه المفهوم الأقرب للمفهوم الإقتصادي للدخل، وبالتالي فهو الأكثر ملاءمةً لمستخدمي القوائم المالية؛ ومن انتقادات هذا المفهوم هو صعوبة تقدير التدفقات النقدية المرافقة لعناصر الميزانية العمومية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك عدم التأكد من توقيت التدفقات النقدية، وصعوبة التحقق من نسبة الخصم المناسبة.

ويمكن تلخيص متطلبات مبدأ التكلفة التاريخية بالبنود التالية:- (دهمش، 1995، 38).

1 – قياس جميع الأصول والخدمات التي تحصل عليها المنشاة بتكلفة الحصول عليها وجعلها بحالة تكون فيها جاهزة للاستخدام.

2 – تقاس التكاليف بالمبالغ المستثمرة فيها؛ ويعبر عنها بوحدات نقدية أو ما يعادلها.

3 – يجب أن تصنف التكاليف لتسهيل مهمة معالجتها محاسبياً، فمثلاً لو تم شراء عقار يتكون من أرض وبناء؛ فيجب أن توزع التكلفة الكلية محاسبياً بين الأرض والبناء ليتسنى إهتلاك تكلفة البناء على طول فترة عمره الإنتاجي المقدر.

4 – في كل فترة محاسبية؛ يتم تنزيل تكلفة الحصول على إيرادات الفترة من هذه الإيرادات من اجل تحديد صافي ربح الفترة.

5 – يجب أن تقيم الإلتزامات على أساس تاريخي؛ وذلك لأن الإلتزامات تنشأ نتيجة حيازة الأصول، وبما أن الأصول تقيم بدايةً بالتكلفة التاريخية، فإن هذه الإلتزامات لا بد من أن تقيم هي الأخرى وفقاً للمبدأ التاريخي في احتساب التكلفة.

ويتفق مبدأ التكلفة التاريخية مع عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية؛ وبالتالي فهو يعطي مستخدم الإبلاغ المالي ثقة بما يرد فيها؛ حيث يتم تفضيل مبدأ التكلفة التاريخية على أدوات القياس الأخرى للأسباب التالية: (Kieso,et al., 2001, pp 501 -502)

1 - أنها تعكس القيمة الجارية أو العادلة في تاريخ الإقتناء.

2 - تعبر التكلفة التاريخية عن حدوث عملية تبادلية حقيقية وليست افتراضية، وهذا ما يزيدها موثوقية.

3 - لا يتم الاعتراف بأي نوع من الأرباح أو الخسائر إلا عند البيع، ولا تثبت بناءً على تقديرات.

إن التكلفة التاريخية تتميز بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها؛ لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث المعاملة التجارية، كما أنها غير قابلة للجدل أو التغير وأنها واقعية لتوافر المستندات والوثائق المؤيدة لها، وهي بالتالي دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي قابل للتحقق وغير خاضع للحكم الشخصي؛ حيث يوفر هذا المبدأ طريقة علمية وسهلة لتسجيل قيم الأصول في الميزانية. (دهمش، 1995، 38-39)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الانتقادات الموجهة للإبلاغ المالي- وخاصة الميزانية العمومية-المبني على مبدأ التكلفة التاريخية؛ ما يلي:- (Epstein and Mirza , 2001 ,pp 70 – 71).

1 – لا يمكن استخدام الميزانية العمومية كمؤشر عن القيمة الاقتصادية للمنشأة؛ إذا ما تم اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية، فهي لا تعكس القيمة الجارية للمنشاة.

2 – هناك العديد من البنود في الميزانية تخضع للتقدير عند تحديد القيمة الدفترية؛ مثل تقدير الذمم المدينة وما يترتب عليها من تقدير التحصيل وبيع أو التخلص من المخزون وتقدير العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل، فقد يتم استخدام التقدير الشخصي.

3 – لا يتم الاعتراف ببنود ذات قيمة مادية مهمة للمنشاة؛ مثل الشهرة الداخلية.

4 – عدم أخذ القيمة الزمنية لعناصر الميزانية العمومية بعين الاعتبار.

ولدى استخدام مبدأ التكلفة التاريخية، فإن مصاريف الإهتلاك تحتسب على أساس التكلفة التاريخية للأصل، في حين يتم احتساب الإيرادات على أساس القيمة الجارية، وهذا يؤدي إلى إحداث فجوة في أسس مقابلة الإيرادات بالنفقات؛ فالمصاريف تحتسب على مبدأ التكلفة التاريخية، والإيرادات تحتسب على أساس القيمة الجارية.

أما طريقة التكلفة الجارية (Current Cost)؛ والتي تقيس الأصول والنفقات ذات العلاقة وفق قيمتها الإستبدالية أو الإحلالية للأصول، ومن مزاياها (طرايرة، 2005 ، ص ص 87 -88):-

1 -يأخذ أساس التكلفة الجارية في الإعتبار التغيرات في أسعار كل نوع من أنواع عناصر المركز المالي؛ فقد تكون أسعار بعض العناصر في انخفاض مستمر في الوقت الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار.

2 – تعتبر طريقة التكلفة الجارية أفضل لقياس كفاءة الأداء، فعلى سبيل المثال، يعتبر مصروف الإهتلاك الذي يتم احتسابه على أساس التكلفة الجارية بدلاً من أساس التكلفة التاريخية مقياساً أفضل لتقييم كفاءة الأداء؛ فإذا افترضنا أن إحدى الشركات اشترت آلة بالأسعار الجارية الحالية، وأن شركة أخرى أشترت نفس الآلة قبل خمس سنوات، فبالتالي؛ من المهم أن يتم احتساب الإهتلاك السنوي للآلة التي اشترتها الشركة قبل خمس سنوات على أساس القيمة الجارية من أجل تحقيق العدالة في مقارنة الأداء.

3 – تعتبر التكلفة الجارية أقرب لقيمة المنافع المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من الأصل؛ فقد يكون من الصعب تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من الأصل المملوك، في حين يمكن تحديد القيمة الجارية الحالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 – تعتبر وسيلة للحفاظ على رأس المال المادي.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة؛ ما يلي (طرايرة ، 2001 ، ص 88):-

1- صعوبة تحديد القيمة الجارية للأصول في كل الأوقات؛ مما يؤدي إلى استخدام التقديرات الشخصية.

2 – إن وظيفة الحفاظ على رأس المال المادي من وظيفة الإدارة .

3 – لا يمكن اعتبار التكلفة الجارية للأصل قريبة من قيمته العادلة.

وقد أصدرت الجمعيات المهنية في العديد من الدول تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبة سعر السوق مكان ما يقابلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات Dean, (1998, 2)، كما أشار العديد من الدراسات إلى توجه واضعي المعايير في معظم الدول بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية بدلاً من التكلفة التاريخية، ويأتي هذا التوجه الآن كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحا، بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية بالإضافة إلى نمو وتزايد إستخدام المشتقات وفشل معايير المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية في توفير معلومات ملائمة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا؛ قامت هيئة الأوراق المالية (SEC) بالضغط على واضعي المعايير المحاسبية في بداية عام 1990 لغرض استخدام القيمة السوقية عند المحاسبة عن الإستثمارات في الأوراق المالية بخاصة لدى المؤسسات المالية، كون محاسبة التكلفة التاريخية تنتج معلومات غير ملائمة لتقييم المحافظ الإستثمارية، كما أنها توفر للمديرين مجالاً للتلاعب بالأرقام الواردة في القوائم المالية (Beatty, 1995).

أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) انه يمكن تحديد القيمة العادلة كما يلي(Kroger and lierly, 1992):

1 - يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.

2 - إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

3 - قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

أ - الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - خدمات التسعير من جهة خارجية.

ج- نماذج التسعير الداخلية.

د- التدفقات النقدية المخصوصة.

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فقد عرف القيمة العادلة أنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت، وقد ورد هذا التعريف في عدد من المعايير مثل المعيار رقم (16) فقرة (6) والمعيار رقم (19) فقرة (3) والمعيار رقم (21) فقرة (7) والمعيار رقم (32) فقرة (5) وغيرها.(مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2001).

وقد بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (40): " الممتلكات الإستثمارية " تفاصيل مكونات تعريف القيمة العادلة على النحو التالي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، 1245-1246):" إن القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وتبعا لتغير أحوال الأسواق من وقت لآخر. و يشمل تعريف القيمة العادلة:" أطرافاً راغبة ومطلعة " ويقصد بذلك ما يلي:

المشتري الراغب: هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر، وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقا لحقائق السوق الحالي وضمن توقعاته في هذه السوق، وبالتالي فهو لا يدفع سعراً أعلى مما يتطلبه واقع السوق.

البائع الراغب: هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر، فهو بائع محفز لبيع إستثماراته العقارية أو ممتلكاته الإستثمارية بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المفتوح بعد قيامه بإجراءات " التسويق المناسبة "؛ ويقصد بإجراءات التسويق المناسبة أن تعرض إستثماراته العقارية أو ممتلكاته الإستثمارية في السوق بطرق ملائمة لتنفيذ بيعها بأفضل سعر ممكن؛ بحيث تكون فترة العرض قبل وقت كاف من تاريخ البيانات المالية لضمان لفت إنتباه عدد مناسب من المشترين المحتملين.

الأطراف المطلعة: تعني أن كلاً من المشتري الراغب والبائع الراغب على علم ودراية كافية بطبيعة ومواصفات الممتلكات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ الميزانية العمومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- كما يشير تعريف القيمة العادلة إلى " عملية تجارية بحته": ويقصد بذلك أن تتم عملية التبادل بين أطراف لا تربطها علاقة محددة أو خاصة مؤثرة في تحديد السعر بشكل متفق عليه.

قياس القيمة العادلة

تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية، فقد بين معيار المحاسبة الدولية رقم (16): " الممتلكات والمصانع والمعدات " عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي إعادة التقييم، ويمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، 361):

1 - القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.

2- القيمة الإستبدالية بعد الإهتلاك: عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع.

ويبين المعيار المحاسبي الدولي رقم (22) بخصوص إندماج الأعمال في الفقرة رقم (39)؛ مجموعه من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والإلتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال؛ وعلى النحو التالي:

1 - تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية.

2 - تقييم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها؛ مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمنشآت ذات خصائص مشابهه.

3 - تقييم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها مخصومة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصاً مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وتكاليف التحصيل، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 - تقييم المباني والأراضي بمقدار قيمتها السوقية، وتقييم المصانع والمعدات بالقيمة السوقية المحددة؛ وعندما لا يكون هنالك إثبات للقيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للمصانع والمعدات أو بسبب أن هذه البنود نادراً ما تباع إلا كجزء من أعمال مستمرة، فإنها تقيم بتكلفة الإستبدال بعد طرح الإهتلاك (Net Replacement Cost).

5 - تقيم الموجودات غير الملموسة بمقدار القيم العادلة المحددة:

(أ) - بالإستناد إلى سوق نشطة.

(ب) - إن لم يوجد سوق نشطة تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحته بين أطراف مطلعه وراغبة بناءً على أفضل المعلومات المتوافرة.

6 - تقيم صافي أصول أو إلتزامات منافع الموظفين الناتجة عن خطط المنافع؛ و المحددة بمقدار القيمة الحالية لإلتزامات المنافع المحددة ناقصاً القيمة العادلة لأصول أي خطة، على أنه يتم الإعتراف بالأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفره للمشروع في صورة إستردادات من الخطة أو تخفيض في المساهمات المستقبلية.

7 - الذمم الدائنة و أوراق الدفع، والديون طويلة الأجل والإلتزامات والمشتقات والمطالبات الأخرى؛ حيث تقيم بالقيم الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الإلتزام مخصومة على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للالتزامات قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين المبلغ الإسمي للإلتزام والقيمة المخصومة ليس هاما نسبياً أو مادياً.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (32): " الأدوات المالية: الإفصاح والعرض " بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، 782-783):

1 - إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

أ - سعر العرض الحالي: لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره.

ب -السعر المعروض (سعر الطلب): لأصل سيتم امتلاكه أو إلتزام محتفظ به من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج - سعر آخر عملية: حيث يمثل السعر في حالة عدم توافر معلومات عن الأسعار الحالية؛ شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الإقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم الإبلاغ (تاريخ التقييم).

د - أسعار السوق الوسطية: إذا كان لدى المشروع مراكز أصول والتزامات متقابلة .

2- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية) أو كان حجم التداول قليلاً نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، و من أهم هذه الوسائل:

أ - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهه جوهريا للأداة المراد تقييمها.

ب-تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها – بشكل جوهري – نفس الشروط والخصائص (كمتطلبات الملاءة، والفترة المتبقية للإستحقاق ، والعملة التي سيتم الدفع بها).

ج- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

3- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

4- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التيقن منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وفي جميع الحالات أعلاه؛ يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار كافة التكاليف ذات الأثر المادي التي سيتم تكبدها عند مبادلة الأداة المالية أو تسويتها؛ مثل الضرائب والرسوم والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة بالإضافة إلى الرسوم المفروضة من قبل الوكالات المنظمة أو البورصات.

وكذلك فقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (38): " الموجودات غير الملموسة" تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001 ,1088):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة, وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي.

2 - قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناءً عليه تقدير القيمة العادلة، شريطة عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل.

3 - القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها؛ و تشتمل هذه الأساليب- حيث يكون ذلك مناسباً - تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة على عمليات السوق الحالية مثل ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل.

هذا وقد بين المعيار رقم (39) " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس " عدة مقاييس للقيمة العادلة على النحو التالي:

1- الأسعار الدارجة والمتداولة في سوق نشط للأدوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.

2- أداة الدين (Debt Instrument) التي تصنف (Rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.

3 -الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (Active markets).

محددات الوصول للقيمة العادلة

يعتمد مفهوم القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية على فرض الاستمرارية للمنشأة (Going Concern)؛ وبخلاف ذلك يجب أخذ الظروف الحالية للمنشأة عند تقدير القيمة العادلة.

و من الجدير ذكره؛ أن المعيار (39) قد وضع طرقاً بديلةً لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه؛ وهذه الطرق هي:

1 - إن لم تكن السوق نشطة؛ فيمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل.

2- إن كانت السوق نشطة؛ ولكن حجم التداول للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبةً إلى حجم هذه الأدوات المالية؛ فيمكن إعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الأدوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من أجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الأدوات من خلال تسجيل قراءات الأسعار لفترات طويلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى؛ مثل:

-القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.

-القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

-نماذج تسعير الخيارات.

4 - تقييمات وتقديرات أطراف خارجية محايدة.

وتضمن المعيار (40):- الممتلكات الإستثمارية- أسس تحديد القيمة العادلة لهذه الممتلكات على النحو التالي(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،1244,2001-1247) :

1 - يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، وأفضل وسيلة يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية الحالية للبند، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر إحتمالاً والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق؛ و من خصائصه أنه يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه البائع في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخيم أو تخفيض في ظل ظروف اقتصادية خاصة.

2 - تعتبر الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية؛ أفضل دليل للقيمة العادلة.

3 - في حالة عدم توافر أسعار سوقية جارية؛ يمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة؛ تتضمن:

أ – الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروق الناتجة عن الإختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات.

ب - الأسعار الأخيرة في سوق أقل نشاطاً مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الإقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي.

ج - خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حالياً أو بالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.

محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ركز الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية على الأهداف الآتية : -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 -أهداف وغايات الإبلاغ المالي.

2 -الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الإقتصادية (Resources Allocation Decisions)

3 -المبادئ والفروض والمفاهيم والمحددات المحاسبية الواجب تطبيقها حتى يتم إصدار معلومات محاسبية متفقة مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وذات خصائص نوعية تجعل من الإبلاغ المالي مفيداً للمستخدمين.

وبناءً عليه؛ فإن هناك ترابطاً كبيراً بين حلقات الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، بحيث أن أي خلل في أي من هذه المستويات سوف يؤدي إلى خلل في ناتج العملية المحاسبية.

و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي الأكثر تأثراً وتأثيراً في هذا الإطار؛ حيث إن تحقق هذه الخصائص يعني بالضرورة وجود مبادئ ومفاهيم وفروض ومحددات محاسبية كافية وكفؤة، ويضمن هذا بالتالي تحقق توافر معلومات مفيدة لمتخذي القرار، ولكن المشكلة الدائمة هنا كانت في التعارض بين بعض هذه الخصائص، وخاصة التعارض والتضارب بين خاصتي الملاءمة و الموثوقية.

و من هنا كان لابد من الموازنة بين الخصائص النوعية بشكل يضمن في النهاية عرضاً للبيانات والمعلومات المحاسبية بصورة تتضمن تحقيق أقصى فائدة ممكنة، ونتيجة لذلك ظهرت أسس القياس المختلفة عبر تطور علم المحاسبة.

وكانت نقطة التحول الأساسية مع ظهور وإقرار مفهوم القيمة العادلة مؤخراً، وتزايد استخدامه بشكل تدريجي مع توقع استمرار ذلك طالما توفرت الظروف والشروط الملائمة؛ وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والآراء والتوجهات المحاسبية خلال الآونة الأخيرة.

وحسب رأي (Kieso,et al.,2005,PP 45) أنه بالرغم من تأييد مستخدمي الإبلاغ المالي لمبدأ التكلفة التاريخية؛ إلا أنهم يرون في إظهار القيمة العادلة لبنود من الأصول والالتزامات فائدة كبيرة، وهذا ما أخذت به معايير المحاسبة المالية، حيث يتم الاعتراف الآن بالاستثمارات في الأسهم والسندات وصناديق الإستثمار على الأغلب بالقيمة العادلة، مما أوجد خليطاً من أسس القياس؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كالتكلفة التاريخية والقيمة العادلة والتكلفة أو السوق أيهما أقل مع ملاحظة التوجه الواسع لاستخدام القيمة العادلة، حيث أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يطلب الإفصاح عن القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية التي لا تسجل بهذه القيمة، وكذلك فإن هناك دلائل على استمرار هذا التوجه مستقبلاً؛ وهذا ما أكده مجلس معايير المحاسبة الدولية حين أعلن زيادة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مسودة إبداء الرأي رقم (Exposure Draft 62) للمعيار رقم (39):- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس -(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1160-2001,1158).

وفي هذا المجال؛ فقد أجمعت معظم الدراسات مثل (Beaver, 1989) و (Whalen 1994) و (Barth 1991) على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسة هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل، وقد بين معيار المحاسبة الدولي رقم (39) - الأدوات المالية: الاعتراف والقياس- أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان:

أ - الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً.

ب -إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة، وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الإعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2001,1203).

وعند الحديث عن المعيار رقم (40) – الممتلكات الإستثمارية – فإنه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الإستثمارية بموثوقية عالية مبنية على أسس مؤسسية و متسقة؛ فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة، علماً بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا يتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة.(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2001,1249).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاسبة التأمين في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) – عقود التأمين.

أهداف معيار رقم (IFRS 4) – عقود التأمين (KPMG International, 2004, Insurance Accounting under IFRS.)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار رقم (4) لتحقيق الإجماع على طريقة موحدة للمعالجة المحاسبية لأعمال التأمين حول العالم؛ ويمكن تحديد أهداف المعيار (4) بالآتي: -

1 – تحسين أساليب المعالجات المحاسبية لعقود التأمين.

2 – استخدام الإفصاح المناسب لتحديد وتبيان طبيعة القيم الظاهرة في القوائم المالية المتأتية من عقود التأمين، وكذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية من تحديد مبلغ وتوقيت وظروف عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية التي تنتج من عقود التأمين.

أسباب إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (4) – عقود التأمين

1 – دخول صناعة التأمين في العالمية (Globalization)؛ والتي تحتاج إلى معايير محاسبية ثابتة ومتسقة ومتناغمة في مختلف دول العالم.

2 – فصل العمليات التقليدية المشتركة بين مزودي الخدمات المالية؛ والتي أدت بطبيعة الحال إلى الحاجة إلى أساليب محاسبية متسقة وثابتة للفصل بين صناعة التأمين والفروع الأخرى من الخدمات المالية.

3 – الحاجة لاتساق وتناغم أعلى في تشريعات هيئات الإشراف الدولية على أعمال التأمين، وذلك على صعيد الدول وعلى صعيد قطاع الخدمات المالية.

مجال معيار الإبلاغ المالي رقم (4)

1 - يطبق المعيار (4) على العقود التي تصدرها شركات التأمين مقابل تحملها للخطر، كصفة مؤمن (بكسر الميم) أو معيد تامين.

2 – يحدد المعيار (4) المعالجة المناسبة لبعض الأدوات المالية التي تصدرها شركة التأمين التي تسمح لحملة وثائق التأمين بالمشاركة بأرباح الشركة أو عوائد الإستثمار في بعض أصولها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – يغطي مفاهيم وجوانب تتعلق فقط بصناعة التأمين و لم تغطها معايير أخرى؛ مثل معيار الأدوات المالية: العرض والإفصاح (32) و معيار الأدوات المالية: القياس والاعتراف(39)، حيث إن كافة أنواع المنشآت تطبق متطلبات المعيار (32) ومن ضمنها شركات التأمين؛ ولكن المعيار رقم (4) يختص فقط بعقود التأمين. (P.K. Clark, et.al., Institute of Actuaries, 24 March 2003)

الجدول (5)

الجدول الزمني لإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) - محاسبة القيمة العادلة

السنة	الحدث
1997	تقسيم المشروع إلى مرحلتين بسبب التعقيدات
2002	نشر مسودة إبداء الرأي رقم (5): وهي حجر الزاوية للإنطلاق من المرحلة الأولى إلى الثانية.
2003	نهاية فترة إبداء الرأي على المسودة رقم (5).
2003	توزيع المعيار (4) بعد استلام كافة التعليقات على المسودة رقم (5).
2004	تطبيق المعيار رقم (4).
2005	الإنتهاء من مسودة إبداء الرأي حول المعيار (4) ح المرحلة الثانية.
2005	الإفصاح عن القيمة العادلة.
2008	؟؟؟؟

المصدر: The 2005 European Forum on 'Implementing Risk-Adjusted Capital Management Strategies for Insurers' London, 10 February 2005

ويمكن تعريف عملية التأمين بأنها تبدأ عندما يقوم المؤمن (بكسر الميم) وهو الطرف الذي يقبل بحمل خطر التأمين بموجب عقد يسمى عقد التأمين، مقابل قيام المؤمن له بدفع مبلغ معين للمؤمن (بكسر الميم) ويسمى قسط التأمين؛ على أن يقوم المؤمن بدفع مبلغ تعويضي للمؤمن له في حال تحقق خطر التأمين ويسمى بمبلغ الـتأمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و في نفس الوقت؛ قد يغطي المعيار (4) عمليات مالية تحقق بجوانبها مفهوم عقد التأمين، ولكن في نفس الوقت تتم معالجتها من خلال معايير محاسبية أخرى؛ مثل:

1 – موجودات و إلتزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين، حيث تتم معالجتها حسب المعيار الدولي رقم (19) - منافع الموظفين، ومعيار الإبلاغ المالي (IFRS 2) – دفعات مبنية على الأسهم، وكذلك يغطي التزامات التقاعد حسب المعيار الدولي (26) – خطط منافع التقاعد.

2 - التعهدات أو الكفالات المالية؛ والذي فيها تتعهد المنشأة بالاحتفاظ بـ \ أو تحويل أصل مالي أو التزام مالي تقع ضمن مجال المعيار الدولي (39) لأطراف أخرى، وبغض النظر عما إذا أعتبر هذا التعهد ككفالة مالية أو اعتماد مستندي أو عقد تأمين.

3 – كفالات المنتج: والتي تصدر مباشرة من الشركة المصنعة أو الوكيل أو الموزع؛ ونلاحظ أن هذا البند يقع أيضاً ضمن مجال المعيار الدولي رقم (18) – الإيرادات، والمعيار الدولي رقم (37) – الاحتياطيات والالتزامات الطارئة والأصول الطارئة.

4 – الحقوق و الالتزامات التعاقدية: والتي قد تكون قابلة للتنفيذ مستقبلاً؛ وعادةً ما تكون بنوداً غير مالية، مثل رسوم الترخيص أو الدفعات على حقوق الطبع نتيجة استخدامها (Royalties) أو القيمة المتبقية من عقود الإيجار التمويلي.

5 – أصول أو إلتزامات التعويضات الطارئة الناتجة عن إندماج الأعمال؛ وهذا الجانب أيضاً يقع أيضاً ضمن مجال معيار الإبلاغ المالي رقم (3) – إندماج الأعمال.

عقد التامين (Insurance Contract)

لقد قدم المعيار (4) تعريفاً جديداً لعقود التأمين؛ حيث عرفه على أنه ذلك العقد الذي يقوم فيه الطرف الأول (المؤمن) (بكسر الميم) بقبول تأمين خطر محدد قد يتعرض له الطرف الثاني (المؤمن له حامل الوثيقة) من خلال موافقة الطرف الأول بتعويض الطرف الثاني إذا ما تحقق حدث مستقبلي لم يكن بالإمكان التأكد من وقوعه (موضوع التأمين)، ويؤثر سلباً على حامل الوثيقة (الطرف الثاني)، ويتحقق مفهوم العقد في ظل وجود المصلحة التأمينية (Insurable Interest) بين الأطراف المتعاقدة والتي فيها يقبل كل طرف بالتعاقد من أجل تحقيق هذه المصلحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطر التأمين (Insurance Risk)

إن الأساس المفاهيمي والمتفق عليه في عقد التأمين هو وجود خطر تأميني محدد، لذا؛ فإن خطر التأمين يعرف على أنه الخطر المحول من طرف إلى آخر غير تلك الأخطار المنضوية تحت بند المخاطر المالية (Financial Risks)، وقد تم تعديل مفهوم الخطر التأميني في المعيار (4) ليشمل المتغيرات غير المالية (Non –Financial Variables) والتي لا ترتبط بأي طرف من أطراف عقد التأمين؛ مثال ذلك:

أ - مؤشرات المناخ أو الكوارث الطبيعية؛ كمؤشرات الحرارة في منطقة معينة أو مؤشرات الزلازل التي تحدث في منطقة معينة.

ب - معدل الوفيات في المجتمع.

ج - مؤشرات التعويضات المدفوعة في سوق التأمين.

د - التغيرات في القيمة العادلة للأصول غير المالية نتيجة للتغير في السعر السوقي لأصل معين.

وهناك بالمقابل المتغيرات غير المالية والتي تخص أو ترتبط بطرف من أطراف عقد التامين؛ مثال ذلك:

أ - مؤشر التعويضات التي يدفعها المؤمن، أو كلفة أحد الأطراف على الطرف الآخر.

ب - الوضع الصحي لأطراف العقد.

ج - التغير في حالة الأصول التي يملكها أطراف العقد.

إن المعيار رقم (4) لا يقدم الدليل الكمي لتقييم أهمية الخطر التأمين، لأن مجلس معايير المحاسبة المالية لا يستطيع وضع حداً فاصلاً بين الخطر الأكثر أهميةً و الأدنى أهمية؛ والذي قد يؤدي إلى اختلاف المعالجات المحاسبية لنفس العمليات، فإذا تم تقييم أهمية خطر التامين؛ يجب أخذ العاملين التاليين بعين الاعتبار:

1 - أن هناك إحتمالية عالية لتحقق الخطر المؤمن عليه.

2 - وأن الأثر المترتب على تحقق الخطر يعتبر مهماً ومؤثراً.

وبالتالي؛ فإن ظروف عدم التأكد التي تحيط بالخطر المؤمن عليه ناتجة عن عدم التأكد من الآتي:

1 - حدوث أو تحقق الخطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - توقيت تحقق الخطر.

3 - أهمية أثر تحقق الخطر.

تقسيم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) إلى مرحلتين: (IASB, July 2004, frequently asked questions)

كان من المتوقع عدم تمكن شركات التأمين من تطبيق المعيار (4) في العام 2005؛ خاصة في دول الإتحاد الأوروبي وأستراليا، لذا؛ ومن أجل تمكين الشركات من تطبيق متطلبات هذا المعيار، فقد تم تقسيمه إلى مرحلتين: (1) المرحلة الأولى والتي اكتملت في آذار 2004 بإصدار معيار الإبلاغ رقم (4) – عقود التأمين، حيث كانت أهدف هذا المعيار وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية كالآتي:

1- وضع تحسينات مرحلية لمحاسبة عقود التأمين.

2 – الطلب من شركات التأمين بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعقود التأمين التي تصدرها.

و يتطلب المعيار (4) وبشكل واضح مايلي:

أ – منع أخذ إحتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي؛ مثل إحتياطي أخطار كارثية.

ب – يتطلب إختباراً لمدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها، و إختباراً للإنخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين.

ج – يتطلب من شركة التأمين الاحتفاظ بالتزامات التأمين في الميزانية العمومية حتى تسديدها أو إلغائها أو تقادمها؛ مع ضرورة عرض إلتزامات التأمين بدون أي تقاص مع أصول إعادة التأمين.

و يحتوي معيار التأمين رقم (4) على بعض المقاييس التي تخفف من عبء تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة في 2005؛ وذلك ضمن المجالات الآتية:

1 – ظهور تعريف جديد لعقد التأمين؛ وهذا يبعد بعض أنواع العقود المالية عن مجال المعيار الدولي (39) – الأدوات المالية: الإعتراف والقياس.

2 – الإعفاء من بعض متطلبات المعيار الدولي (8) - السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء المحاسبية: حيث يتطلب المعيار (8) ضرورة الرجوع إلى بعض متطلبات معايير الإبلاغ المالي الأخرى، و إلى الإطار المفاهيمي في حال عدم تطبيق معيار إبلاغ مالي محدد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – الإعفاء – في حال تحقق بعض الشروط – من متطلبات قياس المشتقات المتضمنة (Embedded Derivatives) بالقيمة العادلة.

4 – إعطاء الخيار في العرض الموسع لعقود التأمين المكتسبة نتيجة لحدوث اندماج الأعمال، أو نقل ملكية المحفظة التأمينية أو الاستثمارية.

5 – إعفاءات مؤقتة من تطبيق بعض جوانب المعيار الدولي (32) – الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، ومن متطلبات المعيار الدولي (39) فيما يتعلق بمزايا المشاركة بالأرباح (Discretionary Participation Features) الملحقة بعقود التأمين أو بالأدوات المالية.

وفي إطار المعالجة المحاسبية للموجودات المالية التي تحملها شركات التأمين؛ فأن المعيار (4) لا يغير من قياس الموجودات المالية التي تحملها شركة التأمين لإسناد عقود التأمين؛ حيث أن هذه الموجودات تعالج ضمن إطار المعيار الدولي (39)؛ حيث أن المعيار (39) يصنف الموجودات المالية إلى أربع مجموعات؛ وهي:

1 - موجودات مالية للمتاجرة: وتقيم بالقيمة العادلة؛ والفرق ما بين كلفة الشراء والقيمة السوقية العادلة يتم الإعتراف به مباشرة في قائمة الدخل.

2 – موجودات مالية متوافرة للبيع: وتقيم بالقيمة العادلة؛ ومقدار التغير في قيمتها العادلة عن كلفة الشراء يتم الإعتراف به في قائمة حقوق الملكية لحين بيعها أو تغير قيمتها من جديد.

3 - موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:ويتم تقييمها حسب التكلفة المطفأة؛ مثل الإستثمار في السندات ذات تاريخ الاستحقاق الثابت، على أن تبدي الشركة نيتها للإحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق ولديها القدرة على القيام بذلك.

4 – القروض والذمم المدينة يتم تقييمها حسب التكلفة المطفأة.

المشتقات المالية

يمكن تعريف المشتق المالي على أنه أداة مالية أو أي عقد مالي تتم معالجته محاسبياً وفقاً للمعيار الدولي (39)، ويكون لها المميزات التالية:

1- تتغير قيمتها تبعاً للتغير في نسبة سعر فائدة محددة، أو التغير في سعر أدوات مالية أخرى، أو في سعر سلعة، أو في سعر صرف العملات الأجنبية، أو التغير في مؤشر الأسعار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو التغير في التصنيف الائتماني، أو متغيرات أخرى تكون غير مالية لا تخص أي طرف من أطراف العقد التي ورد ذكرها آنفاً، والتي تسمى أحياناً بالمتغيرات التحتية أو الخفية (Underlying)،مثال ذلك؛ عقود الخيارات المستقبلية (Future Options) والتي تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة المحلية والعالمية أو أسعار المواد أو تتأثر نتيجة تغيرات في الظروف السياسية والإقتصادية في دولة ما .

2 – لا تتطلب حداً أدنى من الإستثمار أو كما يعرف بالوديعة الأولية، أو قد تتطلب حداً أدنى من الإستثمار بحيث يكون أصغر من الحد المطلوب في العقود الأخرى التي تستجيب للتغيرات في عوامل السوق؛ وذلك للمحاولة في تخفيف أثر التغيرات السوقية عليها.

3 – تسدد أو تستحق في تاريخ مستقبلي.

القياس والاعتراف

تعتبر المشتقات المتضمنة (Embedded Derivatives) كالمشتقات المالية؛ إلا أنها تكون متضمنة أو مشمولة ضمن عقد رئيس كعقد التأمين، لذا؛ فإن قاعدة القياس للمشتقات المتضمنة التي يتم فصلها عن العقد الرئيس؛ هي نفس قاعدة القياس للمشتقات المالية المستقلة والتي تتم معالجتها محاسبياً وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (39)، وإذا ما تم ذلك فإن المشتقات المتضمنة يجب أن تقاس على أساس القيمة العادلة، وبالتالي فإن التغيرات في قيمتها العادلة يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل كربح أو خسارة، وحسب قواعد المعالجات المحاسبية الواردة في المعيار (39)؛ فإن لم تستطع المنشأة فصل المشتق المالي عن العقد الرئيس، فإنه يجب أن تقيم العقد ككل على أساس القيمة العادلة والإعتراف بفروق قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل كربح أو خسارة، ومن الجدير ذكره؛ أن المعيار (39) لا يمنع من معالجة المشتقات المتضمنة في عقد رئيس - والتي يمكن فصلها عنه - كأدوات تحوط (Hedging Instruments) وتطبق عليها المعالجة المحاسبية لأدوات التحوط، وإذا لم يكن مطلوباً فصل المشتق عن العقد الرئيس؛ فتتم معالجتها محاسبياً كجزء من العقد الرئيس وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ الدولي رقم (4).

الإفصاح عن المشتقات المالية المتضمنة

لا يحتوي المعيار الدولي (39) أي قواعد إفصاح أو متطلبات عرض للمشتقات المالية المتضمنة، في حين يحتوي المعيار (32 – العرض والإفصاح) على قواعد الإفصاح لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تشمل مشتقات متضمنة، وإذا لم تقم الجهة مصدرة العقد (شركة التأمين) - و الذي تتم المحاسبة عنه وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم (4) - بقياس المشتقات المتضمنة بالقيمة العادلة، فعلى هذه الجهة الإفصاح عن مدى إمكانية التعرض لمخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر السوق نتيجة لحمل المشتقات المتضمنة ضمن العقد الرئيس (عقد التأمين).

استثناءات على معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 8) - السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء المحاسبية.(IASplus Standards,IAS08, 2006).

وفقاً للمعيار الدولي (8)، فإنه لا يوجد معيار محاسبي يحكم المعالجة المحاسبية لعملية مالية معينة، فهذا المعيار يقول بأنه على الإدارة تطبيق أحكامها وتقديراتها من أجل تطوير سياسة محاسبية مناسبة تكون قادرة على الإبلاغ عن معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل مستخدمي الإبلاغ المالي.

ومن أجل القيام بهذه التقديرات والأحكام فلا بد للإدارة بأن تعود إلى متطلبات وأدلة معايير الإبلاغ المالي الدولية و تفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولية، وإلا فعليها أن تعود إلى تعريفات ومعايير الإعتراف والقياس للأصول والمطلوبات والدخل والمصاريف حسب قواعد وإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية.

وفيما يتعلق بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) فإنه يعفي المؤمن من تطبيق مقاييس معيار المحاسبة الدولي رقم (8) المذكورة أعلاه، حيث توصي هذه المقاييس بأنه يتوجب على الإدارة أو المنشاة القيام بتطوير سياسة محاسبية مناسبة لها في ظل غياب معيار إبلاغ مالي يعالج قضايا عقود التأمين التي تصدرها أو عقود إعادة التأمين التي تحملها، ويعتبر هذا الإعفاء مهماً لأنه يسمح للمعيار (4) بالحد من المتطلبات التي تقع على المؤمن من تغيير سياساته المحاسبية المتبعة في معالجة عقود التأمين، من أجل تجنب أية أضرار غير مبررة لكل من معد الإبلاغ المالي ومستخدمه على الأقل في المرحلة الأولى من المعيار (4)، وبالتالي فإن المعيار (4) لا يحدد متطلبات الإعتراف والقياس للأصول والمطلوبات والدخل والمصاريف التي تظهر نتيجة لإصدار عقد التأمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وستستمر الممارسات المحاسبية المتبعة حالياً بتطبيق المرحلة الأولى من المعيار (4) مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات الواردة أدناه - والتي تعتبر ضرورية من أجل أن تصبح الممارسات المحاسبية مستقبلاً وفقاً لمعيار الإبلاغ رقم (4) - حيث يجب أن يقوم بها المؤمن:

1 – لا يتم الإعتراف بأي احتياطيات كإلتزامات على المنشأة لمواجهة أية إدعاءات مستقبلية محتملة، مثل إحتياطي الأخطار الكارثية أو احتياطي التسويات.

2 – ضرورة القيام بفحص مدى كفاية الالتزامات حسب متطلبات المعيار(Adequacy Test Liability).

3 – يتم استبعاد التزامات التأمين أو جزءاً منها من الميزانية العمومية؛ فقط في حالة إطفائها أو عندما ينتهي أو ينقضي أو يسدد الإلتزام المحدد في عقد التأمين.

4 – يجب عدم معادلة أو تقاص (Offset) الآتي:

(أ) موجودات إعادة التأمين مع إلتزامات التأمين المرتبطة بالعملية ذاتها.

(ب) دخل أو مصاريف إعادة التأمين بمصاريف أو دخل عقود التأمين المرتبطة بالعملية ذاتها.

5 – ضرورة الأخذ بعين الإعتبار أي انخفاض (Impairment) في قيمة موجودات إعادة التأمين.

تحديد كفاية (Sufficiency) موجودات والتزامات التأمين

فحص كفاية المطلوبات حسب متطلبات معيار الإبلاغ رقم (4)

وحسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي (4)؛ فإنه يتم تحديد كفاية مطلوبات التأمين كمايلي:

1 – تحديد قيمة مطلوبات التأمين مطروحاً منها مايلي:

أ - تكاليف الإصدار المؤجلة لعقود التأمين (Deferred Acquisition Costs) .

ب – أية أصول غير ملموسة لها علاقة بالمطلوبات، مثل تلك التي تظهر نتيجة إندماج الأعمال.

2 – تحديد فيما إذا كانت قيمة مطلوبات التأمين هي أقل من تلك القيمة المطلوبة حسب متطلبات المعيار الدولي (37 - الإحتياطيات والإلتزامات والموجودات الطارئة).

3 – إذا كانت قيمة الالتزامات أقل حسب البند رقم (2) أعلاه؛ فيجب الإعتراف بالفرق ما بين إلتزام التأمين و بين الاحتياطي المأخوذ على العقد في قائمة الدخل كربح أو خسارة، وتخفيض قيمة مصاريف الإصدار المؤجلة ذات العلاقة بالعقد أو قيمة الموجودات غير الملموسة ذات العلاقة، أو زيادة قيمة التزامات التأمين ذات العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدير ذكره؛ أن الموجودات الناتجة عن عقود إعادة التأمين لا تؤخذ بعين الإعتبار عند تطبيق متطلبات المعيار رقم (4) لدى إجراء الفحص؛ حيث تتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل عن غيرها من البنود حسب متطلبات خاصة في المعيار (4).

و يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) من شركة التأمين تقييم مدى صحة و كفاية مطلوبات التأمين المعترف بها في تاريخ الإبلاغ، وأن المطلوبات قد قيمت بقيمتها الصحيحة وبدون أي تخفيضات، ويجب لهذا الفحص تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التي يفرضها المعيار (4)؛ وهذه المتطلبات هي:

أ – يجب أن يأخذ الفحص بعين الاعتبار تقديرات كافة التدفقات النقدية على عقود التأمين، والتدفقات النقدية الأخرى ذات العلاقة؛ مثل تكاليف الإدعاءات و التدفقات النقدية المدفوعة على الكفالات والضمانات وعقود الخيارات المتضمنة في عقد التأمين.

ب – إذا أظهر الفحص عدم كفاية وعدم صحة المطلوبات، فيجب الإعتراف بالعجز أو النقص في قائمة الدخل كربح أو خسارة.

ومن الأمثلة على أساليب فحص كفاية الإلتزامات المطبقة حالياً؛ هي:

1 – على العقود قصيرة الأجل- مثل عقود التأمينات السنوية (تأمين بحري وحريق ومركبات ... إلخ) - ؛ تكون كالآتي:

- مقارنة مجموع كلفة الإدعاءات المتوقع تحملها ومصاريف تسويات الإدعاءات والتوزيعات المتوقع دفعها لحملة الوثائق وتكاليف الإصدار غير المطفأة - مقارنتها جميعها – مع الأقساط غير المكتسبة (Unearned Premiums)، وإذا ظهر نقص أو عجز في قيمة القسط عن التكاليف المتوقع تحملها، فيتم تحويل الجزء غير المطفأ من تكاليف الإصدار المؤجلة إلى مصاريف، ومن ثم – إذا دعت الحاجة – إنشاء حساب مطلوبات للنقص المتبقي.

2 – على العقود طويلة الأجل – مثل عقود تأمينات الحياة والضمان الإجتماعي-؛ تكون كالآتي:

- احتساب القيمة الحالية للدفعات على العقود – مثل أرباح العقود والفوائد – ويتم طرحها من القيمة الحالية للأقساط الإجمالية المستقبلية، ومقارنة الناتج مع الالتزامات المستقبلية الناتجة عن منافع وثائق التأمين؛ مع ضرورة تخفيض هذه الالتزامات بقيمة تكاليف الإصدار غير المطفأة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا ظهر نقص أو عجز في القيمة الحالية للدفعات والأقساط، مقابل الإلتزامات؛ فيتم تحميل هذا الفرق لقائمة الدخل، وكذلك يتم سد النقص من خلال الجزء غير المطفأ من تكاليف الإصدار بتحويله إلى مصاريف أو زيادة الالتزامات المستقبلية الناتجة عن منافع وثائق التأمين.

الفحص المتعلق بمجالات المعيار الدولي (37) – الإحتياطيات والإلتزامات الطارئة والموجودات الطارئة

إذا لم تلبِ السياسة المطلوبة الحد الأدنى من متطلبات معيار الإبلاغ رقم (4)، فيجب استخدام الفحص الموصى به من قبل المعيار الدولي (37)؛ والذي يتطلب مقارنة إلتزامات التأمين وصافي الأصول ذات العلاقة مع مبلغ الاحتياطي الذي سيتم تحديده وفقاً للمعيار (37)، ويتطلب هذا المعيار احتساب الإحتياطيات وفقاً للقيمة الزمنية للنقود (Time Valueof Money)، بينما يسمح المعيار (4) باستخدام نسبة العائد على الاستثمار (نسبة الخصم) عند احتساب القيمة الزمنية للاحتاطيات فقط في حالة أن هذه النسبة ستنعكس أيضاً على قيمة إلتزامات التأمين عند احتسابها وتقييمها.

المعالجة المحاسبية للأصول المالية في شركات التأمين

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية في شركات التأمين وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (39)؛ وتشمل هذه الاستثمارات: الاستثمارات في الأسهم والسندات والمشتقات المالية وأدوات المتاجرة، أما الممتلكات الاستثمارية فتتم معالجتها وفقاً للمعيار الدولي (40).

ووفقاً للمعيار (39) فيتم تصنيف الاستثمارات إلى فئات مختلفة، فيكون القياس الإعتراف للاستثمارات المالية معتمداً على هذا التصنيف؛ وهذه الأصناف هي:

1 – أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة و تعالج في قائمة الدخل

(Financial Assets at Fair Value Through Profit or Loss - FAFVTPL)

أو تسمى استثمارات للمتاجرة (Trading Investments).

2 – القروض والذمم المدينة (Loans and Receivables).

3 – استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (Held –to- Maturity Investments).

4 – استثمارات متوافرة للبيع (Available – for –Sale Investments)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و حسب متطلبات المعيار (39) يتم قياس وتقييم معظم استثمارات شركة التأمين تبعاً للقيمة العادلة، والتغيرات التي تظهر نتيجةً لاستخدام قياس القيمة العادلة يتم الإعتراف بها إما في قائمة الدخل أو في بند خاص في قائمة حقوق الملكية؛ وذلك اعتماداً على التصنيف الذي تقع ضمنه الأدوات الإستثمارية.

وفيما يلي شرح مفصل لكل فئة من فئات الإستثمارات المالية:

1 - أصول مالية تقيم بالقيمة العادلة و تعالج في قائمة الدخل:

تستخدم هذه الفئة لهدفين:

أ - أي أصل مالي يتم شراؤه بقصد المتاجرة يصنف ضمن هذه الفئة؛ فالقصد من هذا النوع من الأدوات المالية هو تحقيق الربح السريع نتيجة التذبذب في الأسعار، و كذلك يتم يصنف أي مشتق مالي ضمن هذه الفئة مالم يحقق صفات أدوات التحوط.

ب - تستطيع شركة التأمين تصنيف أي أصول مالية لحظة الإعتراف الأولي بها ضمن هذه الفئة وبشكل نهائي، ما عدا الإستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق؛ مثل الذمم والقروض، نتيجة عدم وجود سوق نشطة توفر أسعاراً سريعة لهذا النوع من الاستثمارات.

2 – القروض والذمم المدينة:

تحتوي هذه الفئة على الذمم والقروض التي تنشئها أو تشتريها الشركة، ولكن ليس لها سوق نشطة توفر أسعاراً لها. ومن صفاتها أنها:

أ - ليست من الفئة الأولى أي بمعنى أنه لا يتم تصنيفها ضمن أصول مالية تقيم بالقيمة العادلة بقصد المتاجرة.

ب- لا توجد نية لدى الإدارة في بيعها بشكل سريع أو في المستقبل القريب، بالتالي لا تصنف ضمن أصول مالية تقيم بالقيمة العادلة بقصد المتاجرة – الفئة الأولى.

ج- لا تصنف ضمن فئة استثمارات متوفرة للبيع، لأن حامل هذه القروض والذمم قد لا يستطيع استرداد قيمتها الأساسية، علاوة على إمكانية تعثر تحصيلها.

3 – استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

عادةً ما يطبق هذا التصنيف على أدوات الدين مثل السندات، وحتى يتم تصنيف الاستثمار في هذه الفئة؛ يجب على شركة التأمين أن تقدر فيما إذا كانت لها النية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تستطيع في الوقت ذاته حمل هذا السند حتى تاريخ الإستحقاق. ومن ميزات هذه الفئة إن استثماراتها تقاس على أساس التكلفة المطفأة (أي أن الشركة تستلم العوائد والفوائد الدائنة المرتبطة بالسند بشكل ثابت على طول عمر السند)، وهذا ما يجنب الشركة مشكلة التذبذب في الدخل أو في قائمة حقوق الملكية؛ مع ضرورة التأكيد على أن إدارة الشركة يجب أن تعي أهمية نيتها و قدرتها على حمل السند طوال الفترة، لأن المعايير الدولية تحرم الشركة من استخدام هذا التصنيف لمد سنتين ماليتين إذا ما أخفقت في حمل السند طوال الفترة وقامت ببيعه أو تحويل التصنيف إلى فئة أخرى، لذا يجب على شركة التأمين تحديد التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منطقي وموثوق؛ حتى لا تضطر لبيع بعض هذه السندات لغايات تمويل تسديد تعويضات لحملة وثائق التأمين أو تغطية عجز مالي في أعمالها.

4 – استثمارات متوافرة للبيع:

تحتوي هذه الفئة على أي أصل مالي لا يحقق متطلبات التصنيف في الفئات الثلاث أعلاه، و تستطيع الشركة تصنيف أي إستثمار مالي لديها ضمن هذه الفئة لحظة الإعتراف الأولي وبشكل نهائي؛ ويتم الإعتراف بهذه الأصول على أساس القيمة العادلة، بحيث تعالج فروق القيمة العادلة في بند خاص في قائمة حقوق الملكية، تحت بند أرباح أو خسائر غير متحققة و عند بيع هذه الإستثمارات أو تخفيض قيمتها يتم الإعتراف بالربح أو الخسارة الحقيقية في قائمة الدخل.

اختبار انخفاض القيمة (Impairment Test)

يجب أن تطبق متطلبات المعيار الدولي (36) حول المعالجة المحاسبية لانخفاض قيم الأصول على كافة أصول شركات التأمين، باستثناء كل من الأصول المالية التي تعالج حسب المعيار الدولي (39)، وتكاليف الإصدار المؤجلة، والأصول غير الملموسة التي تنتج عن اندماج الأعمال، وعقود التأمين التي تقع ضمن معالجات المعيار (4).

ولا بد من الأخذ بعين الإعتبار أن أصول التأمين تعتمد على التزام حامل الوثيقة بدفع القسط؛ فعلى فرض أن هناك وثيقة تأمين لخمس سنوات بقسط شهري، فإن قيمة العقد – إذا ما تم تسعيره بشكل مربح - ستصنف كأصل، وبما أن هذا الأصل ليس تكاليف إصدار مؤجلة، وليس أصول غير ملموسة ناتجة عن إندماج الأعمال، بالتالي لا يتم استثناء هذا الأصل – العقد – من إطار المعيار الدولي (36) ومعالجاته المحاسبية للأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتطلب المعيار (36) الإعتراف بخسائر انخفاض قيمة أي أصل من الأصول التي تملكها المنشاة؛ و التي تنطبق عليها متطلبات هذا المعيار ؛ شريطة أن تكون القيمة المرحلة للأصل تزيد على القيمة القابلة للاسترداد. هذا وقد تم تعريف القيمة القابلة للاسترداد: بأنها صافي سعر البيع أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى،علما بأن:

صافي سعر البيع: هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من عملية استبعاد أو التخلص من أصل في عملية تجارية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة بعد طرح التكاليف اللازمة لإتمام عملية الاستبعاد.

القيمة الاستخدامية (Value – In Use): هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام الأصل حتى نهاية عمره الافتراضي.

أما القيمة الدفترية: فهي صافي قيمة الأصل التي تظهر في الميزانية العمومية (بعد طرح الإهتلاك أو الإطفاء المتراكم وأية خسارة متراكمة لانخفاض القيمة)، وقد تعبر هذه القيمة عن أصل يتم قياسه بالتكلفة أو بالقيمة العادلة، وبالتالي يمكن الاعتراف بانخفاض قيمة أصل مقاس بالقيمة العادلة؛ مما يعني وجود اختلاف بين القيمة القابلة للاسترداد والقيمة العادلة، وقد بين ذلك المعيار (36) نفسه في الفقرة رقم (4)؛ حين أشار إلى علاقة القيمة العادلة بإمكانية الاعتراف بانخفاض قيمة أصل معاد تقييمه بالقيمة العادلة من خلال ما يلي (جمعية المجمع العربي المحاسبين القانونيين 2001، 899):

1 - إذا كانت القيمة العادلة لأصل ما تساوي قيمته السوقية ، فإن الفرق بين هذه القيمة وصافي سعر البيع هو تكاليف بيع الأصل فقط ، وإذا كانت هذه التكاليف ضئيلة وغير مادية فإن القيمة القابلة للإسترداد تكون مقاربة للقيمة العادلة أو أكثر منها، هنا لا يمكن إعتبار أي وجود لانخفاض في قيمة الأصل، أما إذا كانت هذه التكاليف مرتفعة نسبياً وكانت القيمة الاستخدامية كذلك أقل من القيمة العادلة؛ فهنا يجب الإعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول.

2 - و إذا كانت القيمة العادلة محددة على أساس آخر غير القيمة السوقية ؛ فيتم تطبيق متطلبات المعيار بتحديد القيمة القابلة للاسترداد، ومقارنتها بالقيمة المرحلة وتحديد فيما إذا من اللازم الإعتراف بانخفاض القيمة.

كما برر المجلس (IASB) عدم قياس القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة العادلة- وذلك في إطار مناقشته لأساس استنتاجاته المتعلقة بمحاسبة انخفاض القيمة ورده على مؤيدي قياس القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة العادلة - للأسباب التالية (جمعية المجمع العربي المحاسبين القانونيين 2001، 981-986):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - يجب عدم تفضيل توقعات السوق لقيمة الأصل القابلة للاسترداد (القيمة العادلة) على تقدير المشروع الذي يمتلك الأصل، فقد يتوفر للمشروع معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية تفوق المعلومات المتوافرة للسوق في تقدير هذه التدفقات.

2 - إن السعر السوقي لتحديد القيمة العادلة مبني على أساس وجود طرفين مطلعين للدخول في عملية التبادل، في حين أن المشروع قد يكون قادراً على توليد تدفقات نقدية أكبر من خلال استخدام الأصل، وبالتالي فإن السعر السوقي لتقييم الأصل قد يكون مضللاً.

3- إن تقدير القيمة الممكن استردادها للأصل قد تكون مرتبطة بتشغيل الأصل مع أصول أخرى؛ وبالتالي فإن توقع المشروع لهذا المبلغ هو الأنسب؛ لعدم إمكانية فصل هذا الأصل وقدراته التشغيلية عن باقي الأصول الأخرى التي تستخدم في المشروع.

و كذلك يتطلب المعيار (4) إجراء فحص حول إنخفاض قيمة أصول إعادة التأمين في تاريخ الإبلاغ ، وتخفض قيم أصول إعادة التأمين- مثل تعويضات إعادة التأمين المستحقة للشركة والتي تصنف كأصول - فقط إذا حدث ما يلي:

1 – أن يكون هناك دليل واضح وموضوعي - وكنتيجة لوقوع أحداث بعد تاريخ الإعتراف بأصول إعادة التأمين في الميزانية العمومية لشركة التأمين-؛ بأن شركة التأمين التي قامت بإسناد الخطر لشركة إعادة تأمين أخرى مقابل قسط (قسط إعادة التأمين) لن تستلم مستحقاتها من معيد التأمين حسب شروط عقد إعادة التأمين .

2 – أن هذا الحدث سيكون له تأثير بحيث يمكن قياسه بشكل موثوق على المبالغ التي سوف تستلمها شركة التأمين (مسند الخطر Cedant) من مستحقاتها التي في ذمة معيدي التأمين.

وإذا ما حدث إنخفاض فعلي في قيمة أصول إعادة التأمين، فيجب على شركة التأمين (مسند الخطر) القيام بتخفيض قيمة هذه الأصول و معالجتها محاسبياً لتصبح مساوية لقيمتها الإستردادية (Recoverable Amount)؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فالدليل الموثوق والموضوعي حول إنخفاض قيمة أدوات الدين مثل السندات والقروض سيشمل وجود مشاكل مالية هامة لدى مصدر هذه السندات، و كذلك فإن الدليل الموضوعي حول إنخفاض قيمة أدوات الإستثمار بالملكية سيشمل إنخفاضاً ملموساً في القيمة السوقية للأسهم إلى مستويات أقل من سعر التكلفة. وتحسب خسائر الانخفاض بشكل عام بمقارنة تكلفة الأصل مع القيمة العادلة له، ففي أداوت الدين؛ يتم مقارنة التكلفة أو التكلفة المطفأة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي السائد في السوق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعادلة و التقاص (Offsetting)

لا يسمح معيار الإبلاغ (4) بعملية المعادلة أو التقاص بين الأصول والإلتزامات، وبين الدخل والمصاريف، وكذلك لا يسمح هذا المعيار بمعادلة أو موازنة أصول إعادة التأمين (مثل تعويضات إعادة التأمين المستحقة للشركة والتي تصنف كأصول) مع المطلوبات المرتبطة بهذه الأصول(مثل أقساط إعادة التأمين والتي تصنف كالتزامات على شركة التأمين)، ولا يسمح بمعادلة دخل أو مصاريف إعادة التأمين (مثل عمولات إعادة التأمين) مع دخل أو مصاريف الـتأمين (مثل فوائد الاحتفاظ الإجباري على أقساط إعادة التأمين)، وبالتالي فإن شركات التأمين ملزمة بتغيير سياساتها المحاسبية لتتوافق مع متطلبات المعيار (4).

أرباح و خسائر إعادة التأمين

يجب على شركة التأمين (مسند الخطر) الإفصاح عن أرباح وخسائر عمليات إعادة التأمين في متن القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم، وكمايلي:

1 – عرض الأرباح أو الخسائر المتعلقة بعقود إعادة التأمين في قائمة الدخل.

2 – الإفصاح عن الجزء المطفأ وغير المطفأ من أرباح أو خسائر إعادة التأمين المؤجلة.

الإفصاح وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4)

اعتبر معيار الإبلاغ رقم (4) قابلاً للتطبيق اعتباراً من بداية كانون الثاني 2005؛ وفيما يلي متطلبات هذا المعيار:

1 – الإفصاح: يتطلب التحول والإنتقال إلى تطبيق معيار الإبلاغ رقم (4) الإفصاح عن متطلبات هذا المعيار وعن نتائج تطبيق المعيار (4) وبأثر رجعي(Retrospectively)، وليس مطلوبٌ من شركات التأمين إصدار إبلاغاً مالياً وإفصاحاً مقارناً عن الفترات التي تسبق تاريخ 1 \1\2005؛ ما عدا فيما يتعلق بالجوانب الآتية:

أ – السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين والأصول ذات العلاقة وكذلك الإلتزامات والإيرادات والمصاريف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – الأصول والمطلوبات والإيرادات والمصاريف المعترف بها.

ج – التدفقات النقدية المتعلقة بعقود التأمين عندما يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة (Direct Method).

كذلك، على شركة التأمين المسندة للخطر الإفصاح عن معلومات مقارنة فيما يتعلق بمايلي:

أ - الأرباح أو الخسائر الناتجة عن حصول عملية إعادة التأمين.

ب – الأرباح أو الخسائر المؤجلة الناتجة عن إعادة التأمين، والأرباح أو الخسائر المطفأة خلال الفترة والرصيد المتبقي منها بعد الإطفاء أول وآخر الفترة.(IASplus standards, ifrs04, 2006, online).

و قد بنيت متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ رقم (4) على مبدأين؛ هما:

1 – شرح وتفسير المبالغ والقيم المعترف بها.

2 – مبلغ وتوقيت و ظروف عدم تأكد التدفقات النقدية.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار مسودة إبداء الرأي يقترح فيها تعديلات على المعيار الدولي (32) - الأدوات المالية : العرض والإفصاح – لتحل محل المعيار الدولي (30) – الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة – ونتيجة لذلك قد تحصل تعديلات على الإفصاح المطلوب وفقاً لمعيار الإبلاغ رقم (4)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العقود التي لا تحقق تعريف ومواصفات عقد التأمين؛ لا تكون موضع إفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ رقم (4) وإنما تخضع لمتطلبات المعيار الدولي (32) أو المعيار رقم (18). وسيتم توضيح المبدأين أعلاه فيما يلي: (Jeremy Scott and others, Chairman, Global Insurance Leadership Team, pricewaterhouseCoopers, IFRS 4, 2005)

أولاً : شرح وتفسير المبالغ والقيم المعترف فيها

يجب على شركة التأمين الإفصاح عن كافة المعلومات التي من شأنها تفسير وشرح المبالغ والقيم الظاهرة في قوائمها المالية والناتجة عن عقود التأمين؛ ومن أجل تحقيق ذلك يجب على شركة التأمين الإفصاح عما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 – السياسات المحاسبية:

يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتعلقة بأصول والتزامات ودخل ومصاريف عقود التأمين، حيث يشمل الإفصاح أساليب معالجة المخاطر وعدم التأكد (Uncertainty) وعقود الخيارات المتضمنة في العقود (Embedded options) والكفالات، وأية تقديرات وأحكام قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسة المحاسبية و التي لها الأثر الملموس على المبالغ والقيم التي تم الإعتراف بها في القوائم المالية.

2 – تحديد الأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف المعترف بها.

يجب تحديد المبالغ الناتجة عن عقود التأمين والإبلاغ عنها إما في متن القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة في الإبلاغ المالي، وإذا كانت شركة التأمين قد أسندت جزءاً من عقود التأمين التي بحوزتها إلى شركة إعادة تأمين أخرى؛ فعليها الإفصاح والإبلاغ عن الأرباح والخسائر المحققة من عمليات الإعادة في قائمة الدخل، والإفصاح كذلك عن الأرباح أو الخسائر المؤجلة أو المطفأة الناتجة عن هذه العمليات أيضاً .

3 – الإفتراضات:

يجب على شركة التأمين الإفصاح عن الطرق المستخدمة في تحديد الافتراضات التي لها الأثر المادي الملموس على عملية قياس المبالغ والقيم التي تم الاعتراف بها، وكذلك يجب الإفصاح عن أثر التغير في هذه الافتراضات؛ ويجب إظهار التغيرات التي لها أثر مادي ملموس على القوائم المالية بشكل منفصل.

وفيما يلي بعض البنود الإرشادية التي يمكن عرضها في الإبلاغ المالي؛ و تساعد في تحقيق هذا المتطلب:

أ- الهدف من الافتراضات؛ فقد يكون الهدف من افتراض معين هو أن يعكس توقعات السوق أو المتطلبات القانونية للجهات الحكومية.

ب – مصدر البيانات المستخدمة كمدخلات؛ فقد تكون إحصائيات شركة التأمين ذاتها،أو إحصائيات قطاع التأمين أو بيانات عشوائية.

ج - المقارنة مع بيانات سوق جدير بالمتابعة أو المعلومات المنشورة.

د – وصف الخبرات السابقة وتحليل الإتجاهات؛ مثل قراءة المؤشرات الحالية والسابقة للخبرات السابقة و تحليل الإتجاهات، بحيث يتم تحليل إمكانية استمرارها بنفس الإتجاه أم لا ؛ وماهية المؤشرات التي تدخل في الإفتراضات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ - وصف موضوعي عن كيفية تطوير وتحسين نوعية الإفتراضات المتعلقة بالإتجاهات المستقبلية؛ كمعدل التغير المتوقع في الوفيات مثلاً.

4 - تسويات ومطابقات التغيرات في التزامات التأمين وأصول إعادة التامين وتكاليف الإصدار المؤجلة ذات العلاقة.

إن هذا البند يحتوي على معلومات عن طبيعة التغيرات في إلتزامات التامين؛ مثل:

1 - زيادة في الالتزامات؛ وقد يكون سببها زيادة دفعات أقساط إعادة التأمين أو إطفاء تكاليف الإصدار المؤجلة أو تراكم الفوائد المدينة أو تحقق مخاطر مؤمنة.

2 - إنخفاض في الالتزامات؛ وقد يكون سببه بسبب تسديد الالتزامات.

ثانياً : مبلغ وتوقيت وظروف عدم تأكد التدفقات النقدية

إن المستوى الثاني من مبادئ الإفصاح وفقاً لمعيار الإبلاغ رقم (4) يتطلب من شركة التأمين الإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في فهم وتحديد مبلغ وتوقيت وظروف عدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من عقود التامين؛ ونلاحظ بأن هذا المتطلب يركز على الإفصاح عن الظروف المحيطة بالتدفقات النقدية وليس الإفصاح عن التدفقات النقدية بحد ذاتها كقائمة مالية.

و بمعرض هذا الحديث، يبنى الإفصاح على أساسين؛ هما:

1- ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الموازنة بين المعلومات الكمية والمعلومات النوعية؛ ففي بعض الأحيان تكون المعلومات الكتابية أكثر فائدة من المعلومات الرقمية المختصرة الخالية من أية توضيحات كافية.

2- يجب أن تتفق وتنسجم المعلومات المنشورة مع رؤية وإدراك وموقف الإدارة من عملياتها والمخاطر المحيطة بأعمالها، و كذلك مع الأساليب التي تستخدمها في إدارة هذه المخاطر.

أهداف وسياسات إدارة المخاطر

يجب أن تفصح شركة التأمين عن أهدافها من إدارة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين، وسياساتها في تخفيف هذه المخاطر؛ مثل: سياسة قبول الخطر و طرق تقييم الخطر و آليات و تحديد برامج إعادة التامين و آليات إدارة الأصول والإلتزامات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و فاعلية تخفيف المخاطر أو تحييدها على مستوى محفظة التامين (Effectiveness of Risk Mitigationat Portfolio Level)؛ بحيث تتم الإشارة فيما إذا كان حجم وتكوين المحفظة كاف بشكل يخفف من مخاطر التأمين التي قبلتها الشركة.

شروط عقود التأمين

إن لهذه الشروط أثراً مادياً على مبلغ وتوقيت وظروف عدم تأكد التدفقات النقدية لشركة التأمين؛ وكذلك على المخاطر المترتبة على شركة التأمين والممكن أن تتعرض لها الشركة؛ مثل شرط المشاركة بالأرباح وشرط تسوية أو تعديل الأقساط؛ لذا يجب الإفصاح عنها، ونتيجة لإختلاف أنواع عقود التأمين؛ فمن المهم أن يتم الإفصاح عن كل نوع على حده من أجل تخفيف أثر تجميع المعلومات في قالب واحد؛وقد يكون من المفيد استخدام المعيار الدولي (14) – الإبلاغ المالي للأقسام (Segment Reporting) - والذي يتطلب الإبلاغ والإفصاح عن الأقسام أو الدوائر العاملة ضمن الشركة الواحدة بحيث يعكس إيرادات ومخاطر منتجات وخدمات الشركة بناءً على نتائج أعمال كل قسم أو دائرة على حده.

ومن المفيد أن تقسم وتفصل شركات التأمين منتجاتها وخدماتها إلى أكثر من نوع من التأمين؛ من التأمين على الحياة والتامين الصحي، وتأمين حياة قصير المدى وطوي المدى وتأمين حياة فردي وتأمين حياة جماعي. ولغايات الإفصاح يجب التركيز على عرض كل أنواع التأمين ذات المخاطر المتشابهة .

مخاطر التأمين

يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التأمين قبل وبعد أثر إعادة التأمين؛ وتشمل هذه المعلومات ما يلي:

1 – حساسية الأرباح والخسائر وحقوق الملكية للتغيرات في العوامل المتغيرة و التي لها أثر مادي ملموس عليها.

2 – تركز مخاطر التأمين من خلال الأخذ بعين الإعتبار نسبة المخاطر ذات التكرار المنخفض (Low-Frequency) والأخطار ذات الخطورة العالية مثل الكوارث الطبيعية (High-Severity Risks Like Natural Disasters).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – نشوء المطالبات: حيث تتم مقارنة الإدعاءات الفعلية مع تلك المقدرة سابقاً؛ بالإضافة إلى دراسة الفترات التي تحققت فيها إدعاءات ذات قيم مادية مؤثرة وتحليل الظروف المحيطة بنشوء تلك الإدعاءات وأخذها بعين الإعتبار عند تقدير إدعاءات الفترات الحالية.

مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الإئتمان

يجب على شركة التأمين الإفصاح عن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الإئتمان وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (32)؛ فقط في حالة إعتبار عقد التأمين كأداة مالية؛ ففي هذه الحالة ستتم معالجته ضمن إطار المعيار الدولي (32).

ومن الأمثلة على الإفصاح المطلوب عن هذه المخاطر؛ ما يلي:

1 - تحليل حساسية السلوك المعتاد أو المتعارف عليه لأسعار الفائدة (Lapse Behaviour Where the Behaviour is Sensitive to Interest Rates)

2 – أي مزايا لحملة الوثائق بالمشاركة بالأرباح اعتماداً على أسعار الفائدة.

3 - مخاطر الإئتمان على عقود إعادة التأمين والذمم المدينة المتعلقة بوكلاء ووسطاء التأمين، وأيضاً بالإضافة إلى مخاطر عقود تأمين القروض و مخاطر الكفالات المالية.

(IASplus, Standards, IFRS4, 2006)

المشتقات المالية المتضمنة (Embedded Derivatives)

و في حال عدم قيام شركة التأمين بتقييم هذه المشتقات بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي (39)؛ فعلى شركة التأمين القيام بالإفصاح عن معلومات تتعلق بإمكانية تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق.

أما حسب متطلبات معيار الإبلاغ رقم (4)؛ فإذا احتوت هذه المشتقات على مخاطر تأمينية مهمة فيجب عدم فصلها عن العقد الأصلي (Host Contract) في حين يتم تقييمها بالقيمة العادلة، وبجميع الأحوال يجب شرح وتوضيح وتحليل مخاطر أسعار الفائدة المادية ومخاطر السوق التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة هذه المشتقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أي عقد لا يحقق تعريف وصفات عقد التأمين وفقاً لتصنيفات معيار الإبلاغ رقم (4)؛ ستتم معالجته كعقد استثمار ومعالجته محاسبياً وفقاً للمعيار الدولي رقم (39)، ويستثنى من هذه القاعدة عقود ذات ميزات المشاركة المختلفة بالأرباح (Discretionary Participation Features – DPF).

تصنيف العقود

حسب المعيار الدولي (39) يتم تقسيم الإلتزامات المالية إلى مجموعتين؛ هما:

أ – إلتزامات مالية تقيم بالقيمة العادلة وتعالج فروق القيمة العادلة في قائمة الدخل:

وتشمل هذه المجموعة مايلي:

1 - إلتزامات مالية اكتسبت أو استحقت من أجل البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب، أو اعتبارها جزءاً من محفظة الأدوات المالية التي تملكها الشركة وتتم إدارتها كجزء من المحفظة، أو يحتفظ بها من أجل تحقيق أرباح على المدى القصير.

2 – المشتقات المالية: باستثناء أدوات التحوط.

3 – أية إلتزامات مالية يتم تصنيفها عند الإعتراف بها أول مرة " كأدوات تعالج فروق قيمتها العادلة في قائمة الدخل " .

ب- إلتزامات أخرى: ويمثل الإلتزامات الأخرى التي لا تنتمي إلى البند المجموعة (أ).

و تقاس هذه المجموعة على أساس التكلفة المطفأة.

وحسب مسودة إبداء الرأي (Exposure draft) على المعيار (39) والصادرة في نيسان 2004، فقد تم تحديد تصنيف الإلتزامات المالية تحت فقرة " إلتزامات تقيم بالقيمة العادلة " فقط بتلك التي تحقق الشروط التالية:

1 – الإلتزامات التي تحتوي على مشتقات متضمنة في العقد.

2 – إذا ارتبطت التدفقات النقدية للإلتزام المالي بأداء أصول مقيمة بالقيمة العادلة؛ ويجب أن يبين العقد ماهية الأصل المرتبط بالإلتزام، وينطبق عليها عقود ذات ميزات المشركة بالأرباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – إذا تعرضت الإلتزامات المالية للتغير في القيمة العادلة؛ فإن ذلك سيعادل آثار تعرض الأصول المالية الأخرى للتغير في القيمة العادلة.

قياس الالتزامات المالية عند تاريخ الإعتراف

يجب أن تقيس الشركة الإلتزامات المالية عند الإعتراف بها بالقيمة العادلة والتي تمثل السعر الحالي (الجاري) مطروحاً منها تكلفة العملية المالية، و لا يتم طرح أي تكاليف عند تصنيف الإلتزام المالي تحت بند " إلتزامات مالية تقيم بالقيمة العادلة وتعالج فروق قيمتها العادلة في قائمة الدخل ".

تكلفة العملية المالية

تعرف تكلفة العملية على أنها تلك التكاليف الإضـافية التي تحمل بشـكل مباشر على تكاليف الحصـول على الأصـول أو الالتزامات المالية وكذلك التخلص منها؛ وهي تشـمل الرسـوم والعمولات التي تدفع للوكيل (وكلاء البيع) أو الوسطاء أو التجار أو هيئة الأوراق المالية،

و لا تشمل بالمقابل الخصومات أو الأقساط المدينة (مردودات المبيعات) أو تكاليف التمويل أو تكاليف إدارة العقود. (Jeremy Scott and others, Chairman, Global Insurance Leadership Team، pricewaterhouseCoopers, IFRS 4, 2005)

رسوم إدارة الاستثمار

لقد احتوى معيار الإبلاغ رقم (4) على البنود التالية والتي جاءت كإضافة على المعيار الدولي رقم (18) – الإيرادات- وعلى النحو التالي:

إن التكاليف الإضافية التي تنسب وبشكل مباشر إلى اتفاقيات حماية أو ضمان عقود إدارة الاستثمارات؛ يتم الاعتراف بها كأصول إذا كان بالإمكان تحديدها بشكل منفصل وقياسها بشكل موثوق، وأن هناك احتمالية تغطيتها واستردادها.(IASplus, Standards, IFRS4, 2006)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر غير المنتظمة والمنتظمة

Diversifiable and Non – Diversifiable Risk

قام العالم الاقتصادي (William Sharpe, 1970) بوضع نموذج يعبر عن العلاقة ما بين العائد المتوقع والمخاطر من خلال نموذج أسماه بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Assets Pricing Model – CAPM)؛ حيث أسس نموذجه على نوعين من المخاطر؛ (أ): المخاطر غير المنتظمة (Diversifiable or Unstructured or Unsystematic Risks) وهي تلك المخاطر التي يمكن التخفيف من أثرها من خلال التحوط أو زيادة التنويع في الإستثمارات في محفظة استثمارات مالية تساعد في معادلة المخاطر المتنوعة للأوراق المالية؛ أي أن هذه المخاطر تكون قابلة للتنويع، بمعنى أنها تمثل عناصر العائد على الأسهم غير تلك المرتبطة بعوامل السوق. (ب): أما النوع الثاني؛ فهو المخاطر المنتظمة (Non –Diversifiable or Structured or Systematic Risks) فتعرف على أنها تلك المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو التخفيف منها؛ مثل أسعار الفائدة والمخاطر الاقتصادية والسياسية المحيطة. (Ben McClure, Investopedia, CAPM, March 28/ 2006, online.)

و تعتبر عملية تضمين المخاطر غير المنتظمة في هامش القيمة السوقية أو استثنائها (Market Value Margin) مجال بحث وجدال طويلين؛ وحالياً فإن مسودة إبداء الرأي حول المبادئ المحاسبية أصبحت أقل تفضيلاً لتضمين المخاطر غير المنتظمة في هامش القيمة السوقية، و من حجج و مبررات استثنائها؛ ما يلي:

1- تعتقد النظرية المالية بأن المخاطر غير المنتظمة ليست ملائمة للمتعاملين بسوق رأس المال.

2 – من الصعب إيجاد سعر سوقي للمخاطر غير المنتظمة.

3 – إمكانية التلاعب بالحسابات والاحتياطيات والمخصصات.

وفي المقابل؛ من الحجج والمبررات المقدمة لتضمين المخاطر غير المنتظمة في هامش التقييم العادل للمنشاة؛ ما يلي:

1- إن تضمين المخاطر غير المنتظمة في التقييم العادل يعتبر شيئاً عقلانياً ويمكن إداركه.

2 - تعتبر المخاطر غير المنتظمة عاملاً مهماً في تسعير منتجات التأمين؛ مثل احتساب قيم الإدعاءات وتسوياتها واحتياطياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقترح النظرية المالية وجوب تشكيل مخصصات واضحة لمقابلة تأثيرات المخاطر المنتظمة المتضمنة في الإلتزامات؛ وهذه المخصصات غير مطلوبة بالنسبة للمخاطر غير المنتظمة، وتعتبر هذه الرؤية منسجمة مع مفاهيم الإقتصاد المالي، ومثال ذلك؛ استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية آنف الذكر، وحسب وجهة نظر مسودة إبداء الرأي حول المبادئ المحاسبية فإنه لا يتفق كثيراً مع هذه الرؤية؛ لأن الفروض التي قام عليها ذلك النموذج تعتبر فروضاً مثاليةً- وهي فروض السوق ذات الكفاءة والسيولة المرتفعة – لا يمكن تطبيقها في صناعة التأمين.

ويتم تكوين المخصصات لغايات تنويع وتوزيع المخاطر وتخفيف التقلبات الناتجة عن عقود التامين (تحقق مخاطر)، وفي المقابل؛ عندما يتم تجميع كافة هوامش القيم السوقية المنفصلة لكل حساب مع بعضها من أجل إعطاء قيمة واحدة للشركة؛ ففي هذه الحالة لا حاجة لتكوين المخصصات لمقابلة تأثيرات التنويع، لأن التجميع سيؤدي إلى معادلة المخاطر مع بعضها بعضاً، وكذلك الحال عندما يتم تجميع القوائم المالية للشركات الشقيقة تحت قائمة واحدة.(P. K. Clark, et.al. March 2003)

مرحلة الانتقال و تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

فيما يلي ملخص لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 1) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. (IASplus, Standards, ifrs01, 2006)

معيار (1): تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة

لقد أصدر المعيار في كانون ثاني من عام 2003، وهو موضع تطبيق للمنشآت التي ستصدر قوائمها المالية لأول مرة حسب (IFRS) اعتباراً من بداية أو بعد كانون ثاني من العام 2004؛ ويطبق هذا المعيار أيضاً على الإبلاغ المالي المرحلي (Interim Reports) حتى لو كانت المنشأة تطبق المعيار الدولي رقم (IAS 34) لحظة تبني المعيار (1)، ويتطلب هذا المعيار من المنشآت أن تلتزم بكافة معايير الإبلاغ المالي الفاعلة بتاريخ الإبلاغ المالي، والتي تعتمدها؛ عليها القيام بما يلي: (عندما ترد كلمة معايير فإنها تعني هنا معايير الإبلاغ المالي الدولية)

1 – الإعتراف بكافة الأصول والإلتزامات، حسب متطلبات المعايير .

2 – عدم الإعتراف بأي بند كأصول أو إلتزامات؛ إن لم تسمح المعايير بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 – إعادة تصنيف البنود تحت الأصول والإلتزامات ومكونات حقوق الملكية بشكل مختلف عما كان عليه في السابق.

4 – تطبيق المعايير في قياس كافة الأصول والإلتزامات المعترف فيها؛ وهذا الإجراء غير مطلوب تطبيقه عند التبني الأولي للمعايير.

5 – تسمح المعايير باستثناءات و إعفاءات من تطبيقها وبشكل محدود وفي بعض المجالات ؛ إذا ما كانت كلفة الإلتزام تتجاوز المنفعة المتوقعة التي تعود على المستخدمين؛ والإعفاء يشمل المجالات التالية:

أ. إتحاد الأعمال أو المنشآت.

ب. القيمة العادلة أو إعادة التقييم الذي يؤدي إلى احتساب تكلفة بعض الأصول غير المتداولة.

ج. تحديد المنافع المترتبة على برامج وصناديق الموظفين.

د. إختلاف ترجمة العملات التراكمية.

هـ. الأدوات المالية المركبة.

و. أصول والتزامات الشركات التابعة والزميلة والحليفة.

ز. إعادة تصنيف أو تسمية الأدوات المالية التي سبق وأن أعترف بها.

ح. عمليات الدفع بالأسهم.

ط. عقود التأمين.

إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي لا يتطلب تطبيقها بأثر رجعي، ولكن يتطلب الإفصاح عن مدى التغيرات التي حصلت وأثرت على المركز المالي و الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشاة نتيجة التحول من المعايير المعتمدة سابقاً إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية.

إعادة تصنيف الأصول المالية

في ظل اعتماد تطبيق معيار الإبلاغ رقم (4) والذي سينعكس على السياسات المحاسبية المتعلقة بالتزامات التأمين، فمن المسموح لشركة التأمين القيام بإعادة تصنيف أصولها المالية تحت بند " أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة ". وبالتالي فإن هذا التغيير و إعادة التصنيف يعتبر تغييراً في السياسات المحاسبية ويخضع لمعالجات المعيار الدولي رقم (8) - السياسات المحاسبية والتغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء -.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب متطلبات معيار الإبلاغ رقم (1) - التبني الأولي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛ فإن على الشركات التي تتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة قبل 2006\1\1؛ عرض معلومات مالية مقارنة لسنة مالية واحدة على الأقل، و على الشركات تطبيق سياستها المحاسبية السابقة والمطبقة على الأدوات المالية التي تأتي في مجال المعالجة المحاسبية للمعيارين الدوليين (32 و 39) وعلى عقود التأمين التي تأتي ضمن مجال المعالجة المحاسبية لمعيار الإبلاغ الدولي رقم (4)، وضرورة الإفصاح عن أسس عرض المعلومات المحاسبية المقارنة، وبالتالي فإن أي تسويات ستظهر عند مقارنة القوائم المالية السابقة بالقوائم المالية المعدة عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة؛ تعالج كفروق ناتجة عن التغيير في السياسات المحاسبية ضمن إطار المعيار الدولي رقم (8) – السياسات المحاسبية والتغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

وفيما يلي؛ بعض متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي رقم (8):

1 – المعيار المسبب للتغيير في السياسة المحاسبية مع ضرورة وصف وشرح طبيعة هذا التغير.

2 – طبيعة السياسة المحاسبية المتبعة.

3 – مبلغ التعديلات والتسويات التي طرأت على كل بند من بنود القوائم المالية قبل وبعد التغير في السياسة المحاسبية.

تحسين وتعزيز الإفصاح

يتضمن معيار الإبلاغ رقم (4) تغيرات مهمة في المتطلبات التي وردت في مسودة إبداء الرأي رقم (5)؛ وهي:

1 – ليس مطلوب من شركات التأمين الإفصاح عن القيمة العادلة لعقود التأمين للعام 2006.

2 –على شركة التأمين الإفصاح عن أرباح وخسائر شرائها لعقود إعادة التأمين، والذي جاء كنتيجة لإلغاء الإحتياطيات الفنية التي تأخذها شركة التأمين والذي كان يمنعها من الإعتراف بالأثر المالي لشراء عقود إعادة التأمين.

ومن الجدير ذكره؛ أنه إذا ما أنخفضت قيمة حقوق شركة التأمين في عقود إعادة التأمين، وبناءً على اختبار انخفاض قيمة الأصول حسب المعيار (36)، وبالتبعية؛ فإن على شركة التأمين تخفيض قيمة الميزانية العمومية، وهذا يعتبر تغييراً مهماً للشرط الموجود في مسودة إبداء الرأي رقم (ED 5) حول تطبيق المعيار الدولي (36) في اختبار انخفاض قيمة الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عدلت معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ المعيار الدولي رقم (18) بحيث يطلب من الشركات الاعتراف بحقها في المصاريف المدفوعة على إدارة الاستثمارات كأصل غير ملموس، ويقاس هذا الأصل باحتساب تكاليف العمليات الإضافية التي استحقت لضمان تدفق الإيرادات من عقود خدمات إدارة الاستثمارات، وهذا التعديل يسمح بدوره لشركة التأمين برسملة مصاريف إصدار العقد مثل العمولات المدفوعة لوكلاء التأمين من أجل الحصول على العقد.

من الواضـــح بأن إعادة عرض القيم المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ رقم (4) ليس بالعملي؛ لذا فقد سـمح واضـعو هذا المعيار لشركات التأمين بالإختيار بين التطبيق أو تأجيله لما بعد العام 2005، على أن يتم الإفصاح عن التغيرات المادية الجوهرية والتي قد تؤثر على قرارات المستخدمين الإقتصادية، وأن توضـــح الشـركـة مبررات عـدم إمكانية تطبيق متطلبات القياس والإعتراف في معايير الإبلاغ المالي الـدوليـة. (Jeremy Scott and others, Chairman, Global Insurance Leadership Team pricewaterhouseCoopers, IFRS 4, 2005)

تداعيات وآثار القيمة العادلة على الإبلاغ المالي

يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الإعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق (Verification) من تقديرات قياس القيمة العادلة، و هذا قد لا يتحقق عند تقييم تكاليف التقاعد و الأصول غير الملموسة المكتسبة من إندماج الأعمال و عند إحتساب الإنخفاض في قيم الأصول أو تقييم الأدوات المالية في ظل عدم وجود سوق نشطة.

وقياساً عليه؛ فإن إفتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي لهذه البنود قد يكون خطراً وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم الإبلاغ المالي، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم الإبلاغ عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق إفتراضية، فلو تم تطبيق هذا على إستثمارات أسهم غير مسعرة؛ فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير الإبلاغ عن هذه الإستثمارات وعرضها في الميزانية العمومية بقيمة مرتفعة ، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى الإبلاغ عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية الإبلاغ المالي الذي سيصدر في ظل هذه الأسس، وعلى هذا الأساس ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن مستخدمي الإبلاغ المالي سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق إفتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي الإبلاغ المالي، لذا؛ فلا بد من وجود حاكمية مؤسسية للإبلاغ المالي (Financial Reporting Governance) لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظاهر أقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً.

إن هذه الطريقة مطلوبة لحدٍ بعيد بسبب وجود ما يسمى بفجوة التوقعات (Expectation Gap)؛ والتي تعني الفجوة الموجودة ما بين التوقع والنتيجة الفعلية المتمثلة بأهداف وطبيعة ومعنى القيم الموجودة في القوائم المالية؛ حيث تعتبر فجوة التوقعات قضية مهمة بالنسبة لكفاءة الأسواق المالية ولمصداقية الإبلاغ المالي، ومن هنا؛ فإن الخطورة تكمن في حال قيام معايير الإبلاغ المالي الدولية بتعزيز خاصية الملاءمة على خاصية الموثوقية، فهذا كفيلٌ بتوسيع فجوة التوقعات بدلاً من تضييقها.

إن الإبلاغ المالي لشركات التأمين يستوجب تدخل أكثر من جهة وذلك حسب درجة تحفزها للإهتمام بهذا الإبلاغ؛ ومن هذه الجهات: الهيئات التشريعية و المساهمون والدائنون ومحللو الأعمال وشركات التصنيف الائتماني و المنافسون والإدارة والموظفون وحملة الوثائق ومعيدو التأمين ومسندو الخطر ومصلحة الضرائب وسوق الأوراق المالية والمتعاملون مباشرة مع الشركة.

وهناك عوامل كثيرة تأتي خارج السيطرة والرقابة المباشرة لإدارة شركة التامين؛ وفي نفس الوقت تحتاج الجهات المهتمة بشركات التأمين القيام بتقييم أثر هذه العوامل بالتوازي مع تقييم الأداء المستقبلي المتوقع لشركة التأمين، وتبعاً لهذا؛ فإن كثيراً من التعقيدات التي تظهر في النتائج المالية لشركات التأمين ستؤدي إلى تشتت وانحرافٍ عالٍ في التحليل؛ وهذا سيزيد من صعوبة تحليل أعمال الشركات، وخصوصاً عامل المقارنة مع الشركات الأخرى، ولابد هنا من التذكير بأن شركات التأمين في بعض دول العالم تخضع لتشريعات وقوانين مختلفة وذلك حسب قوانين كل دولة، وحتى في دول الإتحاد الأوروبي فإن إجراء المقارنة يعتبر تحدياً بشكل كبير.

ولا يعتبر قطاع التأمين منفرداً ووحيداً؛ إذ عادةً ما يقوم المستثمر العقلاني بمقارنته مع قطاع البنوك وقطاع الإستثمارات المالية حتى يقوم هذا المستثمر بإتخاذ القرار الإستثماري الرشيد. (Ernest (& Young Global,IASB,ifrsimplications , 2005

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستخدمو حسابات التأمين

تعتمد درجة ملاءمة حسابات التأمين في المساعدة على إتخاذ القرارات الرشيدة بالنسبة للمستخدمين على مدى توفرها لأصحاب المصالح ومن هم أكثر استخداماً واهتماماً؛ وفيما يلي تظهر الجهات الأكثر استخداما لحسابات التأمين وللمعلومات المحاسبية الظاهرة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين (P. K. Clark, P. H. Hinton, E. J. Nicholson, L. Storey. G. Wells and M. G. White, Presented to the Institute of Actuaries, 24 March 2003)

1 – المساهمون: وتهتم هذه الفئة بما يلي:

أ - أداء استثمارات الشركة .

ب- جودة ونوعية وكفاءة الإدارة.

ج – نمو السوق.

د – إدارة رأس المال.

هـ - معلومات عن الأرباح والتدفقات النقدية.

و – الخطر ودرجة عدم التأكد.

ز – القيمة المتضمنة أو المخفية.

ح – سياسة الشركة في إدارة الأصول والمطلوبات.

ط – المزايا التنافسية.

2 – فئة محللي الأعمال : تطلب هذه الفئة معلومات عن ربحية الشركة والتوقعات المستقبلية من خلال إهتمامهم بالمعلومات التالية:

أ – مصدر المعلومات المالية ومدى صحتها.

ب – تنبؤات الأداء في المستقبل.

ج – الربح الإقتصادي.

د – العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر.

هـ- التقييم الصحيح.

و – نمو السوق.

ز – الحصة السوقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح – درجة الإحتفاظ بالعميل.

ط – درجة إختراق عميل جديد.

3 – الدائنون (Debt holders):ويهتمون بشكل رئيس بخطر عدم السداد(Default Risk)؛ ومن أجل ذلك فإنهم سيهتمون بمايلي:

أ – التدفقات النقدية الموجهة لخدمة الديون.

ب – الأصول الموجهة لخدمة وتغطية الإلتزامات الناتجة من عدم السداد (الرهونات).

ج – قياس الإتفاقيات المحددة والمقيدة.

4 – الإدارة والموظفون ؛ وتهتم هذه الفئة بمايلي:

أ – مصدر المعلومات المالية.

ب – العوائد (Earnings).

ج – نسبة المصاريف (Expenses Ratio).

د – نسبة الإدعاءات.

هـ- القيمة المتضمنة أو المخفية.

و – درجة الأمان الوظيفي.

5 - المتعاملون مباشرة مع الشركة؛ مثل الوكلاء ومعيدو التأمين: حيث تطلب هذه الفئة نفس المعلومات التي تطلبها فئة المساهمين؛ بالإضافة إلى المعلومات التالية:

أ- إستمرارية المبيعات والخدمات.

ب - السيولة.

ج- تحليل ثاقب للسياسة التجارية والتسعيرية التي تنتهجها الشركة.

6 – شركات التصنيف الائتماني؛ حيث تهتم هذه الجهة بمايلي:

أ – فحص كلفة رأس المال.

ب – المخاطر المصاحبة لعملية توليد الدخل .

ج – التقييم الحقيقي و الصحيح.

د – جودة ونوعية الأصول .

هـ- إدارة الأصول المطلوبات.

و – نسبة المصاريف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ز – نسبة الإدعاءات.

7 – الجهات التشريعية؛ وتهتم هذه الفئة بمايلي:

أ- نسبة الإدعاءات والمصاريف.

ب – التقييم الصحيح.

ج – نوعية وجودة الأصول وسياسة الشركة في إدارة الأصول والمطلوبات.

د – صحة عمليات إعادة التأمين وجودتها وتغطيتها وانتشارها

هـ- جودة الإدارة والنظم المطبقة وأنظمة الرقابة.

و – المخاطر وإمكانية التعرض لها.

ز – إتجاهات وتأثيرات السوق.

ح – الخطط المستقبلية.

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاح

قد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) والمتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح بتاريخ 2005\8\18؛ حيث إن الهدف من هذا المعيار هو توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية، والتي تأتي حالياً ضمن مجال المعيار الدولي رقم (32) – الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، والمعيار الدولي رقم (30) - القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث تم استبدال متطلبات الإفصاح في هذين المعيارين بمتطلبات المعيار رقم (7)، وهو موضع تطبيق إعتباراً من تاريخ 2007\1\1.

إن الهدف الرئيس للمعيار هو أن يقوم معدو الإبلاغ المالي بتزويد المستخدمين بالإفصاح المناسب؛ الذي من شأنه تعزيز فهم وإدراك المستخدمين لمدى تعرض المنشأة للمخاطر المالية وطرق إدارتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق هذا الهدف؛ فعلى المنشأة الإفصاح عما يلي:

1 – معلومات عن مدى أهمية (Significance) الأدوات المالية بالنسبة لأداء المنشأة ومركزها المالي؛ وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر ومعالم هذه الأدوات، مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية.

2 – حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المنشأة نتيجة تملكها للأدوات المالية(إفصاح كمي).

3 – الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر(إفصاح نوعي).

وفيما يأتي؛ أهم التغيرات التي طرأت على متطلبات الإفصاح الواردة في المعيارين الدوليين (32) و (30):

1 – تعريف متطلبات إفصاح جديدة للقروض والذمم المدينة التي تصنف ضمن مجموعة أدوات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروق التقييم في قائمة الدخل.

2- بالإضافة لمتطلبات الإفصاح الموجودة حالياً في المعيار (32) فيما يتعلق بالإلتزامات المالية المصنفة ضمن المجموعة الواردة في البند (1) اعلاه؛ فإن معيار الإبلاغ رقم (7) يطلب من المنشأة الإفصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للإلتزامات المالية غير تلك التغيرات الناتجة عن ظروف السوق والتي تؤدي إلى ظهور مخاطر السوق، وكذلك يتطلب المعيار (32) الإفصاح عن الإنحرافات أو التغيرات عن سعر الفائدة المعياري موضع المقارنة المرجعي (Benchmark)، وعن الطريقة المستخدمة في تحديد مقدار التغيرات المتحققة.

3 – عندما تسجل المنشأة إنخفاضاً في قيمة أصولها المالية من خلال استخدام المخصصات؛ فيجب على المنشأة الإفصاح – ولكل فئة من الأصول المالية – عن مطابقة وإظهار مقدار التغير (Reconciliation of Change) في قيمة ذلك الحساب الذي حصل فيه إنخفاض في القيمة، مثال ذلك؛ استخدام حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمنع أي تخفيض مباشر في الذمم المدينة، لغايات إظهار مقدار التغير وأسبابه خلال فترة مالية معينة.

4 –إفصاح منفصل عن الخسائر المتحققة من التحوط على التدفقات النقدية و التحوط عن الإستثمارات.

5 – إفصاح منفصل عن الأرباح أو الخسائر من الناتجة عن التقييم العادل للتحوطات والتي تظهر كنتيجة لإعادة قياس أدوات التحوط، وكذلك الإفصاح المنفصل عن كل بند متحوط عليه (Hedged Item) والذي يرتبط أو ينسب إلى الخطر المتحوط ضده (Hedged risk).

6 – الإفصاح عن صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن " الإستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق " و " القروض والذمم المدينة " و " الإلتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدير ذكره؛ فقد حصلت تعديلات على المعيار الدولي (1) – عرض القوائم المالية – الإفصاح عن رأس المال؛ كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير معيار الإبلاغ (7)، حيث أضاف (IASB) المتطلبات الآتية على المنشآت للإفصاح عنها:

1 – أهداف وسياسات وإجراءات وعمليات المنشأة في إدارة رأس المال.

2 – بيانات كمية عما تعتبره المنشأة كرأس مال.

3 – هل التزمت المنشأة بأي متطلبات خارجية مفروضة حول رأس المال (كالتشريعات المحلية)، وإذا لم تلتزم المنشأة بذلك؛ هل من تبعات؟

قواعد الإفصاح في ظل معيار الإبلاغ الدولي رقم (7) – الأدوات المالية: الإفصاح

- الإفصاح الأول - معلومات عن مدى أهمية (Significance) الأدوات المالية بالنسبة لأداء المنشأة ومركزها المالي؛ وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر ومعالم هذه الأدوات، مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية.

أولاً : الميزانية العمومية:

1 – الإفصاح عن مدى أهمية الأدوات المالية لأداء المنشأة ومركزها المالي؛ حيث يشمل هذا الهدف، الإفصاح عن كل واحدة من المجموعات التالية:

أ – موجودات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروق قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل (FVATPL).

ب – موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق.

ج – القروض والذمم المدينة.

د – موجودات متوافرة للبيع.

هـ - إلتزامات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروق قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل (FVLTPL).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و – إلتزامات مالية تقاس بالتكلفة المطفأة.

2 – إفصاح خاص بالموجودات والإلتزامات المالية التي تخصص لتقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروق القياس بقائمة الدخل، بحيث يشمل هذا الإفصاح على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.

3 – الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية من إطار القيمة العادلة إلى إطار التكلفة المطفأة، أو بالعكس.

4 – الإفصاح عن التنازلات (Derecognitions)، والتي تشمل نقل ملكية الموجودات المالية.

5 – الإفصاح عن معلومات متعلقة بأي رهونات أو تعهدات إضافية على الموجودات المالية (Pledged as Collateral)، و في المقابل الإفصاح عن أي موجودات مالية أو غير مالية محتفظ بها كضمانة (As Collateral).

6 – الإفصاح عن تسويات حساب الديون المعدومة.

7 – الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة (Compound Financial Instruments)، التي تشمل في طياتها مشتقات مالية متعددة.

8 – الإفصاح عن أية خروقات لشروط إتفاقيات القروض.

ثانياً : قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية:

يجب الإفصاح عن الآتي:

1 – كافة بنود قائمة الدخل؛ الدخل والمصاريف الأرباح والخسائر، مع ضرورة الإفصاح المنفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة عن:

أ – فروق قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة المصنفة تحت بند (FVTPL).

ب – إستثمارات محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق.

ج – القروض والذمم المدينة.

د – موجودات متوافرة للبيع.

هـ - فروق قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة المصنفة تحت بند (FVTPL).

و –الإلتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – الفوائد الدائنة والفوائد المدينة على الأدوات المالية التي لم تقس بالقيمة العادلة (FVTPL).

3 – إيرادات ومصاريف الرسوم.

4 – مقدار خسائر الإنخفاض في قيم الموجودات المالية.

5 – إيرادات الفوائد الناتجة عن إنخفاض قيم الموجودات المالية.

ثالثاً : إفصاحات أخرى:

1 – السياسات المحاسبية للتعامل مع الأدوات المالية.

2 – معلومات عن محاسبة التحوط؛ وتشمل:

أ - وصف لكل تحوط، ولأدوات التحوط، وللقيمة العادلة لهذه الأدوات ولطبيعة الخطر المتحوط منه.

ب – تحوط التدفقات النقدية؛ وعن الفترة المتوقع أن تحدث فيها التدفقات النقدية، ومتى يتوقع أن تدخل هذه التدفقات في تحديد الأرباح والخسائر.

ج – إذا تم الإعتراف مباشرة بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات التحوط للتدفقات النقدية، في قائمة حقوق الملكية؛ فيجب الإفصاح عما يلي:

1 – القيمة التي تم الإعتراف بها خلال الفترة.

2 – القيمة التي تم ترحيلها ونقلها خلال الفترة من قائمة حقوق الملكية، وإضافتها إلى قائمة الدخل.

3 – القيمة التي تم ترحيلها ونقلها خلال الفترة، من قائمة حقوق الملكية وإضافتها إلى القياس الأولي لتكاليف الإصدار (Acquisition Costs) أو إلى قيمة أي من الموجودات غير المالية أو الإلتزامات غير المالية؛ من خلال عملية تحوط لعمليات مستقبلية متوقع حدوثها.

د– معلومات عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط وكذلك القيمة العادلة للبند المحوط.

هـ - إفصاح منفصل عن الخسائر المتحققة من التحوط على التدفقات النقدية و التحوط عن الإستثمارات، خاصة في المعاملات الأجنبية.

3 – معلومات عن القيم العادلة لكل فئة من الموجودات المالية والإلتزامات المالية؛ مع وجود:

أ – قيم قابلة للمقارنة.

ب – وصف لكيفية تحديد القيمة العادلة وآليات قياسها.

ج – معلومات مفصلة في حال عدم توافر إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإفصاح الثاني - حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المنشأة نتيجة تملكها للأدوات المالية.

أولاً: الإفصاح الكمي؛ يحث يصف الإفصاح الكمي مايلي:

أ – مدى تعرض المنشاة للخطر من كل نوع من الأدوات المالية.

ب – أهداف وسياسات وعمليات وإجراءات الإدارة ، تجاه إدارة هذه المخاطر.

ج – التغيرات المتأتية من الفترات السابقة.

ثانياً : الإفصاح النوعي: بحيث يزود المستخدم بمعلومات عن مدى تعرض المنشأة للمخاطر؛ بناءً على معلومات تزود داخلياً للمدير المسؤول، ويشمل هذا الإفصاح مايلي:

أ – ملخص على شكل بيانات كمية حول مدى تعرض المنشأة لكل نوع من المخاطر بتاريخ الإبلاغ المالي.

ب – الإفصاح عن مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وذلك على النحو الآتي:

1 – مخاطر الإئتمان (Credit Risk): ويشمل الإفصاح هنا مايلي:

أ – الحد الأعلى المتوقع التعرض له من مخاطر (قبل تخفيض قيمة الرهونات): بحيث تشمل وصفاً للبند المرهون، ومعلومات عن جودة أدوات الائتمان التي تصنف في إطار الموجودات المالية؛ بحيث يوضح أي إنخفاض سبق وأن حدث في قيمة هذه القروض أو استحقاقات لم تحصل، أو أية تعديلات طرأت على بنود وشروط هذه القروض، مع ضرورة إعداد إفصاح تحليلي عن هذا القروض وأية تعديلات أو تخفيضات طرأت عليها.

ب – معلومات عن الرهونات الإضافية (Collaterals) أو أي من معززات الائتمان تم طلبها.

2 – مخاطر السيولة (Liquidity risk): حيث يشمل الإفصاح هنا مايلي:

أ – جدول تحليلي لاستحقاقات الإلتزامات المالية.

ب – وصف لطريقة ومنهجية إدارة المخاطر.

3 – مخاطر السوق: ويعنى بهذا الخطر بإمكانية تذبذب وتقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من هذه الأدوات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، وتعكس مخاطر السوق؛ خطر أسعار الفائدة وخطر العملات ومخاطر أسعار أخرى؛ ويشمل الإفصاح عن مخاطر السوق مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ – تحليل حساسية لكل خطر من مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المنشأة، مع الأخذ بعين الإعتبار تداخل بعض أنواع هذه المخاطر مع بعضها بعضاً؛ مثل خطر أسعار الفائدة وتداخلها مع خطر العملات الأجنبية، لذا يتم اعتماد هذا النوع من التحليل عن التحليل المنفصل. (IAS, IAS Plus, Deliotte, IFRS 7, Aug. 2005).

ثانياً: الدراسات ذات العلاقة بالأطروحة

1- دراسة " Lantto, 2006 " وعنوانها " Does IFRS Improve The Usefulness of Accounting Information In A Code-Law Country?

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة (Code – Law Country)؛ حيث طبقت هذه الدراسة في دولة فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية الطبقة في هذه الدولة.

وقد قام الباحث في دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث استبانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمدققين الخارجيين، وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون موثوقة و ملائمة (and Relevant Reliable)، وكذلك أن المعلومات الناتجة عن استخدام التقديرات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون أيضاً ملائمة وموثوقة.

وجاءت هذه الدراسة لتشارك في الدراسات التي تبحث في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من جوانب إقتصادية وسياسية ؛ حيث ركزت على أربعة محاور؛ وهي:

1- التركيز على الفائدة من كل معيار من معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2 – التركيز على الفائدة الرئيسة المستقاة من المعلومات المحاسبية.

3 – تعتبر أول دراسة قامت باستخدام الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية. والتي ساعدت الباحث في إعداد استبانة الدراسة فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 – تم استبعاد وتجنب بعض محددات الدراسات التي بحثت في ملاءمة القيم من خلال استخدام مؤشرات أسعار الأسهم، فبالإضافة لذلك؛ فسعر السهم قد يتأثر بعوامل أخرى غير تلك الناتجة عن عدم توافر المعلومات، وإن الباحث في دراسته هذه؛ قد قام باستخدام الدراسات السابقة التي بحثت في مدى تحسين معايير الإبلاغ المالي لملاءمة المعلومات في الدول ذات القوانين المدونة.

وفي منهجية البحث؛ استخدم الباحث لدى اختباره الفرضية الأولى معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تختلف عن معايير المحاسبة الفنلندية، ولاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تحتاج إلى استخدام التقديرات عند إعداد الإبلاغ المالي. والغاية من ذلك هي مساعدة الباحث في تحديد فيما إذا أصبحت المعلومات المحاسبية التي تصدرها المنشآت في الدول ذات القوانين المدونة أكثر فائدة ونفعاً بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية. وتم تحديد الفروق ما بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية من خلال تحليل التغيرات في الإبلاغ المالي للشركات الناتجة عن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقد تبين بأن معايير المحاسبة الفنلندية تختلف عن خمسة وعشرين معياراً من معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

و توصلت الدراسة إلى الآتي :

1 – يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

2 – يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبينة على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

3 – يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية تكون موثوقة وذات اعتمادية عالية.

4 – ان المستجيبين محايدون تجاه موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – دراسة " Post, et al, 2006 " وعنوانها Implications of IFRS for the European Insurance Industry- Insights From Capital Market Theory .

لقد طلبت تعليمات معايير المحاسبة الدولية رقم 1606 لسنة 2002 من شركات التأمين الأوروبية المدرجة أسهمها في أسواق رأس المال الأوروبية بضرورة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية عند قيامها بالإبلاغ المالي اعتباراً من 2005. وفيما يتعلق بالجزء الذي يعالج عقود التأمين في هذه المعايير؛ فإن المعيار المتعلق بتقييم عقود التأمين - المعيار رقم (4) سيستخدم القيم السوقية من أجل التقييم العادل لعقود التأمين.

وقد ناقش الباحث في هذه الدراسة المواضيع أو الفرضيات الآتية:

1 – محاسبة القيمة العادلة ستؤدي إلى زيادة التقلبات في الدخل وحقوق الملكية في شركات التأمين؛ وبالتالي سترتفع تكلفة رأس المال.

2 – لتخفيف درجة هذه التقلبات؛ فإن شركات التأمين ستلجأ إلى سياسات التحوط وإعادة النظر في قرارات توزيع الموارد الإقتصادية.

3 – تحويل مخاطر الإستثمار إلى حملة وثائق التأمين.

4 – تخفيض عمر وثائق التأمين على الحياة بشكل ملموس.

5- الميل نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سيؤدي إلى تغيرات في سياسة توزيع الأرباح.

إن المواضيع المطروحة أعلاه ستخلق نوعاً من التحدي لشركات التأمين. لذا؛ فإنه من المهم بمكان أن يتم تحليل تبعات تطبيق هذه المعايير. خاصة وأنها المرة الأولى التي يتم فيها مثل هذا التغيير.

وركزت هذه الدراسة بشكل خاص على تكلفة رأس المال بالإضافة إلى دراسة تأثيرات المعايير على قرارات توزيع الموارد الإقتصادية وسياسات توزيع الأرباح وسياسات الإتصال وأسواق التامين وملاءة رأس المال ومنتجات التأمين.

ونتيجة لعدم وجود سوق نشطة لتداول عقود التأمين؛ فيتم - وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) - استخدام طريقة تسعير الأصول، لأنها:

أولاً - تساعد على القيام بتقديرات غير متحيزة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على عقود التأمين.

ثانياً - يتم خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الفائدة السوقي؛ حيث إن سعر الفائدة السوقي يعكس توقيت التدفقات النقدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و كذلك المخاطر الملازمة لهذه التدفقات، وتساعد هذه الطريقة شركات التأمين بتقدير الأرباح أو الخسائر التي قد تنجم عن عقود التأمين من خلال مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة مع ما هو متوقع من دفعه على هذه العقود؛ وهذا يعني بان قيم عقود التأمين قد تتغير وتتقلب تبعاً للتقلبات في أسعار الفائدة السوقية أو تبعاً للتقلبات في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على هذه العقود.

وباختصار؛ فأن اعتماد شركات التأمين الأوروبية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يعتبر خطوة جوهرية تجاه استخدام مؤشرات السوق في قياس الأصول والالتزامات، فيتم الاعتراف بالأرباح مباشرةً في معظم شركات التأمين، خاصة في تلك الشركات التي انتقلت من المحاسبة المبنية على سياسة التحفظ، وبالتالي ستزداد التقلبات في حقوق الملكية لهذه الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية ستؤدي إلى تغيرات مهمة في المحاسبة والإبلاغ المالي في شركات التأمين الأوروبية؛ حيث سيتم قياس معظم الأصول والمطلوبات وفقاً لأسواق رأس المال؛ ويمكن إيجاز ما توصلت إليه الدراسة فيما يلي:

1 – الفشل في إثبات الفرضية بأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يؤدي إلى زيادة في تكلفة رأس المال.

2 –يمكن الحديث بأن شركات التأمين قد اعتقدت بأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سيؤدي فعلاً إلى زيادة تكلفة رأس المال؛ فبدأت بإتباع سياسات البحث عن أفضل طرق توزيع الموارد الاقتصادية وإتباع سياسات التحوط في محاولة لتخفيض التقلبات في قيم الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية.

3 – الاعتراف المباشر والمبكر للأرباح لن يؤدي إلى تغيير سياسة توزيع الأرباح.

4 – ظهور الحاجة الماسة لتبني سياسات اتصال ناجحة مع مستخدمي الإبلاغ المالي لوضعهم في صورة ما حدث من تغيرات نتيجة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

5 – زيادة تكلفة الإبلاغ المالي وازدياد شفافية القوائم المالية سيزيد من احتمالية حدوث اندماجات بين شركات التأمين.

6 – لا يمكن تحديد أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على ملاءة شركات التأمين ومدى ظهور الحاجة لإصدار تعليمات هامش الملاءة.

7 –تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سيؤثر على الأغلب على منتجات التأمين ؛ فهذه المعايير وازدياد الوعي تجاه القيمة العادلة للمشتقات المالية المتضمنة في عقود التأمين من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع أقساط التأمين أو تخفيض في خيار عرض هذه المشتقات ضمن عقود التأمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - دراسة " Renders and Gaeremynck, 2005 " و عنوانها:

The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of International Financial Reporting Standards .

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الاعتماد المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من ناحية عامل التكلفة الإضافية التي ستتحملها الجهات الإدارية للشركات من الاعتماد المبكر، وبما أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يقترن بزيادة الإفصاح مما يعني انخفاض الخيارات المتاحة للإدارة فيما يتعلق بعملية التلاعب بالأرقام والحقائق المالية بما يخدم مصالحهم الشخصية، وبالتالي تحييد أثر عامل المنفعة الشخصية للإدارة وتفعيل عامل حماية المستثمر، مما يجعل هذا الاعتماد مكلفا بالنسبة للجهات الإدارية للشركات. وأجريت هذه الدراسة على قائمة من الشركات الأوروبية المدرجة في أسواق رأس المال الأوروبية؛ خاصة و أن معظم دول أوروبا قد اعتمدت معايير الإبلاغ المالي الدولية.

وافترضت هذه الدراسة بأن الجهات الإدارية مرغمة ومضطرة للتسليم بموضوع اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، آخذاً بعين الاعتبار طبيعة البيئة التنظيمية للشركات، وبالإضافة إلى عامل الحماية القانونية للمستثمر؛ فقد تطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى خصائص و مميزات البيئة التنظيمية ومدى التوسع في تطبيق واعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية في المؤسسات والشركات، وأثرها على التبني والاعتماد المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يعتمد على عامل مستوى حماية المستثمر، حيث أن الشركات التي تقع في دول تتميز بضعف القوانين السائدة وضعف قوانين حماية المستثمر؛ تتعمد إداراتها التهرب من اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية طمعا منهم في فتح المجال لأنفسهم في تحقيق أهداف ومنافع خاصة، لذا؛ فإن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في هذه الدول سيكون مكلفا جداً بالنسبة لإدارات الشركات لأن مزاياهم ومنافعهم ومصالحهم الشخصية في ظل المعايير الجديدة ستتأثر سلباً وبشكل كبير.

وأكدت هذه الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج، بأنه في ظل قوانين حماية مستثمر قوية واعتماد وتطبيق واسع لمبادئ الحاكمية المؤسسية ومنافع شخصية قليلة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن كلفة التحول واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية ستكون منخفضة بشكل كبير بالنسبة للجهات الإدارية للشركات، وأن توصيات اعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية لها نفس الأثر القوي للقوانين القوية وتستطيع مبادئ الحاكمية المؤسسية أن تغطي الثغرات ونقاط الضعف في بعض القوانين، وتخفيف مستويات التناقض والصراع ما بين الجهات الداخلية والخارجية؛ مما يعني معلومات مالية ذات جودة عالية.

4 - دراسة "Hope and Kang, 2005" وعنوانها: Empirical Evidence On Jurisdictions that Adopt International Financial Reporting Standards IFRS .

تعتبر هذه الدراسة من المحاولات المبكرة لفهم وتحديد ماهية المعيقات في اعتماد المعايير المحاسبية على مستوى الدولة الواحدة مقارنة مع بلدان أخرى، في حين ركزت الدراسات التي سبقتها على هذه المعايير على مستوى المؤسسة أو الشركة الواحدة.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والمعيقات التي تواجه عملية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في البلدان ضمن العينة، حيث شملت العينة ثمان وثلاثين دولة حول العالم، منها من اعتمد المعايير بشكل طوعي في نهاية العام 2004 ، حيث قام الباحث في دراسته باختيار مجموعة من العوامل التي قد تؤثر في قرارات هذه الدول في عملية اعتماد المعايير. وهذه العوامل هي: قانون الأوراق المالية وقوة وصرامة القوانين و قابلية الدولة للإلتزام ببناء سوق مالية مفتوحة للإستثمارات الأجنبية وانتفاء المصالح الشخصية للجهات الإدارية.

وأفترض الباحث هنا بأن البلدان التي تتميز بضعف قوانين حماية المستثمر، تميل لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية طوعاً إذا كان الهدف هو حماية المستثمر، حيث إن الإبلاغ المالي حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية يوفر للمستثمر معلومات مالية أكثر شمولاً وجودةً و يكون لها قابلية أعلى للمقارنة و اعتمادية أكثر. وأن هذه البلدان تميل أيضاً لتبني معايير الإبلاغ الأكثر صرامة من أجل حماية حملة الأسهم من المخاطر المالية المتعلقة باستثماراتهم، وعلى العكس من هذا، فقد افترض الباحث بأن البلدان التي تحتوي أصلاً على قوانين وتشريعات صارمة وقوية كفيلة بحماية المستثمر، تبدي تحفظا باعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية ما بين دخول أسواق رأس المال واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأن البلدان المهتمة بفتح أسواق رأس المال تكون أكثر تحمساً لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل جذب الإستثمار الأجنبي ودخول أسواق رأس المال، وبذلك يفتح المجال لدمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الأجنبية وهذا يسرع من معدل النمو الاقتصادي؛ و من النتائج التي توصل إليها الباحث أيضاً، هي أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يحسن من سياسات الإفصاح والنظم المحاسبية، بالإضافة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يعتبر خطوة مهمة على طريق تحسين نوعية الإبلاغ المالي، ولكن ليس بالضرورة أن تقود المعايير ذات الجودة العالية إلى إبلاغ مالي ذي جودة عالية، وأوصى الباحث في نهاية دراسته بضرورة وجود أبحاث مستقبلية تناقش ما إذا كانت الحاكمية المؤسسية والنظم المالية والاقتصادية للبلد الواحد ستختلف بعد اعتماد هذا البلد معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأيضاً ما إذا كانت نوعية الإبلاغ المالي بحد ذاتها ستتحسن بعد اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية فعلاً !.

5 – دراسة " Yang, et.al.2005 " وعنوانها: The Impact of Standard Setting on Relevance And Reliability of Accounting Information: Lower of Cost or Market Accounting Reforms in China .

لقد قامت الصين خلال الفترة من ما بين العام 1998 والعام 2000، بتطبيق معايير وتشريعات جديدة تتعلق بتخفيض قيم الأصول، والتي ألزمت تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل (LCM) للأصول غير النقدية.

و هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق هذه التشريعات على درجة الموثوقية (Reliability) والملاءمة (Relevancy) للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين في الصين، و ربطت هذه الدراسة ما بين قيمة صافي الأصول و القيمة السوقية لحقوق الملكية وربطت ما بين الدخل المحاسبي والعائد على السهم، وذلك في حالة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية (Historical Cost) و مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل (LCM).

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن القيم الناتجة عن استخدام مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل؛ تكون ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الأخذ بعين الاعتبار خطأ القياس الذي قد يؤثر على القدرة في التنبؤ بقيمة الشركة السوقية ضمن العينة، وقد دعمت هذه الدراسة فرضية ملاءمة المعلومات نتيجة استخدام مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل، في حين لم يؤثر استخدام مبدأ التكلفة التاريخية على درجة الموثوقية، وقد أظهرت الدراسة بأن درجة الموثوقية تنخفض بسبب الجانب الاختياري لأصحاب القرار لدى تكوين إحتياطيات إنخفاض السوق، وكذلك؛ نتيجة لتلاعب الجهات الإدارية بقيم الاحتياطيات والمخصصات من فترة مالية إلى أخرى؛ والذي يعرف بتجميل الدخل (Income Smoothing).

6- دراسة " Tendeloo and Straelen, 2005 " وعنوانها

Earnings Management under German GAAP versus IFRS.

بحثت هذه الدراسة عما إذا كان اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في ألمانيا سيخفف من عملية إدارة الدخل (Earnings Management).

و افترضت هذه الدراسة بأن اعتماد معايير ذات جودة عالية يوفر البيئة المناسبة لإصدار معلومات بجودة عالية أيضاً ، ولكن ليس من الضرورة أن تكون المعلومات ذات كفاية عالية (Sufficient)، علماً بأن هناك عدداً كبيراً من الشركات العاملة في ألمانيا قد تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية .

وتمحورت مشكلة الدراسة حول التساؤل عما إذا قامت الشركات التي تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية بإدارة دخلها بشكل أقل من تلك التي تعتمد معايير المحاسبة الألمانية المطبقة في ألمانيا (German GAAP).

و استخدم الباحث في هذه الدراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق رأس المال الألماني وعددها 636 شركة، وأثبتت نتيجة الدراسة بأن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يضع محددات وعوائق لعملية إدارة الدخل، بل على العكس؛ إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية أظهر زيادة في إدارة الدخل (Earnings Management)، وهذا الأثر ينخفض في حال كان المدقق الخارجي من إحدى شركات التدقيق العالمية الكبرى، وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار بناء الإحتياطيات الخفية؛ لم يتم تسجيل أي فروق في سلوك الشركات التي تعتمد معايير الإبلاغ المالي الدولية والشركات التي لاتزال تعتمد معايير المحاسبة المعتمدة في ألمانيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد طرحت هذه الدراسة ومن خلال النتائج التي توصلت إليها، تساؤلاً مهماً فيما إذا كانت المعايير ذات الجودة العالية تعتبر فعالة وكفؤة في الدول التي تعاني ضعفاً في قوانين حماية المستثمر.

7 - دراسة " الطرايرة ، 2005 " وعنوانها " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي محاولة بناء مؤشر للإفصاح يتعلق بالبيانات المالية للبنوك، للتعرف على مدى إلتزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد، وعلى أهمية قواعد الإفصاح من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي على حدٍ سواء.

ومن ناحية أخرى، هدف الباحث في دراسته إلى تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، واقتراح نموذج للإفصاح عن معلومات أخرى قد تتعلق بالقيمة العادلة من وجهة نظر فئات الدراسة من مستخدمي الإبلاغ المالي.

ولتحقيق هذه الأهداف، قام الباحث بإعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تنطبق أيضاً على قطاع عينة الدراسة المتمثل بالبنوك العاملة في الأردن، ومن ثم دراسة مدى الأخذ بهذا الإفصاح في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وقام الباحث في دراسته هذه بتحليل الإبلاغ المالي لسنتي 2001 م و 2002 م لخمسة عشر بنكاً، من أجل التأكد من مدى إلتزام البنوك بقواعد الإفصاح التي تضمنها المؤشر.

و خلصت الدراسة في ضوء الإستنتاجات إلى إلتزام البنوك بإعداد الإبلاغ المالي السنوي وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي دون الأخذ بالإعتبار الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، لعدم الإشارة إليها في نماذج البنك المركزي الأردني، وفيما يتعلق بالأدوات المشتقة والتحوط؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة العمليات المالية ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى عدم اهتمام الجهات المسؤولة بمراجعة الإبلاغ المالي السنوي للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمستخدمين.

8 - دراسة " Chatham , 2004 " و عنوانها: Does the Extent of Compliance with IAS Affect Information Asymmetry.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير البيانات المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية على ثلاثة متغيرات تعتبر أحد موانع ومعيقات تحقيق صفة اتساق المعلومات، وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أولاً: معرفة هل المؤسسات والشركات تستفيد من خلال التزامها الكامل بمعايير المحاسبة الدولية.

ثانياً: قياس درجة التزام المؤسسات والشركات في الدول (فرنسا وسويسرا والسويد) بمعايير المحاسبة الدولية، والهدف الثالث كان اختبار ميزات وصفات هذه المؤسسات و الشركات التي التزمت كثيراً أو قليلاً بالمعايير.

حيث قدمت هذه الدراسة الدليل فيما يتعلق بفوائد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في الدول (فرنسا وسويسرا والسويد)، و تحفيز المؤسسات والشركات في هذه الدول على تحمل تكاليف الإبلاغ المالي الإضافية مقابل الالتزام بهذه المعايير، وما إذا كانت المؤسسات والشركات تستفيد من خلال التزامها الكامل بمعايير المحاسبة الدولية.

وتحدثت هذه الدراسة عن اختبار وفحص القيمة المتأتية من تزويد المتعاملين بأسواق رأس المال بالمعلومات التفصيلية وبشكل مباشر، حيث قامت بمسح المؤسسات والشركات الموجودة في (فرنسا وسويسرا والسويد) لأن هذه البلدان انتقلت مؤخرا من معاييرها المحلية إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية، لترى ما إذا كان الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر في تحقيق عدم تماثل المعلومات.

ولدى تحليل أسعار الأسهم والسندات لهذه المؤسسات والشركات و تحليل تشتت تنبؤات المحللين والماليين بإيرادات المؤسسات والشركات وأيضاً مستوى تذبذب المخاطر المتعلقة بهذه المؤسسات والشركات ضمن العينة، فقد أكدت هذه الدراسة على أن الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر إيجابا على شفافية المعلومات المالية ، ويزيد من صفة قابلية المقارنة والاعتمادية للإبلاغ المالي، إذا ما قورنت بتلك المعلومات المالية المصدرة حسب معايير المحاسبة المحلية المطبقة في تلك الدولة أو تلك ضمن العينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- دراسة "Bloomer, 2004" وعنوانها: Impact of Insurance Accounting on Business Reality and Financial Stability.

تحدثت هذه الدراسة عن تطور معايير الإبلاغ المالي الدولية لصناعة التأمين، خاصة فيما يتعلق بالآتي:-

أولاً: أثر مبادئ القيمة العادلة الواردة في معيار المحاسبة الدولية (IAS 39) للأدوات المالية: القياس والإعتراف.

ثانياً: مشروع تطوير معيار عقود التأمين في معايير المحاسبة الدولية.

و استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في إظهار كافة الجوانب القديمة والحديثة والتطورات اللاحقة لموضوع القيمة العادلة والمعايير الأخرى التي تتضمن هذا المفهوم بشكل أو بآخر، وكذلك إظهار مشكلة عدم وجود إجماع نهائي لإستخدام أساس معين لمحاسبة التأمين. وأن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو استخدام أساس القيمة العادلة في الإبلاغ المالي في صناعة التأمين بشكل كامل بحلول العام 2007.

وقد توصل الباحث في النهاية إلى أنه بالرغم من ظروف عدم الوضوح وعدم التأكد المحيطة بمعايير التأمين، إلا أنه من الواضح بأن تغيرات واضحة وجلية وأكيدة ستطرأ على أنظمة الإبلاغ المالي لصناعة التأمين، وسيكون لها آثارٌ محتملة ومؤثرة على طبيعة أعمال شركات التأمين، وستجد نفسها مضطرة للإهتمام بالتطورات الحاصلة في عملية إقرار واعتماد معايير التأمين، والتفاعل مع الهيئات المحاسبية الدولية المختلفة لكي تسمعهم صوتها، لما له من أثر على مستخدمي الإبلاغ المالي مستقبلاً.

10 - دراسة " Dickinson and Liedtke, 2004 " وعنوانها: "Impact of Fair Value Financial Reporting Systems on Insurance Companies ".

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي على شركات التأمين، و من خلال إجراء مسح لأربعين شركة تأمين عالمية رائدة بوساطة إستبانة وإجراء المقابلات المباشرة مع الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين الماليين والموظفين الرئيسيين في هذه الشركات، تم صياغة أهداف الدراسة بالشكل الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تقييم التأثير المحتمل لهذه المعايير على إدارات شركات التأمين من حيث إستراتيجياتها وأساليبها في تنفيذ الأعمال.

2 - تقييم التأثير المحتمل على منتجات التامين وخدماته، وعلى عملية تطوير المنتجات مستقبلاً.

3 - تقييم التأثير على سياسات الاستثمار وقرارات استخدام وتوزيع الأصول.

4 - قياس مدى تأثر أنظمة الإدارة المالية لشركات التأمين بهذه المعايير.

5 - قياس مدى اتساق وتوافق الأنظمة المستخدمة حالياً في إدارة مخاطر الأصول والإلتزامات، مع الأنظمة المبنية على أساس القيمة العادلة.

6 - تقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي ستتحملها الشركات جراء بناء أنظمة إبلاغ مالي جديدة مبنية على أساس القيمة العادلة.

7 - معرفة مدى قدرة الإبلاغ المالي المبني على أساس القيمة العادلة في إعطاء المستثمرين معلومات مالية ذات بعد تنبؤي لعوائد الشركات.

8 - تأثر كلفة رأس المال الشركات نتيجة تذبذب الدخل (Earnings Volatility)، في ظل نظام الإبلاغ المالي المبني على أساس القيمة العادلة.

9 - قياس مدى الاختلاف في الشفافية والموضوعية في نظام الإبلاغ المالي الحالي، ونظام الإبلاغ المالي المبني على أساس القيمة العادلة.

10 - يتساءل الباحث هنا عن مدى تأثر قدرات صناعة التأمين في ممارسة دورها في تحمل الخطر، إذا ما استخدمت نظام القيمة العادلة في الإبلاغ المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين - ضمن العينة – لا تستخدم بالوقت الحالي القيمة العادلة كأساس للمحاسبة والتخطيط والرقابة الداخلية، ولصعوبة الانتقال من نظام إبلاغ مالي إلى آخر بسرعة وسهولة، فإن الإدارة العليا ستشعر بأنها دوماً تحت ضغط من ناحية مستخدمي الإبلاغ المالي ومن ناحية ضغط العمل في ظل نظامي إبلاغ مالي في آن معاً .وتوصل الباحث أيضاً في هذه الدراسة إلى أن الإنتقال إلى أنظمة القيمة العادلة من شأنه التأثير و بشكل مادي على إستراتيجيات الشركات و الأنظمة والسياسات المؤسسية المتبعة، وهذا قد يؤثر سلباً على قدراتها التنافسية، وأن تذبذب الدخل سيزيد من كلفة رأس المال لشركات التأمين، مما يحرم مستخدمي الإبلاغ المالي من الحصول على معلومات لها خصائص تنبؤية بالعائد. وبالتطرق لقانون (Sarbanes – Oxley)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأظهر مشاكل وعقبات بما يتعلق بالإلتزام بالقيمة العادلة في ظل هذا القانون، وأن قيم عقود التأمين ستكون غير موضوعية عند استخدام أساس القيمة العادلة.

وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة، فإن استخدام أساس القيمة العادلة في قياس إلتزامات التأمين لن يرفع من درجة شفافية المعلومات المالية في الإبلاغ المالي كما يتصوره البعض، وأن الشفافية تزداد من خلال الملاحظات التي ترد في الإفصاح وليس من خلال تغيير محتوى المعلومات المالية، وأجمعت غالبية أفراد العينة على أن استخدام القيمة العادلة في الإبلاغ المالي سيؤثر سلباً على عملية تحمل وتقبل الخطر بالنسبة لشركات التأمين، والتي تلعب دوراً مهماً في النظام الإقتصادي.

11 - دراسة "Krischenheiter, 2002 وعنوانها: " Representational Faithfulness in Accounting: A Model of Hard Information ".

قام الباحث في هذه الدراسة التي أعدت في الولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال دراسة المعلومات المقدمة من عينة من الشركات المدرجة في أسواق رأس المال الأمريكية، حيث قام الباحث بتقسيم المعلومات المحاسبية إلى معلومات أساسية (Hard Information)، حيث عرفها الباحث على أنها تلك المعلومات التي يتفق عليها جميع مستخدمي الإبلاغ المالي عند قراءتها؛ أي أنها لا توجه إلى جهة دون سواها وتكون موجهة لأهداف عامة، والنوع الثاني هو المعلومات المبرمجة (Soft Information) التي يختلف مستخدمو الإبلاغ المالي في قراءتها ،لأنها توجه إلى جهات معينة دون الأخرى لأهداف خاصة.

واهتم الباحث في دراسته بالتمثيل العادل للمعلومات المحاسبية، بحيث تصف المعلومات ما تريد أن تصفه أو تعرضه بشكل عادل بعيداً عن أي تحيز أو أخطاء، ويركز الباحث في هذه الدراسة على المعلومات الأساسية، حيث يهدف الباحث هنا إلى تطوير وتحليل نموذج للتمثيل العادل للمعلومات المحاسبية من خلال التمييز بين المعلومات الأساسية والمعلومات المبرمجة، وأشار بأن المعلومات الأساسية مرتبطة تماماً وتعكس صفة التمثيل العادل (Representational Faithfulness) حسبما ورد في الإطار المفاهيمي للمحاسبة في مفهوم الصفات النوعية والكمية للمعلومات المحاسبية (SFAC 2). حيث إن الاختلاف لا يظهر في التفسير عندما تكون المعلومات أساسية ، لكنه يظهر في المعلومات المبرمجة، وفي النظريات الإقتصادية؛ تأخذ المعلومات عادةً الشكل الأساسي (Hard)، وأن هذه النظريات لا تسمح بأي إخفاق أو ضعف في عملية التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وافترض الباحث في نموذجه بأن المعلومات تكون دائماً ملائمة لإتخاذ القرارات، وهذا يعني بأن المعلومات المبرمجة ليس لها علاقة أو ارتباط بصفة الملاءمة (Relevancy). وبالمقابل؛ فالمعلومات الأساسية تتطابق مع صفة الاعتمادية أو الموثوقية (Reliability)، وبشكل أكثر تحديداً تتطابق مع صفة التمثيل العادل(SFAC 2, Par.59).

و توصل الباحث إلى أن المعلومات تعتبر مبرمجة (Soft) إذا ما تم تناقلها داخل نظام اتصال معين يحتوي رموزاً معينة ذات معنى، وعدم استخدام رموز هذه المعاني بشكل صحيح قد يغير معنى الرسالة بالكامل، وأن صفة قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية (Comparability) ليس من شأنها بالضرورة أن تجعل المعلومات أساسية، إإضافة إلى أن مدى اعتبار المعلومات أساسية يكون قابلاً للقياس، وقد أظهر الباحث تساؤلات كثيرة حول المعلومات المبرمجة (Soft) يمكن مستقبلاً البحث فيها، خاصة وأنه لا توجد منطقة فاصلة تماماً ما بين المعلومات الأساسية (Hard) والمعلومات المبرمجة (Soft) بشكل مطلق.

12 – دراسة " Londy, 2002" وعنوانها: "Fair Value Accounting and Disclosure in Accordance to the International Accounting Standards in the Commercial Banks in Jordan: An Empirical Study ".

لقد افترضت هذه الدراسة الأمور الآتية:

1 – إن المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي دوراً جوهرياً في الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للإبلاغ المالي وتوفير المعلومات المناسبة لترشيد القرارات.

2 – يتطلب الإبلاغ المالي التقدير الدقيق للقيمة العادلة ضرورة توافر شروط السوق الكامل.

3- عدم وجود سعر سوقي لبعض الأدوات المالية.

4- كفاية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة في الوقت الحالي.

5 - إلتزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة.

وطبقت هذه الدراسة على الإبلاغ المالي لعام 2001 لعينة من أربعة بنوك، وتوصلت النتائج الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ - يتم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المتحققة ولا عن كيفية معالجتها.

ب- تحويل بعض الاستثمارات من محفظة الأوراق المالية للاستثمارات إلى محفظة استثمارات للمتاجرة والعكس، بدون الإفصاح عن مبررات هذا الإجراء.

ج - عدم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بشكل مفصل.

د - عدم الإفصاح عن آلية احتساب أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (39) على الاستثمارات المالية، وعن العناصر المكونة لهذا الأثر.

هـ- الإفصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات من دون الإفصاح عن مكونات هذه الضمانات بشكل تفصيلي وعن كيفية إحتساب القيمة العادلة لها.

و - عدم الإلتزام بالتصنيفات الأربعة المعروفة للموجودات المالية.

ز - عدم وجود إفصاح مناسب للاستثمارات التي يتعذر قياس قيمتها العادلة.

ح - عدم تفسير القيم العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية.

ط - عدم تفسير أرباح أو خسائر استثمارات المتاجرة وأرباح وخسائر بيع أو انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع.

ي - وجود تعارض بين الفقرة (25) من المعيار (30) والفقرة (69) من المعيار (39) من حيث اشتراط الأولى الإفصاح عن القيمة العادلة للقروض والذمم المدينة الناشئة عن أعمال المشروع والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، واستثناء هذين البندين من الإفصاح في الفقرة الأخيرة.

13 – درا سة " خوري، 2000 " وعنوانها " محاسبة الأدوات المالية ".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التوجه الحديث في القياس المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة، مع توضيح أهم التغيرات التي طرأت بهذا المفهوم، ومن ثم إلقاء الضوء على آليات عملية تطبيق هذه المفاهيم في الأردن. وقد ركز الباحث في دراسته هذه على معياري المحاسبة الدولية (32) و (39) من خلال التحليل النظري والوصفي لمحتويات ومفاهيم المعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد القيمة العادلة غير ملائم ولا يوفر أساساً قوياً قابلاً للإعتماد في قياس التدفقات النقدية المستقبلية، ويؤثر أيضاً على صفة قابلية المقارنة للإبلاغ المالي، وإن أفضل طريقة للإبلاغ المالي هي استخدام أساس القيمة العادلة كمتمم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس بديلاً عن أساس التكلفة التاريخية، متزامناً هذا مع ضرورة القيام بحملات توعية وتدريب من الناحية النظرية والعملية للمحاسبين والمسؤولين في الشركات و المؤسسات بهذه المعايير. وانتقد الباحث هنا عدم وجود تفسير مقنع لإظهار الإستثمارات التي لا تتوفر لها أسعار سوقية بالتكلفة وليس بالقيمة العادلة، وهذا يعتبر انتقاداً موجها لمعيار المحاسبة الدولية رقم (39).

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة استمراراً لجهود السابقين الذين بحثوا في معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ونظم محاسبة القيمة العادلة وما أرتبط بها من معايير، والمتمثلة بدراسة هذه المعايير وتطبيقاتها وآثارها والمشاكل والمخاطر المرتبطة بها.

إلا أن هذه الدراسة تتوجه لدراسة أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية في ضوء التغيرات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية، وتسلط الدراسة في هذا المجال الضوء على معايير التقييم العادل لكافة بنود القوائم المالية التي يتوجب تقييمها وفقاً للقيمة العادلة؛ مثل الاستثمارات المالية، والممتلكات الإستثمارية، والأصول الثابتة، و عقود التأمين وما ينتج عن هذه العقود من التزامات تأمين وأصول إعادة التأمين، وبالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية هذه المعايير و متطلباتها و دورها في تشكيل الإطار المفاهيمي للمحاسبة؛ لتكون من الدراسات في الأردن التي تختص بصناعة التامين من حيث تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفـصل الثـالـث

الـطريقة والإجـراءات

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى بيان منهجية الدراسة؛ حيث سيتم تناول مجتمع الدراسة ووحدة التحليل ومعايير القياس واختبار صدق وثبات أداة القياس، وأساليب جمع البيانات إضافة إلى الأسلوب الإحصائي المستخدم لتحليل البيانات وبالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS).

نوع وطبيعة الدراسة

تعدُ هذه الدراسة وصفية لأنها تصف خصائص عينة الدراسة، واستنتاجيه لأنّهَ توجد في الدراسة فرضيات تحتاج إلى الإختبار، أمّا من حيث طبيعتها فهي ميدانيّة وتحليليّة.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكوّن مجتمع الدراسة من الآتي:

1 – كافة شركات التامين الأردنية، وعددها(25) شركة تامين مع نهاية عام 2006؛ وتمثل هذه الدراسة مسحاً شاملاً لشركات التامين الأردنية.

2 – العاملين في هيئة التأمين الأردنية.

3 – مديري التدقيق في الشركات التي تدقق حسابات شركات التأمين الأردنية وعددها خمس شركات.

و قد تم الاهتمام بهذا المجتمع من أجل دراسة مدى ملاءمة قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة من وجهة نظر تلك الجهات، وكذلك لدراسة مدى التزام شركات التأمين بتطبيق معايير القيمة العادلة لدى الإبلاغ المالي من حيث قواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير؛ إضافة إلى استنتاج أهم التأثيرات الناتجة عن تطبيق هذه المعايير على الإبلاغ المالي من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فهي كالآتي:

على ضوء المسح الشامل للدراسة، حيث إنه لا يوجد هنا اختيار للعينة من المجتمع، لذا؛ فإن عينة الدراسة تمثل بيانات العينة (The Sample Data)؛ وبالتالي تكون بيانات هذه العينة ووحدة التحليل فيها؛ حسب التقسيم الآتي:

1 – المديرون الماليون في شركات التأمين الأردنية الذين استجابوا للإجابة عن فقرات الإستبانة والبالغ عددهم عشرون مستجيباً.

2 – المدققون الداخليون في شركات التأمين الأردنية الذين استجابوا للإجابة عن فقرات الإستبانة والبالغ عددهم سبعة عشر مستجيباً.

3 – المديرون الفنيون في شركات التأمين الأردنية الذين استجابوا للإجابة عن فقرات الإستبانة والبالغ عددهم ثمانية عشر مستجيباً.

4 – موظفو دائرة التحليل المالي والفني في هيئة التأمين الأردنية الذين استجابوا للإجابة عن فقرات الإستبانة والبالغ عددهم سبعة مستجيبين.

5 – مديرو التدقيق في شركات تدقيق الحسابات التي تدقق حسابات شركات التأمين الذين استجابوا للإجابة عن فقرات الإستبانة والبالغ عددهم خمسة مستجيبين.

وبالتالي يكون مجموع عينة الدراسة والتي تمثل بيانات العينة (The Sample Data) هي (n= 67) مستجيباً من أصل (82) استبانة.

الجدول (6)

عدد الإستبانات الموزعة و نسبة الاستجابة للإستبانات الموزعة

فئة الدراسة	الإستبانات الموزعة	الإستبانات المستردة	نسبة الاسترداد
المدير المالي	25	20	% 80
المدقق الداخلي	20	17	% 85
المدير الفني	25	19	% 76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدير تدقيق خارجي	5	5	% 100
محلل مالي وفني	7	6	% 85.7
المجموع	82	67	% 81.7

و قد قام الباحث باختبار التوزيع الطبيعي للمستجيبين من خلال (Kolmogorov –Simirnov Test) لاختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، والذي يساعد في تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة؛ حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية لهذا الإختبار أكبر من (0.05) بالنسبة لمتغيرات الدراسة؛ مما يدل على تماثل بيانات العينة و اتخاذها شكل التوزيع الطبيعي.

الجدول (7)

مستوى دلالة اختبار(K-S) بالنسبة لمتغيرات الدراسة ومقارنتها مع مستوى معنوية (5 %) لمنحنى بطرفين (2 –tailed)

المتغير	بيان المتغير	مستوى الدلالة
X 1	ملاءمة قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة	0.883
X 2	الإلتزام بتطبيق قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة	0.819
X 3	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي	0.307
X31	خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية	0.078
X32	خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية	0.388
X33	خاصية الثبات والإتساق للمعلومات المحاسبية	0.051
X34	خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية	0.140
X4	دور هيئة التأمين في تحقيق الإلتزام بتطبيق قواعد الإفصاح	0.114

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول (7) بأن مستوى الدلالة لكافة المتغيرات كان أكبر من مستوى (5 %) وهذا يؤكد تماثل بيانات العينة واتخاذها شكل التوزيع الطبيعي.

أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين لجمع البيانات وهما:

المصادر الثانوية

وتشمل الدراسات النظرية والأدبيات والمراجع والدوريات والمجلات العليمة المحكمة والأبحاث المتخصصة و مراجعة العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمفهوم محاسبة القيمة العادلة والمعايير المحاسبية التي تعالج هذا المفهوم، و كذلك الدراسات ذات العلاقة بفرضيات ومتغيّرات الدراسة، حيث وجدت متغيّرات الدراسة متفرقة في العديد من الدراسات السابقة، في حين أن المقياس الذي طور من قبل الباحث قد تناول هذه المتغيّرات مجتمعة لتتناسب مع مشكلة الدراسة وفرضياتها، وكذلك يشمل هذا الجزء المذكرات والتعليمات الصادرة عن هيئة التأمين الأردنية وشركات التأمين الأردنية بما فيها نماذج وشكل ومحتويات القوائم المالية لهذه الشركات

المصادر الأولية – تطوير أداة القياس

ومن أجل التوصل إلى حل لمشكلة الدراسة واختبار فرضياتها، تم تطوير أداة القياس المناسبة لهذا الغرض (الاستبانة) لجمع البيانات الأولية اللازمة، وقد تم بناء فقرات المقياس بشكله النهائي وفق الإجراءات الآتية:

تصميم الاستبانة : حيث تم الاعتماد على استبانه خاصة تم تصميّمها وتطويرها وتحكيمها من قبل مجموعة من أساتذة الجامعات الأردنيّة، وتكوّنت أداة القياس (الاستبانة) من الأجزاء الأساسية الآتية :

1 – القسم الأول: ويمثل الخصائص التعريفية لوحدة التحليل، وتتضمّن: (المؤهل العلمي و التخصص الأكاديمي و طبيعة الوظيفة و عدد سنوات الخبرة العملية و مدى المشاركة في دورات تدريبية وندوات علمية، وأخيراً مدى متابعة المستجيب لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- القسم الثاني: ويمثل عناصر مشكلة الدراسة؛ حيث تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، والذي يتكوّن من (1-5) درجات، بحث تم إعطاء الإجابة الإيجابية المطلقة خمس درجات،والإجابة الإيجابية أربع درجات،أما الإجابة المحايدة فقد تم إعطاؤها ثلاث درجات، في حين كان للإجابة السلبية درجتان، ودرجة واحدة للإجابة السلبية المطلقة لجميع فقرات الإستبانة.

حيث تضمن هذا القسم الأجزاء الآتية: -

أ- الجزء الأول: وقد مثل هذا الجزء الفقرات من (1-20)؛ ويشمل أهم قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة لقياس ملاءمة هذه القواعد من وجهة نظر كافة أفراد عينة الدراسة؛

ب – الجزء الثاني: وقد مثل هذا الجزء الفقرات من (21-41)؛ ويشمل أهم قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة لقياس مدى إلتزام شركات التأمين بمتطلباتها لدى القيام بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية.

ج –الجزء الثالث: وقد شمل هذا الجزء على الفقرات من (42–50)؛ ويشمل مجموعة من الأسئلة لقياس مدى تأثير تطبيق معايير القيمة العادلة على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية (Reliability) الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين الأردنية.

د – الجزء الرابع: وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (51–60)؛ ويشمل مجموعة من الأسئلة لقياس مدى تأثير تطبيق معايير القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية (Relevance) الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

هـ - الجزء الخامس: وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (61–63)؛ ويشمل مجموعة من الأسئلة لقياس مدى تأثير تطبيق معايير القيمة العادلة على اتساق المعلومات المحاسبية (Consistency) الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

و – الجزء السادس: وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (64–68)؛ ويشمل مجموعة من الأسئلة لقياس مدى تأثير تطبيق معايير القيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية (Comparability) الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية.

وطبقاً لفرضيات الدراسة الوارد ذكرها في الفصل الأول من هذه الدراسة؛ فإن الأجزاء الثالث والرابع والخامس والسادس الواردة أعلاه - والتي تعبر عن تفاصيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- تمثل بمجملها الفرضية العامة الثالثة من فرضيات الدراسة و المتعلقة بالخصائص النوعية بشكل عام والمشار إليها سابقاً في الفصل الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ز – الجزء السابع: وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (69–76)؛ ويشمل مجموعة من الأسئلة لبيان دور هيئة التامين الأردنية في تحقيق إلتزام شركات التأمين بتطبيق معايير القيمة العادلة وقواعد الإفصاح المرتبطة بهذه المعايير.

ومن أجل قياس صدق وثبات فقرات الاستبانة، فقد تم استخدام الآتي:

1- صدق و حيوية المقياس: اعتمد الباحث للتأكد من فقرات الاستبانة وجدواها على نتائج التحكيم (صدق المحكمين) ويشمل الصدق الظاهري وصدق المحتوى، من خلال عرضها على مجموعة من خبراء ومحكمين من ذوي الاختصاص المحاسبي والأكاديمي والإحصائي، كما عزز هذا الصدق استخدام الصدق المنطقي (Logical Validity) في تحديد المفاهيم والمتغيّرات ذات العلاقة وصياغة الفقرات الدالة عليها بدقة، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت من المحكمين، من حيث التصحيح لبعض الفقرات وإلغاء لبعضها ودمج فقرات أخرى.

2- موثوقية واتساق المقياس: فقد تم حساب معامل موثوقية الاتساق الداخلي (Reliability of Internal Consistency) باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa Equation) لتحديد صدق الفقرات من حيث إنها تقيس الجوانب التي صممت لقياسها، أما الجزء المتعلق بمعامل ثبات فقرات الاستبانة، فقد تم استخدام طريقة التجزئة النصفية (Coefficient Split-Half) وهي إحدى طرق هذا القياس.

إجراءات الدراسة

لغرض تحليل البيانات الخاصة بمتغيّرات الدراسة الإحصائيّة الملائمة لطبيعة البيانات المتوافرة لها، فقد كانت اجراءات الدراسة كالآتي:

1 - الإحصاء الوصفي: تم استخدام التكرارات، والنسبة المئوية، والمتوسطات، والأخطاء المعيارية، و مصفوفة الارتباط لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيّرات الدراسة وهي خطوة ضرورية لا بُدّ من إجرائها لضمان تحقق افتراضات استخدام اختبار(t)، ومعامل ثبات وصدق فقرات الاستبانة.

2 - الاستدلال الإحصائي: تم استخدام اختبار(t) للتعّرف على أثر كل فقرة من فقرات الاستبانة على متغيرات الدراسة وكذلك لكل متغير حسب عدد فقراته الخاصة به

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الدراسة:

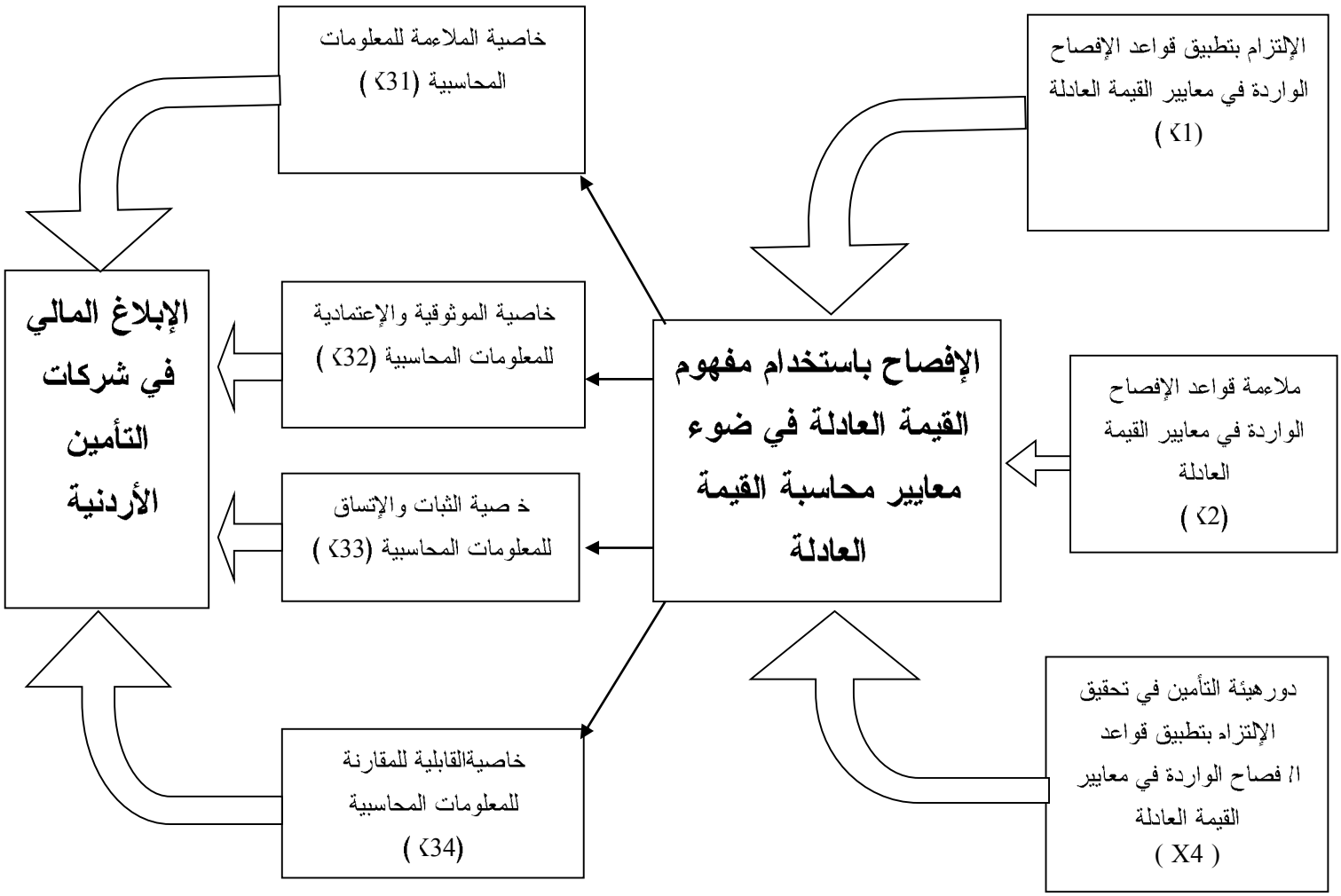

ويتضح من نموذج الدراسة بأن عملية الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء معايير محاسبة القيمة العادلة تتشكل حسب متغيرات الدراسة من المتغيرات الآتية:

- **(X1):الإلتزام بتطبيق قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- (X2): ملاءمة قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة.
- (X4):دور هيئة التأمين في تحقيق الإلتزام بتطبيق قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة.

وبالتالي؛ فقد بني نموذج الدراسة من خلال تحديد أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة على الإبلاغ المالي، ويمكن التعبير عن الإبلاغ المالي - من حيث النوعية - من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (X3).

وبناءً عليه؛ يمكن تحديد متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

المتغير المستقل (X1): ملاءمة قواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة.

المتغير المستقل(X2): الإلتزام بتطبيق قواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة.

المتغير المستقل(X4): دور هيئة التأمين في تحقيق الإلتزام بتطبيق قواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة.

المتغير التابع(X3): نوعية الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية ممثلاً بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ حيث تشمل هذه الخصائص مايلي:-

1 – (X31) خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية (Relevance).

2 – (X32) خاصية الإعتمادية (الموثوقية) للمعلومات المحاسبية (Reliability).

3 – (X33) خاصية الإتساق للمعلومات المحاسبية (Consistency).

4 – (X34)خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية (Comparability).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفـصل الـرابـع

نتـائـج الـدراســة

تحليل البيانات وعرض و تفسير النتائج

يتضـمن هذا الفصـل عرضاً لنتائج الدراسة بعد المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من المسـتجيبين، من خلال الاسـتبانة المتعلقة بقواعد الإفصـاح عن القيمة العادلة؛ حيث تضمن الجزء الثاني منهـا مجموعـة من الفقرات التي تشـــتمل على أبعاد متغيرات الدراســـة، ويعتقد الباحث أن لها أثراً وفقاً لفرضيات الدراسة واستناداً إلى أسئلة الدراسة ومنهجيتها المشار إليها في الفصل الرابع؛ حيث تتعلق فرضيات الدراسة باختبار تأثير الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة على الإبلاغ المالي لشركات التامين الأردنية من خلال الأخذ بوجهات نظر كافة فئات الدراسـة، حيث تتعلق الفرضية الأولى بتحديد ملاءمة قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة في الإبلاغ المالي لشركات التامين الأردنية، أما الفرضية الثانية فتتعلق بقياس مـدى التزام شركـات التـامين بتطبيق متطلبـات معـايير محاســبة القيمة العادلة في الإبلاغ المالي لدى القيام بالمعالجة المحاسبية عند حدوث العمليات المالية، وتتعلق الفرضية الثالثة بقياس مدى تأثير تطبيق معايير محاسـبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسـبية الواردة في الإبلاغ المالي لشـركات التأمين الأردنية، وكـذلـك تتعلق الفرضـــيـة الرابعـة بقياس مدى تأثير تطبيق معايير محاســبة القيمة العادلة على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسـبية الواردة في الإبلاغ المالي لشـركات التأمين الأردنية، وكذلك الحال في الفرضـية الخـامســة؛ فهي تتعلق بقيـاس مـدى تـأثير تطبيق معايير محاســبة القيمة العادلة على اتســاق وثبات المعلومات المحاسـبية الواردة في الإبلاغ المالي لشـركات التأمين الأردنية، و تتعلق الفرضـية السـادسـة بقياس مدى تأثير تطبيق معايير محاسـبة القيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشـركات التأمين الأردنية، وأخيراً؛ تتعلق الفرضـية السـابعة بقياس دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة.

و قد عالج الباحث هذه الفرضيات من خلال المتغيرات المستقلة وتأثيرها الضمني على الإبلاغ المالي لشركات التأمين كمتغير تابع؛ وذلك باستخدام اختبار (t).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصائص عينة الدراسة

فيما يلي جداول تبين نسب توزيع المستجيبين وفقاً لخصائص العينة المختلفة التي اعتمد عليها الباحث في دراسته.

المؤهل العلمي

ويبين الجدول (8) أدناه؛ أن ما نسبته (76 %) من المستجيبين حاصلون على درجة البكالوريوس، مقابل (18%) منهم حاصلين على الماجستير ونسبة (1.5 %) منهم من حملة شهادة الدكتوراه؛ وهذا مؤشر على ارتفاع نسبة حملة الشهادة الجامعية الأولى، مما يدل على أن غالبية العاملين في عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس يليهم حملة درجة الماجستير، حيث تسعى شركات التأمين الأردنية والجهات التشريعية وشركات التدقيق دوماً لاستقطاب الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالمهام المتخصصة؛ حيث يتضح من الجدول أن نسبة حملة درجة البكالوريوس والماجستير يشكلون (94 %) من العينة وهي نسبة مرتفعة تعزز موثوقية الدراسة، وتعطي بعداً جدياً لدى المستجيبين عند تعاملهم مع الدراسة ومكوناتها ، فقد كان مجموع التكرارات لهاتين الفئتين يساوي (63).

الجدول (8)

التكرارات والنسب المئوية لمتغيّر المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية%
بكالوريوس	51	% 76
ماجستير	12	% 18
دكتوراه	1	% 1.5
أخرى	3	% 4.5
المجموع	67	% 100

التخصص الأكاديمي

و يبين الجدول (9) أن ما نسبته (53.7%) من المستجيبين هم من تخصص المحاسبة، يليهم تخصص التمويل بنسبة (14.9%)، وأن (11.9%) هم من حملة شهادات ودراسات تأمينية، وكذلك نسبة (11.9%) من تخصص إدارة الأعمال؛ وهذه النسب تدل على أن (92.4%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المستجيبين هم من حملة شهادات لها علاقة مباشرة بالأعمال أو المحاسبة أو التأمين؛ وبالتالي لهم علاقة وثيقة بموضوع الدراسة؛ مما يعزز من موثوقية الدراسة والنتائج التي تصل إليها، كون هذه التخصصات تساعد المستجيبين في التعامل مع فقرات الإستبانة بجدية وعقلانية ومعرفة تخصصية و كذلك؛ تدل هذه النسبة على اهتمام شركات التأمين باستقطاب وتعيين حملة هذه الشهادات والتخصصات والذي من شأنه أن يعزز القدرات الفنية والإدارية لها.

ولأن هذه الدراسة تتعلق بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين الأردنية؛ فإن توزيع المستجيبين على النحو الذي توصلت إليه الدراسة يساعد على الوثوق في النتائج التي تصل إليها هذه الدراسة؛ خاصة وأن الدراسة تقع ضمن اختصاص واهتمام حملة تخصص المحاسبة والتمويل والتأمين، والذين بلغ مجموع تكراراتهم (62).

الجدول (9)

التكرارات والنسب المئوية لمتغيّر التخصص الأكاديمي للمستجيبين

التخصص الأكاديمي	التكرارات	النسبة المئوية%
المحاسبة	36	% 53.7
إدارة الأعمال	8	% 11.9
التمويل	10	% 14.9
الإقتصاد	1	% 1.50
التأمين	8	% 11.9
أخرى	4	% 6.10
المجموع	67	% 100

الخبرة العملية

يُبين الجدول (10) أن (40.3%) من المستجيبين تقع مدة خبرتهم ضمن الفئة(عشرون سنة فأكثر)، مقابل (20.9%) كانت مدة خبرتهم ضمن الفئة من (عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة)، وأن (14.9%) كانت ضمن الفئة من (خمس سنوات إلى عشر سنوات)، في حين أن (13.4%) كانت مدة خدمتهم تقع ما بين (خمس عشرة سنة وعشرين سنة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير النتائج إلى أن معظم المستجيبين يتمتعون بخبرات طويلة نسبياً وهذا مؤشر استقرار وظيفي؛ فمن خلال هذه النسب يمكن القول بأن أكثر من (74.6%) هم من أصحاب الخبرات الطويلة في أعمال التأمين والمحاسبة والأعمال، حيث يمكن ملاحظة هذه النسبة على أرض الواقع لعدم وجود مؤسسات علمية ومهنية مختصة تعمل على جذب عنصر الشباب من خلال تدريبهم وتوعيتهم بأهمية هذا القطاع للعمل فيه، وكذلك يمكن القول بأن النسبة الأعلى لأفراد العينة كانت من فئة الخبرات العالية؛ ويمكن تفسير هذه النسبة بأن أفراد العينة المستهدفين هم من مستويات إدارية عليا (مدير فما فوق)؛ وهذا يعتبر معززاً و مقوياً للدراسة من حيث موثوقية النتائج والتعامل بجدية مع فقرات الإستبانة، ويمكن الملاحظة من خلال الجدول (10) بأن غالبية أفراد العينة قد توزعوا على كافة فئات سنوات الخبرة بحيث يمكن من خلالها تعميم نتائج الدراسة.

الجدول (10)

التكرارات والنسب المئوية لمتغيّر الخبرة العملية

الخبرة الكلية	التكرارات	النسبة المئوية%
اقل من خمس سنوات	7	% 10.5
من 5 سنوات – أقل من 10 سنوات	10	% 14.9
من 10 سنوات – أقل من 15 سنة	14	% 20.9
من 15 سنة – أقل من 20 سنة	9	% 13.4
عشرون سنة فأكثر	27	% 40.3
المجموع	67	% 100

المشاركة في دورات وندوات علمية وتدريبية

يبين الجدول (11) تقسيمات بنود هذه الفقرة؛ حيث تم تقسيمها إلى بنود تقيس مدى المشاركة في دورات وندوات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير أخرى ذات علاقة؛ فقد تم استخدام البنود التالية:

أ – المشاركة في دورات وندوات تتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

ب –المشاركة في دورات وندوات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية (IAS).

ج – المشاركة في دورات ونوات تتعلق بمعايير التدقيق الدولية (ISA).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د – المشاركة في دورات وندوات تتعلق بإدارة المخاطر (Risk Management).

هـ - المشاركة في دورات وندوات تتعلق بأمور أخرى.

ومن خلال الجدول (11)؛ يتضح (58.2%) من المشاركات كانت بدورات وندوات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية (IAS)؛ مقابل (26.8%) للمشاركة في دورات وندوات تتعلق بإدارة المخاطر (Risk Management)؛ ويمكن تفسير هذه النسب بأن السواد الأعظم من أفراد العينة هم من المحاسبين والمدققين الداخليين والمديرين الفنيين، والذي من البديهي أن يكون لهم مشاركة دائمة في دورات وندوات تتعلق بالتدريب المستمر في مجال اختصاصاتهم، وتعتبر هذه النسب منطقية وتزيد من موثوقية النتائج لكون أفراد العينة معنيين مباشرة بتطبيق وممارسة العمليات التشغيلية الرئيسية لشركات التامين؛ فالمدير الفني معني بتنفيذ عمليات التأمين وإدارة المخاطر، لذا؛ من المنطقي أن يقوم بمتابعة هذا الاختصاص من خلال دورات وندوات ومؤتمرات تعزز من مستواه الفني، وفي المقابل؛ فإن كلاً من المدير المالي والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والمحلل المالي لهم علاقة مباشرة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لدى القيام بإعداد الإبلاغ المالي لشركات التأمين؛ ومن أجل ذلك مطلوب منهم بأن يتابعوا وبشكل معقول كافة معايير المحاسبة ذات العلاقة على أقل تقدير من أجل تنفيذ أعمالهم بالشكل المطلوب.

وكانت النسبة الثالثة من فئة المشاركين في دورات وندوات تتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)؛ إذ بلغت النسبة (10.5 %)، و لأن هذه المعايير هي التسمية والترقيم الجديدين لمعايير المحاسبة الدولية وعددها حتى الآن ثمانية معايير فقط؛ ويرتبط منها معيارٌ واحدٌ فقط بصناعة التأمين (IFRS4) وأنها بدأت بالصدور في العام 2003، ولم تقم إلى الآن المؤسسات والمعاهد والمراكز التدريبية بعقد الكثير من الدورات بهذه المعايير؛ وهذا ما يفسر انخفاض نسبة المشاركة بدورات وندوات تتعلق بهذه المعايير. و من الجدير ذكره بأن هذه المعايير تعالج العمليات المالية بمفهوم القيمة العادلة؛ وهذا يستدعي الاهتمام بها أكثر وأكثر.

الجدول (11)

توزيع المستجيبين حسب مجالات المشاركة في الدورات والندوات

مجالات المشاركة	التكرارات	النسبة المئوية%
معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS)	7	% 10.5
معايير المحاسبة الدولية (IAS)	39	% 58.2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير التدقيق الدولية (ISA)	2	% 3.00
إدارة المخاطر (Risk Management)	18	% 26.8
دورات أخرى	1	%1.50
المجموع	67	% 100

المتابعة لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ومجالات أخرى

ويظهر الجدول (12) توزيع المستجيبين حسب درجة متابعتهم لمعايير المحاسبة الدولية ومجالات أخرى تتعلق بالمحاسبة والتأمين، حيث إن ما نسبته (31.5 %) من المستجيبين كانت متابعتهم مقبولة (Fair) لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مقابل (28.3 %) من المستجيبين كانت متابعتهم مستمرة (Continuous) للمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، يليها (25.3 %) من المستجيبين كانت درجة متابعتهم على الأغلب (At most)؛ وهذا يعني بأن (85.1 %) من المستجيبين وبتكرار بلغ (57) كانت درجة متابعتهم للمعايير تتراوح من متوسطة إلى مستمرة، وهذه نسبة يمكن الاعتماد عليها لما لها من أثر في زيادة موثوقية الإجابات؛ حيث إن هذه التكرارات والنسبة المرتبطة بها ستجعل من المستجيبين التعامل بجدية وبأمانة علمية لدى الإجابة عن فقرات الإستبانة.

وقد أظهرت دراسة (جعارات ، 2004) ما نسبته (36.2 %) من المستجيبين كانت لهم متابعة على الأغلب لمعايير المحاسبة الدولية؛ وهي نسبة مرتفعة تؤيد ما توصلت إليه هذه الدراسة .

الجدول (12)

توزيع وتكرارات المستجيبين والنسبة المئوية للمتابعة للمعايير .

درجة المتابعة لمعايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية	التكرارات	النسبة المئوية%
مستمرة (Continuous)	19	% 28.3
على الأغلب (At most)	17	% 25.3
مقبولة \ عادلة (Fair)	21	% 31.5
قليلة (Little)	8	% 11.9
قليلة جداً (Very Little)	2	% 3.00
المجموع	67	% 100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدق وثبات فقرات الإستبانة

وقد بلغت درجة اعتمادية وصـــدق جميع فقرات الاســـتبانة وفقاً لمعامل كرونباخ ألفا (87.5%)؛ وهي نسـبة مرتفعة ومناسـبة لأغراض الدراسة، وكذلك تم حساب معاملات كرونباخ لكل فقرة على حده وكانت أعلى من (92 %) بدون الحاجة لحذف أي فقرة؛ حيث إن غالبية فقرات الإسـتبانة تمثل متطلبات الإفصـــاح عن القيمـة العادلة بموجب معايير المحاســـبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية وليس بنود افتراضية اجتهادية.

أما الجزء المتعلق بمعامل ثبات فقرات الاسـتبانة، فقد تم استخدام طريقة التجزئة النصفية (Split Guttmann –Half Coefficient) وهي إحدى الطرق المســـتخدمة للوصـــول إلى هذا القياس؛ وقد بلغ (67.8 %) وهي نســـبة جيدة تدل على ثبات فقرات الإســـتبانة؛ كون الجزء الأكبر منها يعبر عن متطلبات إفصاح القيمة العادلة.(Sekaran,2000).

ولدى مراجعة الدراسـات السابقة؛ فقد أظهرت دراسة (حميدات ، 2004) تأييداً لهذه النتائج، فقد كـان معـامـل كرونباخ ألفا أعلى من (94 %) للبنود المتعلقة بأهمية بنود الإفصـــاح عن المعلومات بموجب معايير المحاســبة الدولية، وفي دراســة (طرايرة ،2005) فقد بلغ معامل كرونباخ ألفا للبنود المتعلقة بأهمية قواعـد الإفصـــاح عن القيمـة العـادلـة أو أي معلومـة تفيـد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسـبة الدولية (97.7 %) وهي نسبة مرتفعة تؤكد صدق الأداة المستخدمة في التعبير عن قواعد الإفصاح المدروسة.

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) حسب فقرات متغيرات الدراسة:

هدفت هذه الدراسـة إلى تحديد ملاءمة قواعد الإفصـاح الواردة في معايير محاسـبة القيمة العادلة ومدى الالتزام بتطبيقها، و إلى تحديد أثر تطبيق معايير محاســبة القيمة العادلة على الخصـــائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين، بالإضافة إلى تحديد دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق إلتزام شركات التأمين بتطبيق معايير القيمة العادلة لدى قيامها بالإبلاغ المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق هـذه الأهـداف تمّ حســـاب المتوســـطـات والانحرافـات المعيارية لكل فقرة من فقرات الإستبانة ؛ حيث تم تصنيف إجابات المستجيبين إلى خمس درجات أو رتب وفقاً لمقياس ليكرت (Likert)؛ كما يلي:

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة من حيث ملاءمتها؛ من وجهة نظر كافة أفراد العينة، وفقاً لفقرات الإستبانة من (واحد إلى عشرين)

وذلك من أجل تحديد الأهمية النسـبية لقواعد الإفصـاح الواردة في معايير محاسـبة القيمة العادلة لـدى الإبلاغ المـالي في شركات التأمين الأردنية من حيث ملاءمتها؛ حيث يظهر الجدول (13) المتوســـطات والانحرافات المعيارية و الأهمية النســـبية لقواعد الإفصـــاح الواردة في معايير محاســـبة القيمة العادلة لكل فقرة من فقرات هذا البند مرتبة تنازلياً حسب درجة الملاءمة.

الجدول (13)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية، مرتبة تنازلياً من حيث ملاءمتها، من وجهة نظر كافة المستجيبين (X1)

الجزء الأول		ملاءمة قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة المطبقة في شركات التأمين الأردنية			
التسلسل كما في الاستبانة	التسلسل حسب المتوسط	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب من حيث ملاءمة البند
17 -	1 -	في حال كان الأصـــل المالي أو الالتزام المالي محتفظاً بـه لغايات المتاجرة؛ فإنـه يتوجـب الاعتراف بفروق القيمـة العـادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.	4.478	0.6362	ملائم جداً
18-	2 -	في حال كان الأصل المالي متوفراً للبيع؛ فإنه يتوجب الاعتراف بتغيرات القيمـة العـادلـة في حســـاب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.	4.388	0.7969	ملائم جداً
2-	3 -	يتوجب قيام الشركة المسـتحوذة (المشترية)بقياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة للأصول التي انتقلت والالتزامات التي استحقت.	4.343	0.5655	ملائم جداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 -	4 -	على الشركات التي تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة قبل 2006\1\1؛ عرض معلومات مالية مقارنة لسنة مالية واحدة على الأقل.	4.328	0.7860	ملائم جداً
20 -	5 -	في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية؛ فإنه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.	4.254	0.8411	ملائم جداً
15-	6 -	في حال تم التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو إلتزام جديد، فيجب الإعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.	4.239	0.6053	ملائم جداً
16 -	7 -	في حال توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما، ولم يكن ذلك متوفرا سابقاً؛ فإنه يتوجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.	4.209	0.6862	ملائم جداً
19-	8 -	في حال تحويل استثمارات عقارية مقاسة بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك؛ فإنه يتوجب قياس التكلفة لهذه العقارات حسب قيمتها العادلة بتاريخ التحويل.	4.194	0.7831	ملائم جداً
6-	9 -	يتوجب تنفيذ اختبار لمدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها.	4.149	0.7834	ملائم جداً
3 -	10 -	يتوجب الإعتراف بالشهرة الناتجة عن الإندماج كأصل؛ حيث تسجل بالتكلفة مطروحاً منها أية تعديلات متراكمة ناتجة عن خسائر إعادة التقييم .	4.075	0.8405	ملائم جداً
14 -	11-	في حال مبادلة أصل غير ملموس بآخر غير مشابه له؛ فإنه يتوجب قياس تكلفة الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة للأصل المستلم.	3.955	0.8427	ملائم
8 -	12-	في حال حدوث إنخفاض فعلي في قيمة أصول إعادة التأمين، فيجب على شركة التأمين (مسند الخطر) القيام بتخفيض قيمة هذه الأصول و معالجتها محاسبياً لتصبح مساوية لقيمتها الإستردادية .	3.881	1.0079	ملائم
4 -	13-	يتوجب تحديد قيمة مطلوبات التأمين بالقيمة العادلة مطروحاً منها مايلي: أ - تكاليف الإصدار المؤجلة لعقود التأمين . ب – أية أصول غير ملموسة لها علاقة بالمطلوبات، مثل تلك التي تظهر نتيجة إندماج الأعمال.	3.851	0.8573	ملائم
13 -	14-	يتوجب إثبات استثمارات برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة.	3.791	0.9930	ملائم
7 -	15-	يتوجب تنفيذ اختبار للإنخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين.	3.731	0.8087	ملائم
9 -	16-	يتوجب الإفصاح عن منافع نهاية الخدمة للموظفين.	3.731	1.0952	ملائم
10 -	17-	يتوجب تحديد القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين.	3.522	0.9105	ملائم
11 -	18-	يتوجب خصم القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين لتحديد قيم المطلوبات المترتبة على هذه الخطط.	3.522	0.9270	ملائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 12	-19	يتوجب قياس دفعات الأسهم والتزاماتها وفق القيمة العادلة لأدوات الملكية الممنوحة للموظفين كما في تاريخ المنح.	3.478	0.9902	ملائم
- 5	-20	يتوجب منع تكوين إحتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي؛ مثل إحتياطي أخطار كارثية.	3.179	1.3134	ملائم
		المتوسط العام والإنحراف المعياري للمتغير (X1)	3.965	0.4159	ملائم

ويتضح من الجدول أعلاه بأن نتائج جميع المتوسطات لكل الفقرات كانت أكبر من (3) والمتأتي من مجموع الوزن النسبي لدرجات المقياس (1+2+3+4+5) مقسوماً على عددها؛ وهذا يعني بأن كافة فقرات الجزء الأول أخذت درجة ملائم أو ملائم جداً وتدل هذه النتائج على منطقيتها؛ كونها تعكس الحد الأدنى من قواعد الإفصاح المطلوب بالنسبة للمستخدم وتعتبر بحد ذاتها ملائمة ليحقق من خلالها الإبلاغ المالي أهدافه؛ بالإضافة إلى ذلك يتضح أن معظم الانحرافات المعيارية للفقرات كانت أقل من (واحد) مما يدل على توافق نسبي لآراء أفراد العينة حول ملاءمة هذه الفقرات، وهذا يدل على ارتفاع نسبة تجانس المستجيبين من حيث التخصص والخبرة العملية والمؤهل.

حيث إن من أهداف وغايات الإبلاغ المالي هو تزويد المستخدمين بمعلومات عن الموارد الإقتصادية للمنشأة والالتزامات المترتبة عليها وكيفية تمويلها بالإضافة إلى كيفية وأوجه استخدام هذه الموارد، وكذلك تقديم معلومات عن مبلغ وتوقيت وظروف عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية، وعليه؛ فإن استخدام معايير القيمة العادلة في الإبلاغ المالي سيزود المستخدمين بآخر التقييمات للأحداث الإقتصادية؛ مما يعني أن المعلومات المحدثة ستكون ملائمة للمستخدمين في عملية اتخاذ قرارت توزيع الموارد الإقتصادية.

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة من حيث التزام شركات التأمين بها عند إعداد الإبلاغ المالي، وفقاً لفقرات الاستبانة من (واحد وعشرين إلى واحد وأربعين)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك من أجل قياس مدى التزام شركات التأمين بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها لدى قيامها بالإبلاغ المالي؛ حيث يعبر الجدول (14) عن مدى التزام شركات التأمين بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة عند قيامها بالإبلاغ المالي عن العمليات المالية، والمعبر عنها في الإستبانة في الفقرات من(واحد وعشرين إلى واحد وأربعين).

الجدول (14)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية، مرتبة تنازلياً من حيث إلتزام شركات التأمين بها (X2)

الجزء الثاني		تحديد مدى إلتزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها			
التسلسل كما في الاستبانة	التسلسل حسب المتوسط	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب من حيث درجة الالتزام
-39	1 -	في حال كان الأصل المالي متوفراً للبيع؛ يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في حساب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.	4.313	0.7221	ملتزم جداً
-38	-2	في حال كان الأصل المالي أو الإلتزام المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة ؛ يتم الإعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل .	4.254	0.7456	ملتزم جداً
-37	-3	في حال توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما، ولم يكن ذلك متوفرا سابقاً؛ يتم إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.	3.970	0.6735	ملتزم
-31	-4	يتم قياس الإلتزامات المالية عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة ؛ والتي تمثل السعر الجاري مطروحاً منه كلفة العملية المالية .	3.881	0.6858	ملتزم
- 36	-5	في حال التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو إلتزام جديد ، يتم الإعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.	3.881	0.9617	ملتزم
-41	-6	في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.	3.806	0.9730	ملتزم
-40	-7	في حال تحويل استثمارات عقارية مقاسة بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك؛ يتم قياس التكلفة لهذه العقارات حسب قيمتها العادلة بتاريخ التحويل.	3.761	1.0164	ملتزم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-26	-8	يتم تنفيذ اختبار لمدى كفاية إلتزامات التأمين التي تعترف بها الشركة .	3.731	0.9783	ملتزم
-23	-9	تتم مقارنة قيمة إلتزامات التأمين وصافي الأصول ذات العلاقة مع قيمة الاحتياطيات والإلتزامات والموجودات الطارئة.	3.687	0.9880	ملتزم
-28	-10	تقوم الشركة بفحص كفاية الإلتزامات على العقود قصيرة الأجل بمقارنة مجموع كلفة الإدعاءات المتوقع تحملها والمصاريف الأخرى مع الأقساط غير المكتسبة.	3.657	0.8448	ملتزم
- 27	-11	يتم تنفيذ اختبار للإنخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين التي أنشأتها الشركة .	3.642	0.9801	ملتزم
- 35	-12	في حال مبادلة أصل غير ملموس بآخر غير مشابه له؛ يتم قياس تكلفة الأصل غير الملموس حسب القيمة العادلة للأصل المستلم.	3.567	0.9727	ملتزم
- 24	-13	اعتماداً على سؤال (23) – إذا كانت قيمة التزامات التأمين أقل : يتم الإعتراف بالفرق بين إلتزام التأمين والاحتياطي المأخوذ على العقد في قائمة الدخل كربح أو خسارة .	3.418	1.0610	ملتزم
- 29	-14	تقوم الشركة بفحص كفاية الإلتزامات على العقود طويلة الأجل بمقارنة القيمة الحالية للدفعات على العقود مطروحاً منها القيمة الحالية للأقساط الإجمالية المستقبلية ، مع الإلتزامات المستقبلية الناتجة عن منافع وثائق التأمين مع ضرورة تخفيضها بقيمة تكاليف الإصدار غير المطفأة.	3.313	1.0330	ملتزم
- 25	-15	يتم الإلتزام بعدم تكوين إحتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي؛ مثل إحتياطي أخطار كارثية.	3.269	1.2133	ملتزم
- 21	-16	في عمليات دفعات الأسهم المدفوعة للموظفين (أو من بحكمهم)؛ يتم قياس مبلغ هذه العملية وفقاً للقيمة العادلة لأدوات الملكية الممنوحة للموظفين كما في تاريخ المنح.	3.224	1.2163	ملتزم
- 22	-17	يتم تحديد قيمة مطلوبات التأمين مطروحاً منها مايلي: أ - تكاليف الإصدار المؤجلة لعقود التأمين. ب – أية أصول غير ملموسة لها علاقة بالمطلوبات، مثل تلك التي تظهر نتيجة إندماج الأعمال .	3.224	1.1524	ملتزم
- 34	-18	يتم إثبات استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة.	3.224	1.1784	ملتزم
- 19	-19	يتم تحديد القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين .	3.090	1.1380	ملتزم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- 33	-20	يتم خصـــم القيمـة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين وفقاً لطرق الخصم المعروفة المحددة لتحديد المطلوبات المترتبة على هذه الخطط.	2.926	1.1457	إلى حدٍ ما
- 30	-21	يتم احتساب الاحتياطيات وفقاً للقيمة الزمنية للنقود .	2.761	1.2320	إلى حدٍ ما
		المتوسط العام والإنحراف المعياري للمتغير (X2)	3.552	0.6096	ملتزم

ويتضح من الجدول أعلاه بأن جميع متوسطات الفقرات كانت أعلى من (ثلاثة) باستثناء متوسطات فقرتي الاستبانة (ثلاث وثلاثين و ثلاثين) حيث بلغت متوسطاتها (2.9254 ، 2.7612) على التوالي برتبة (إلى حدٍ ما)؛ وذلك يعني بأن شركات التأمين تلتزم بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح المرتبطة بها عند قيامها بالإبلاغ المالي عن العلميات المالية، و يتضح من الجدول أعلاه بأن الانحراف المعياري لعشر فقرات من أصل (عشرين فقرة) كان أكبر من (واحد)؛ وهذا يدل على اختلاف أفراد العينة في الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة؛ خاصة وأن هناك مرونة لدى تطبيق هذه المعايير؛ وهذا قد يكون ناتجاً عن عدم تجانس أفراد العينة من حيث الوظيفة.

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة من حيث تأثيرها على درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية

وذلك من أجل قياس أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على ملاءمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية (Relevance).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (15)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية، مرتبة تنازلياً حسب درجة تأثيرها على ملاءمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر كافة المستجيبين (X31)

الجزء الثالث			تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - ملاءمة المعلومات لإتخاذ قرارات توزيع الموارد الإقتصادية.		
التسلسل كما في الاستبانة	التسلسل حسب المتوسط	البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب من حيث التأثير
-42	-1	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية من شانها إحداث تغيير في قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.	4.284	0.5981	موافق بشدة
- 44	-2	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.	4.179	0.6011	موافق بشدة
- 46	-3	تساعد البيانات المالية التي تصدرها شركات التأمين - المبنية على أساس القيمة العادلة - المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بقرارات الإستثمار .	4.179	0.8151	موافق بشدة
-50	-4	تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية - كونها تعكس آخر تقيم عادل لبنود الميزانية العمومية وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل.	4.105	0.6545	موافق بشدة
-43	-5	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.	4.090	0.7534	موافق بشدة
-45	-6	تساعد البيانات المالية التي تصدرها شركات التأمين - المبنية على أساس القيمة العادلة - الدائنين في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية المتعلقة بقرارات الائتمان.	4.060	0.7564	موافق بشدة
-47	-7	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة .	4.000	0.6742	موافق بشدة
-48	-8	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة .	3.687	0.7221	موافق
-49	-9	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير درجة عدم توكيد التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.	3.567	0.8914	موافق
		المتوسط العام والإنحراف المعياري للمتغير (X31)	4.017	0.4743	موافق بشدة

ويتضح من الجدول (15) بأن متوسطات كافة فقرات هذا البند كانت أعلى من (ثلاثة)؛ وهذا يعني بأن كافة أفراد العينة كانوا متفقين مع أن لتطبيق شركات التأمين لمعايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها تأثير إيجابي على خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين، ويمكن من الجدول أعلاه ملاحظة بأن الانحرافات المعيارية لكافة الفقرات أقل من (واحد) وهذا يعني بأن كافة أفراد العينة متفقون حول تأثير تطبيق معايير القيمة العادلة على خاصية الملاءمة وهذا يعطي موثوقية للنتائج التي تصل إليها الدراسة.

و تعتبر هذه النتائج منطقية لكون تطبيق معايير القيمة العادلة يعكس آخر التقييمات المالية لبنود القوائم المالية بشكل أفضل من تلك المعلومات المبنية على أساس التقييمات التاريخية؛ وبالتالي فإن تطبيق معايير القيمة العادلة يعطي صورة صادقة وموضوعية عن المركز المالي للشركة.

وفي دراسة (Yang and others ,2005) فقد أظهرت بأن القيم الناتجة عن استخدام مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل (LCM) تكون أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار الاقتصادي؛ كونه يتم قياس القيمة السوقية وفقاً لآخر تقييمات، وكذلك أظهرت نفس الدراسة بأنه لا يوجد لهذا المبدأ أثر على موثوقية المعلومات، وأن درجة الموثوقية تنخفض بسبب الجانب الاختياري لأخذ احتياطيات انخفاض السوق.

و أيدت دراسة (Chatham ,2004) هذه النتيجة؛ حيث توصل إلى أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر إيجاباً على شفافية و ملاءمة المعلومات المحاسبية، إلا أن نتائج دراسة (Dickinson and Liedtke ,2004) كانت مخالفة للنتائج الواردة أعلاه؛ حيث توصلت إلى أن استخدام أساس القيمة العادلة في قياس التزامات التأمين لن يرفع من درجة ملاءمة وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين، وأن الملاءمة والشفافية تزداد من خلال الملاحظات التي ترد في الإفصاح وليس من خلال تغيير محتوى المعلومات المالية.

وفيما يتعلق بالفرضية الرئيسية الثالثة (X3) المشار إليها في الفصل الأول؛ فقد كان المتوسط العام لها (3.850) وكان الإنحراف المعياري لها (0.4670)؛ بمعنى وجود أثر إيجابي للإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين؛وهذا ما أيدته مؤشرات الفرضيات الفرعية (X31,X32,X33,X34) التابعة للفرضية الرئيسة (X3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة من حيث تأثيرها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية

وذلك من أجل قياس أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية لاتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية (Reliability)؛ حيث يظهر الجدول (16) فقرات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها وأثرها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية وكذلك الترتيب لكل فقرة تنازلياً.

الجدول(16)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية، مرتبة تنازلياً حسب درجة تأثيرها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر كافة المستجيبين(X32)

الجزء الرابع		تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - موثوقية المعلومات لاتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية.			
التسلسل كما في الاستبانة	التسلسل حسب المتوسط	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب من حيث التأثير
-55	-1	يوفر تنفيذ اختبار مدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها ؛ معلومات موثوقة لاتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.	4.134	0.5192	موافق بشدة
-56	-2	يوفر تنفيذ اختبار الإنخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين؛ معلومات موثوقة لاتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.	4.045	0.6380	موافق بشدة
-57	-3	يوفر قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية .	3.970	0.7171	موافق
-52	-4	عندما تكون القيمة العادلة للمطلوبات أعلى من قيمتها الدفترية ؛ يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تخفيض حقوق الملكية .	3.910	0.830	موافق
-51	-5	عندما تكون القيمة العادلة للموجودات أعلى من قيمتها الدفترية ؛ يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تضخيم حقوق الملكية .	3.866	1.0716	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-59	-6	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق .	3.851	0.8025	موافق
-60	-7	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؛ والتي تساعد في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.	3.836	0.7302	موافق
-58	-8	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة .	3.567	0.9882	موافق
-53	-9	يمكن تحديد أرباح أو خسائر التقييم العادل لأصول إعادة التأمين أو إلتزامات التامين بشكل موثوق ؛ على الرغم من عدم وجود سوق نشطة لمثل هذه البنود.	3.418	0.8730	موافق
-54	-10	ع تكوين احتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي، معلومات موثوقة تساعده في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.	3.358	1.1241	موافق
		لمتوسط العام والانحراف المعياري للمتغير (X32)	3.796	0.5440	موافق

ويتضح من الجدول (16) بأن كافة المتوسطات للفقرات كانت أعلى من (ثلاثة) أي كانت الرتبة موافقاً و موافقاً بشدة؛ وهذا يعني بأن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة يؤثر إيجاباً على درجة موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين، ومن ناحية أخرى؛ كان الإنحراف المعياري لكافة الفقرات أقل من (واحد) باستثناء الإنحراف المعياري لفقرتين، وهذا يعني توافق آراء معظم أفراد العينة بخصوص هذا التأثير مما يعطي موثوقية للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، ولأن استخدام مفهوم القيمة العادلة يعكس آخر تقييمات بنود القوائم المالية والتوقعات المالية؛ وبالتالي يمكن الوثوق إلى حدٍ ما بالقيم الناتجة عن هذه التقييمات والتوقعات.

وقد أيدت دراسة (Hope and Kang ,2005) هذه النتائج؛ حيث أظهرت بأن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس معايير الإبلاغ المالي الدولية - والتي يعبر بفحواها عن القيمة العادلة – تكون أكثر شمولاً وجودةً وذات موثوقية واعتمادية عالية أكثر من المعلومات المبنية على أساس التكلفة التاريخية، وكذلك أظهرت دراسة (Chatham ,2004) تأييداً لهذه النتائج الواردة أعلاه؛ حيث تحدثت هذه الدراسة عن مدى تأثير الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على اتساق المعلومات، حيث قدمت الدليل فيما يتعلق بفوائد الالتزام بالمعايير في الدول (فرنسا وسويسرا والسويد)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولدى التحليل تبين أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر إيجاباً على موثوقية واعتمادية الإبلاغ المالي، إلى ذلك؛ فقد أظهرت دراسة (Londy, 2002) بعنوان (المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك الأردنية) بأن المحاسبة عن القيمة العادلة تؤدي دوراً جوهرياً في الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للإبلاغ المالي وتوفير المعلومات الموثوقة المناسبة لترشيد القرارات الاقتصادية.

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة من حيث تأثيرها على اتساق المعلومات المحاسبية

وذلك من أجل قياس تأثير معايير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الثبات للمعلومات المحاسبية (Consistency)؛ حيث يظهر الجدول (17) فقرات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها وأثرها على اتساق المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين و متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية وكذلك الترتيب لكل فقرة تنازلياً.

الجدول (17)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية، مرتبة تنازلياً حسب درجة تأثيرها على اتساق المعلومات المحاسبية من وجهة نظر كافة المستجيبين (X33)

الجزء الخامس		تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - الاتساق وثبات المعلومات لاتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية.			
التسلسل كما في الاستبانة	التسلسل حسب المتوسط	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحرافات المعيارية	الترتيب من حيث التأثير
61 -	-1	يؤدي قيام الشركة بقياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة إلى الاتساق في قياس الإلتزامات .	4.045	0.7057	موافق بشدة
62 -	-2	يؤدي اختلاف طرق وآليات التقييم العادل لبعض الموجودات والمطلوبات إلى إتساق المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى.	3.597	1.001	موافق
63 -	-3	إن تطبيق معايير القيمة العادلة لا يفرق بين إعادة التقييم المتعمد وإعادة التقييم بفعل العوامل القانونية والإقتصادية؛ وهذا يؤدي إلى إتساق المعلومات المحاسبية .	3.239	1.1022	موافق
		المتوسط العام والإنحراف المعياري للمتغير (X33)	3.627	0.8317	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يتضح من الجدول أعلاه بأن متوسطات جميع الفقرات كانت أعلى من (ثلاثة) أي تراوحت رتبها مابين (موافق) إلى (موافق بشدة) أي أن هناك تأثيراً إيجابيا لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على خاصية ثبات المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة من حيث تأثيرها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية

وذلك من أجل قياس تأثير معايير محاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (Comparability)؛ ويظهر الجدول (18) فقرات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها وأثرها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية وكذلك الترتيب لكل فقرة تنازلياً.

الجدول (18)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لقواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية، مرتبة تنازلياً حسب درجة تأثيرها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر كافة المستجيبين (X34)

الجزء السادس		تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية لإتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية.			
التسلسل كما في الاستبانة	التسلسل حسب المتوسط	البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب من حيث التأثير
-66	-1	يوفر تنفيذ اختبار مدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها ؛ معلومات قابلة للمقارنة تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية.	4.030	0.627	موافق بشدة
-67	-2	يوفر تنفيذ اختبار مدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها ؛ معلومات قابلة للمقارنة تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية.	3.925	0.7650	موافق
-65	-3	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية و أسعار الاستثمارات العقارية بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود.	3.851	0.5574	موافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-64	-4	لدى تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة؛ تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	3.642	1.0106	موافق
-68	-5	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة ؛ على الرغم من عدم توحيد أساس تصنيف البنود الخاضعة للتقييم العادل ضمن مجموعة محددة في كل الشركات	3.508	0.9108	موافق
		المتوسط العام والإنحراف المعياري للمتغير (X34)	3.791	0.9044	موافق

ويتضح من الجدول (18)؛ بأن جميع متوسطات الفقرات الواردة في هذا البند كانت أعلى من (ثلاثة)؛ وهذا يعني وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي؛ ولكون التقييمات والتوقعات تبنى على أسس واضحة ولوائح معتمدة، فإنه يمكن مقارنة هذه التقييمات والتوقعات من فترة إلى أخرى.

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لفقرات دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة

وذلك من أجل قياس دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق إلتزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة ؛ حيث يظهر الجدول (19) فقرات هذا البند والمتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب لكل فقرة تنازلياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (19)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الترتيب) لفقرات دور هيئة التامين مرتبة تنازلياً حسب درجة تأثيرها على تحقيق التزام شركات التأمين بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية (X4)

الجزء السابع		يرجى تحديد دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق إلتزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير القيمة العادلة.			
التسلسل كما في الاستبانة	التسلسل حسب المتوسط	البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب التأثير
71 -	-1	تقوم هيئة التأمين بتزويد شركات التامين بنماذج البيانات المالية المطلوبة ونماذج الجداول الإضافية المتوائمة مع معايير القيمة العادلة والمعتمدة في تعليمات الهيئة.	3.761	1.0164	أوافق
73 -	-2	تقوم هيئة التأمين الأردنية بتحليل الإبلاغ المالي لشركات التأمين الدوري والسنوي من حيث درجة الإفصاح والإلتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة وصحة التطبيق.	3.672	1.1199	أوافق
74-	-3	تتفاعل وتتعاون هيئة التأمين الأردنية مع المنظمات والهيئات الدولية؛ التشريعية منها والإشرافية فيما يتعلق بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار التأمين رقم (4).	3.582	1.0466	اوافق
69-	-4	تقوم هيئة التأمين بإصدار قوانين وتشريعات متعلقة باعتماد وتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة .	3.493	1.0642	أوافق
75-	-5	تقوم هيئة التامين الأردنية بفرض عقوبات أو جزاءات على شركات التأمين الأردنية التي لا تلتزم بمتطلبات معايير القيمة العادلة وبمتطلبات وقواعد الإفصاح المرتبطة بها.	3.313	1.2578	اوافق
70-	-6	تقوم هيئة التأمين بإصدار تعليمات رسمية و أدلة وإرشادات توضح آلية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعايير التي تستجد .	3.254	1.0779	أوافق
72-	-7	تقوم هيئة التأمين بعقد دورات تدريبية و ورشات عمل متخصصة حول تطبيق معايير لقيمة العادلة لموظفي شركات التأمين تساعدهم في تطبيقها بشكل صحيح .	2.940	1.2045	محايد
76-	-8	تقوم هيئة التأمين بإصدار دراسات وأبحاث وإنتاج نظري وأدبيات أصيلة تتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.	2.821	1.2051	محايد
		المتوسط العام والإنحراف المعياري للمتغير (X4)	3.355	0.9044	أوافق

و يتضح من الجدول (19) بأن المتوسطات لكافة الفقرات كانت أعلى من (ثلاثة) باستثناء فقرتي الاستبانة (الثانية والسبعين والسادسة والسبعين) من الجدول نفسه والمتعلقتين بالسؤال عن مدى قيام الهيئة بعقد دورات تدريبية وورش عمل متخصصة حول تطبيق معايير القيمة العادلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و كذلك عن جهودها في إصدار دراسات وأبحاث علمية متخصصة تعنى بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتطبيقاتها في شركات التأمين؛ ويمكن القول بأن الهيئة تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة.

ومن الجدير ذكره؛ أن الإنحراف المعياري لكافة الفقرات قد كان أعلى من (واحد) وهذا يدل على عدم توافق وتناغم وجهات نظر أفراد العينة المستجيبين حول دور هيئة التأمين وأثره على هذا المتغير.

ومما ورد أعلاه حول تحليل النتائج المتعلقة بأثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة على الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية؛ فقد كان المتوسط الحسابي لكافة فقرات الإستبانة أعلى من (3) أي أن الأثر دوماً يكون في هذه الحالة إيجابياً من حيث الأهمية النسبية لقواعد الإفصاح لمعايير محاسبة القيمة العادل، و درجة إلتزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها، بالإضافة إلى أثر تطبيق هذه المعايير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين، وانتهاءً بالدور الإيجابي لهيئة التأمين في تحقيق التزام شركات التأمين بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة .

وقد ظهر لدى التحليل بأن هناك أربع فقرات كانت متوسطاتها الحسابية أقل من (ثلاثة) أي أنها قد أخذت الأهمية النسبية المتوسطة أو المحايدة .

التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t).

5) قام الباحث باستخدام اختبار (T -One Sample Test) عند مستوى معنوية (5 %) بمستوى ثقة (95 %) للمنحنى ذي الطرفين وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة؛ حيث يبين الجدول (20) قيم (t) المحسوبة ومستوى الدلالة لكل فرضية على حده.

الجدول (20)

قيم (t) المحسوبة ومستوى المعنوية لكل فرضية على حدةَ بقيمة متوسط تساوي (ثلاثة)

المتغير	قيمة (t) المحسوبة	درجات الحرية (df)	مستوى المعنوية	الانحراف المعياري	المتوسط العام
X 1	18.992	66	0.000	0.41588	3.9649
X 2	7.415	66	0.000	0.60960	3.5522

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.8496	0.46697	0.000	66	14.893	X 3
4.0166	0.47427	0.000	66	17.545	X 31
3.7955	0.54396	0.000	66	11.971	X 32
3.6269	0.83186	0.000	66	6.168	X 33
3.7910	0.54875	0.000	66	11.799	X 34
3.3545	0.90443	0.002	66	3.208	X 4

حيث يتضح من الجدول (20) بأن مستوى المعنوية لكافة المتغيرات كان صفراً، باستثناء المتغير الرابع فقد كان مستوى المعنوية له (0.002) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وأن المتوسطات العامة للمتغيرات قد كانت أكبر من (3) مما يدل على وجود مؤشرات لتأثيرات إيجابية لإفصاح القيمة العادلة على الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

وفيما يلي نتائج اختبار كل فرضية على حدةَ:

نتائج اختبار الفرضية الأولى، والتي هي (Hº1): لا تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها ملائمة.

الجدول (21)

نتائج اختبار الفرضية الأولى من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
18.992	1.96	0.000	رفض	3.9649

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (18.992) وهي أكبر من قيمتها الجدولية؛ وبما أن قاعدة القرار تنص على قبول الفرضية العدمية (Hº1) إذا ما كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (Hº1) إذا ما كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية؛ وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà1)؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يعني أن معايير القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها ملائمة، وكذلك يمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب للفرضية الأولى ويساوي (صفراً) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار؛ مما يعني أن معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها ملائمة، ولدى الإطلاع على المتوسط العام والبالغ (3.9649) فهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بملاءمة معايير القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها، وأن تطبيق هذه المعايير قد يعكس موضوعية المركز المالي للشركة بشكل أكثر إيجابيةً مما قد تكون عليه في حال تم استخدام معايير المحاسبة التقليدية.

نتائج اختبار الفرضية الثانية، والتي هي (Hº2): لا تلتزم شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي

الجدول (22)

نتائج اختبار الفرضية الثانية من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
7.415	1.96	0.000	رفض	3.5522

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.415) وهي أكبر من قيمتها الجدولية؛ وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà2)؛ مما يعني أن شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تلتزم عند قيامها بالإبلاغ المالي، ويمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب للفرضية الثانية ويساوي (صفراً) وهو أقل من مستوى المعنوية(0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار، ولدى الإطلاع على المتوسط العام والبالغ (3.5522) فإنها تدل على الالتزام بمعايير القيمة العادلة عند قيامها بالإبلاغ المالي من حيث الاحتكام والتطبيق الكامل لمعايير القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة، والتي هي (Hº3): لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (23)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة من خلال اختبار (t).

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
14.893	1.96	0.000	رفض	3.8496

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (14.893) وهي أكبر من قيمتها الجدولية؛ وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà3)؛ مما يعني أن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثر إيجابياً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين، ويمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب للفرضية الثالثة ويساوي (صفراً) وهو أقل من مستوى المعنوية(0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار، ومن خلال قيمة المتوسط العام الظاهرة في الجدول (23)؛ فإنه يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، خاصة وأن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ وبالتالي توافر معلومات تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي على اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال يعتبر جزءاً من أهداف الإبلاغ المالي.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتابعة للفرضية الرئيسة الثالثة، والتي هي (Hº31): لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية

الجدول (24)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى التابعة للفرضية الرئيسة الثالثة من خلال اختبار (t).

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
17.545	1.96	0.000	رفض	4.0166

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (17.545) وهي أكبر من قيمتها الجدولية ؛ فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà31)؛ مما يعني أن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثر إيجابياً على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين، ويمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب لهذه الفرضية ويساوي (صفراً) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار، ومن خلال قيمة المتوسط العام الظاهرة في الجدول (24)؛ فإنه يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، خاصة وأن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ وبالتالي يتم توفير معلومات ذات قيمة ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية من ناحية مساعدة مستخدمي الإبلاغ المالي في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية و قيمة استرجاعية (تغذية راجعة)، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتابعة للفرضية الرئيسة الثالثة، والتي هي (Hº32):لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية

الجدول (25)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التابعة للفرضية الرئيسة الثالثة من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
11.971	1.96	0.000	رفض	3.7955

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.971) وهي أكبر من قيمتها الجدولية ؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà32)؛ مما يعني أن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثر إيجابياً على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين، ويمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب لهذه الفرضية ويساوي(صفراً) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال قيمة المتوسط العام الظاهرة في الجدول (25)؛ فإنه يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، خاصة وأن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ فهي بذلك تعبر عن مدى قابلية التحقق للمعلومة، وأنها خالية من الخطأ والتحيز بشكل معقول، و يتم تمثلها بعدالة وصدق.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتابعة للفرضية الرئيسة الثالثة، والتي هي (Hº33): لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على اتساق المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية

الجدول (26)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التابعة للفرضية الرئيسة الثالثة من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
6.168	1.96	0.000	رفض	3.6269

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.168) وهي أكبر من قيمتها الجدولية؛ وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà 33)؛ مما يعني أن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثر إيجابياً على اتساق المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين، ويمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب لهذه الفرضية ويساوي (صفراً) وهو أقل من مستوى المعنوية(0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار؛ ومن خلال قيمة المتوسط العام الظاهرة في الجدول (26)؛ فإنه يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، حيث أن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ خاصة وأنه عندما تستخدم الشركة نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة لأخرى بدون أي تغيير؛ فأن ذلك من شأنه أن يزيد من إمكانية إفادة مستخدمي الإبلاغ المالي من المعلومات المحاسبية واستخدامها في التنبؤ في القيم المستقبلية للشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتابعة للفرضية الرئيسة الثالثة، والتي هي (Hº34): لا يؤثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين الأردنية

الجدول (27)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التابعة للفرضية الرئيسة الثالثة من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
11.799	1.96	0.000	رفض	3,9710

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.799) وهي أكبر من قيمتها الجدولية ؛ وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà 34)؛ مما يعني أن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثر إيجابياً على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين، ويمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب لهذه الفرضية ويساوي(صفراً) وهو أقل من مستوى المعنوية(0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار؛ ومن خلال قيمة المتوسط العام الظاهرة في الجدول (27)؛ فإنه يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، حيث إن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ وبناءً عليه تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاقتصادية، لأن هذه الاختلافات وأوجه الشبه لن تخفَ إذا ما تم استخدام معيار محاسبي غير قابل للمقارنة .

نتائج اختبار الفرضية الرابعة، والتي هي (Hº4): لا يوجد دور ايجابي لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (28)

نتائج اختبار الفرضية الرابعة من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	المتوسط العام
3.208	1.96	0.000	رفض	3.3545

حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.208) وهي أكبر من قيمتها الجدولية؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà4)؛ مما يعني وجود دور إيجابي لهيئة التامين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها، ويمكن أيضاً الاعتماد على مستوى المعنوية المحسوب للفرضية الرابعة ويساوي (0.002) وهو أقل من مستوى المعنوية(0.05) وسيؤدي إلى نفس نتيجة القرار؛ وإذا ما تم الإطلاع على المتوسط العام فيمكن زيادته إلى مستويات أعلى من هذا؛ خاصة وأن على هيئة التأمين الأردنية أخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بتشجيع شركات التامين الأردنية على تطبيق معايير القيمة العادلة، حيث تتمتع هيئة التامين الأردنية بوجود كادر مهني مؤهل و كفؤ؛ الأمر الذي يسمح لها القيام بدورها بشكل فعال ومؤثر.

ومن خلال الإطلاع على نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات؛ يتبين بان كافة الفرضيات العدمية قد رفضت وتم قبول الفرضيات البديلة؛ والتي تمثل الجانب الإيجابي لمتغيرات الدراسة. وهذا يعني أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها، وكذلك يؤكد التزام شركات التأمين بتطبيق هذه المعايير وما ورد فيها من قواعد إفصاح، وعلاوة على ذلك؛ فإن لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة تأثيراً إيجابياً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين؛ حيث قسمت الدراسة الخصائص النوعية إلى أربع خصائص تمثل ملاءمة المعلومات والموثوقية والإتساق والقابلية للمقارنة؛ حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي على الخصائص النوعية كوحدة واحدة، وكذلك أظهرت وجود تأثير إيجابي على كل خاصية فرعية بشكل منفصل عن غيرها، وهذا يعطي بعداً تفضيلياً لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة لدورها في تحسين الإبلاغ المالي لشركات التأمين، وأخيراً أظهرت الدراسة وجود دور إيجابي لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق إلتزام شركات التأمين بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة ومتطلباتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفـصـل الخامـس

منـاقشة النتـائـج والتـوصيـات

النتائج والاستنتاجات

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن جانب مهم من جوانب التطبيقات المالية والمحاسبية في شركات التأمين الأردنية؛ لما لهذا القطاع من دور مهم في الحفاظ على الموارد الاقتصادية والقومية ولكونه من القطاعات الاستراتيجة والحيوية التي تشكل بنية الاقتصاد الوطني؛ حيث إنها بحثت في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على الإبلاغ المالي .

وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة:

ملاءمة معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

1- توصلت الدراسة إلى أن معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تعتبر ملائمة من وجهة نظر المستجيبين؛ وان نسبة الملاءمة كانت مقبولة إحصائياً من خلال اختبار (t)، ولدى الإطلاع على المتوسط العام والبالغ (3.9649) فإنه يمكن زيادة الوعي بشكل أكبر لدى مستخدمي الإبلاغ المالي من حيث ملاءمة معايير القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها، حيث إن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة يعكس آخر التقييمات حسب أسعار السوق العادلة للأصول والإلتزامات وبالتالي لحقوق الملكية؛ مما ينعكس على القوائم المالية؛ بمعنى أن القيم التي تظهر في القوائم المالية تكون أقرب للواقع من القيم التي تظهر نتيجة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية، وهذا بدوره يقدم المعلومات الموثوقة والملائمة لمتخذي قرارات توزيع الموارد الإقتصادية؛ ويوفر البيئة المناسبة لإعطاء صورة أكثر موضوعية عن المركز المالي للشركة.

2- تعتبر جميع قواعد الإفصاح الواردة في استبانة الدراسة ملائمة من وجهة نظر أفراد العينة كوحدة واحدة؛ عدا قواعد الإفصاح المتعلقة بمايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منع تكوين إحتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي؛ مثل احتياطي أخطار كارثية.

حيث كانت قيمة مستوى المعنوية الذي تختبر عنده الفرضية العدمية لهذا البند غير الملائم ا أكبر من (0.05).

3 – حصلت فقرات الإستبانة الآتية والمتعلقة بقياس مدى ملاءمة قواعد الإفصاح على أعلى قيم (t) محسوبة:

الفقرة الثانية والتي هي: وجوب قيام الشركة المستحوذة (المشترية) بقياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة للأصول التي انتقلت والالتزامات التي استحقت، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة لها(19.444) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96) وكان مستوى المعنوية لها يساوي (صفراً) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)؛ وبالتالي فهي ملائمة من وجهة نظر المستجيبين.

الفقرة السابعة عشرة والتي هي: في حال كان الأصل المالي أو الالتزام المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة؛ فإنه يتوجب الاعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل. حيث كانت قيمة (t) المحسوبة لها(19.010) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96)، وكان مستوى المعنوية لها يساوي (صفراً) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)؛ وبالتالي فهي ملائمة من وجهة نظر المستجيبين.

أما من حيث درجة ملاءمة قواعد الإفصاح؛ فقد نالت عشر قواعد على رتبة مهم جداً، و عشر قواعد أخرى نالت درجة مهم.

مدى التزام شركات التامين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بعملية الإبلاغ المالي.

1 - توصلت الدراسة ومن خلال استخدام اختبار (t) إلى وجود دلالة إحصائية تؤكد التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي من وجهة نظر المستجيبين. ولدى الإطلاع على المتوسط العام والبالغ (3.5522) فإنه يمكن زيادة هذه النسبة من خلال تشجيع الشركات على الالتزام بمعايير القيمة العادلة عند قيامها بالإبلاغ المالي بشكل أكثر من حيث الاحتكام والتطبيق الكامل لمعايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 – لا تلتزم شركات التامين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بعملية الإبلاغ المالي للفقرات التالية:

أ - قياس مبلغ عمليات دفعات الأسهم المدفوعة للموظفين (أو من بحكمهم)؛ وفقاً للقيمة العادلة لأدوات الملكية الممنوحة للموظفين كما في تاريخ المنح.

ب - تحديد قيمة مطلوبات التأمين مطروح منها الآتي: (1) - تكاليف الإصدار المؤجلة لعقود التأمين.

(2) – أية أصول غير ملموسة لها علاقة بالمطلوبات، مثل تلك التي تظهر نتيجة اندماج الأعمال.

ج – عدم تكوين إحتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي؛ مثل احتياطي أخطار كارثية.

د - احتساب الاحتياطيات وفقاً للقيمة الزمنية للنقود .

هـ - تحديد القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين.

و - خصم القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين وفقاً للأساليب المعروفة والمحددة للخصم لتحديد المطلوبات المترتبة على هذه الخطط.

ز - إثبات استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة.

حيث كان مستوى المعنوية لكل فقرة على حده أكبر من (0.05) وفي الوقت ذاته كانت قيمة (t) لكل من الفقرات الواردة أعلاه أصغر من قيمة(t) الجدولية؛ وهذا يعني عدم وجود مؤشرات إيجابية على التزام شركات التامين الأردنية بتطبيق معايير القيمة العادلة ومتطلباتها عند قيام الشركة بالإبلاغ عن العمليات المالية المتعلقة بمحاسبة جوانب هذه الفقرات.

و في المقابل؛ فإن شركات التامين تلتزم وبشكل كبير بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند معالجة الجوانب المالية المتعلقة بالفقرات الآتية:

أ – في حال التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو إلتزام جديد، يتم الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.

ب - في حال توافر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما، ولم يكن ذلك متوافراً سابقاً؛ يتم إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.

ج - في حال كان الأصل المالي أو الالتزام المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة؛ يتم الاعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د - في حال كان الأصل المالي متوافراً للبيع؛ يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في حساب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

هـ- قياس الإلتزامات المالية عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة؛ والتي تمثل السعر الجاري مطروحاً منه كلفة العملية المالية.

فقد بلغ مستوى المعنوية لها (صفراً) وكانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من (7.5) – فقرات الإستبانة ذوات الأرقام (31،39،38،37،36) على التوالي - وهذا يعني التزاماً كبيراً بتطبيق المعايير التي تعالج الجوانب المالية لهذه الفقرات، بالإضافة إلى هذا؛ فقد كانت قيمة (t) المحسوبة لباقي الفقرات التي تقيس مدى الالتزام تتراوح ما بين (2.484) للفقرة (التاسعة والعشرين) إلى (6.781) للفقرة (الواحدة والأربعين).

أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

1- توصلت الدراسة إلى التأكيد على وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين من وجهة نظر المستجيبين.

2 - يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، خاصة وأن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ وبالتالي توفير معلومات تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي على اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال يعتبر جزءاً من أهداف الإبلاغ المالي.

3 – إن معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها تؤثرً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين؛ حيث كان مستوى المعنوية لكافة الفقرات أقل من (0.05) عدا الفقرة الثالثة والستين من الاستبانة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي تشير إلى أن تطبيق معايير القيمة العادلة لا يفرق بين إعادة التقييم المتعمد وإعادة التقييم بفعل العوامل القانونية والاقتصادية؛ وهذا يؤدي إلى اتساق المعلومات المحاسبية.حيث كان مستوى المعنوية (0.081) وهو أكبر من (0.05)؛ مما يعني أن الفقرة الثالثة والستين من الإستبانة لا تؤثرعلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

1 - توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين من وجهة نظر المستجيبين.

2 - يمكن زيادة نسبة التأثير إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، خاصة وأن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي، وبالتالي يتم توافر معلومات ذات قيمة ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية من ناحية مساعدة مستخدمي الإبلاغ المالي في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية وكذلك لها قيمة استرجاعية (تغذية راجعة)، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب.

3 – توصلت الدراسة إلى أن لكافة قواعد الإفصاح الواردة في معايير محاسبة القيمة العادلة تأثيراً على ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث أنها كانت مؤثرة إحصائياً بشكل كبير، فقد كانت قيمة مستوى المعنوية لكافة الفقرات (صفراً)، وكذلك كانت قيمة (t) المحسوبة لكافة الفقرات أكبر من (11.468)، ماعدا الفقرة التاسعة والأربعين فقد كانت (t) المحسوبة لها (5.208)، و كانت (t) المحسوبة للفقرة الثامنة والأربعين تساوي (7.782).

4 – يتضح مما سبق بأن شركات التأمين تعي تماماً أهمية وجود معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية؛ لذا فهي تسعى دوماً إلى تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة والتي من شأنها توفير معلومات مفيدة لمستخدمي الإبلاغ المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

1 – توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين من وجهة نظر المستجيبين. وأن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها مؤثرة إحصائياً بشكل كبير على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية.

2 - يمكن زيادة نسبة التأثير إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، خاصة وأن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ فهي بذلك تعبر عن مدى قابلية التحقق للمعلومة، وأنها خالية من الخطأ والتحيز بشكل معقول، و يتم تمثيلها بعدالة وصدق.

3 – كانت كافة فقرات هذا البند مؤثرة إحصائياً على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية بحيث كان مستوى المعنوية لكافة الفقرات (صفراً) عدا الفقرة الرابعة والخمسين حيث كان مستوى المعنوية لها (0.011) إلا أنه أقل من (0.05)، وفي المقابل فقد تراوحت قيمة (t) المحسوبة لكافة الفقرات ما بين (2.608) للفقرة الرابعة والخمسين و قيمة (17.883) للفقرة الخامسة والخمسين، فالفقرة الرابعة والخمسون تشير إلى أن منع تكوين احتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي، يوفر معلومات موثوقة تساعده في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية. فهذه الفقرة حصلت على قيمة (t) المحسوبة الأصغر؛ ما يعني أنها تؤثر بدرجة أقل من الفقرات الأخرى على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية، أما الفقرة الخامسة والخمسون فهي تشير إلى أن تنفيذ اختبار مدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها؛ يوفر معلومات موثوقة لاتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية.ويمكن تفسير هذه النسبة بارتفاع حساسية موضوع تقدير مبالغ التزامات التأمين والاحتياطيات الفنية وما له من أثر على الاستقرار المالي لشركات التأمين لدى مواجهتها للمخاطر المختلفة

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على اتساق المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

1 – توصلت الدراسة فيما يتعلق بهذا الجانب إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على اتساق وثبات المعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين من وجهة نظر المستجيبين.

2 - يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي، حيث إن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ خاصة وأنه عندما تستخدم الشركة نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة لأخرى بدون أي تغيير؛ فإن ذلك من شأنه أن يزيد من إمكانية إفادة مستخدمي الإبلاغ المالي من المعلومات المحاسبية واستخدامها في التنبؤ في القيم المستقبلية للشركة.

3 – كان مستوى المعنوية لفقرات هذا البند (صفراً) عدا مستوى المعنوية للفقرة الثالثة و الستين والتي تشير إلى أن تطبيق معايير القيمة العادلة لا يفرق بين إعادة التقييم المتعمد وإعادة التقييم بفعل العوامل القانونية والاقتصادية؛ وهذا يؤدي إلى اتساق المعلومات المحاسبية، وهي الفقرة الوحيدة التي لا تؤثر على اتساق وثبات المعلومات المحاسبية؛ في حين كانت قيمة (t) المحسوبة للفقرة الحادية والستين (12.119) والتي تشير إلى أن قيام الشركة بقياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة يؤدي إلى الاتساق في قياس الالتزامات؛ وهي مؤثرة بشكل كبير على اتساق المعلومات المحاسبية.

أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين.

1 – توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التامين من وجهة نظر المستجيبين.

2 - يمكن زيادة هذه النسبة إذا ما تم زيادة نسبة الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيام شركات التأمين بعملية الإبلاغ المالي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إن الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة سيوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في الإبلاغ المالي؛ وبناءً عليه تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاقتصادية، لأن هذه الاختلافات وأوجه الشبه لن تخفَ إذا ما تم استخدام معيار محاسبي غير قابل للمقارنة.

3 – توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكافة فقرات هذا المتغير والتي تعبر بمحتواها عن معايير محاسبة القيمة العادلة ومتطلباتها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية؛ حيث تراوحت قيمة (t) ما بين (4.561) و (13.446)؛ وهذه القيم تؤكد تأثير معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي لشركات التأمين .

دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها.

1 - توصلت الدراسة فيما يتعلق بهذا البند إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد وجود دور إيجابي لهيئة التامين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها.

2 – هناك دورٌ إيجابيٌ ذو دلالة إحصائية لهيئة التأمين في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، و قد استخدم الباحث في الاستبانة ثماني فقرات لتقيس دور الهيئة، وتوصل الباحث إلى أنه لم يكن دور هيئة التامين مؤثراً بالشكل الكبير في تحقيق إلتزام شركات التأمين بتطبيق معايير القيمة العادلة؛ ويمكن ملاحظة ذلك في التفسير الآتي:

أ – حصلت خمس فقرات على مستوى معنوية أقل من (0.05) وتراوحت قيم (t) لهذه الفقرات من (2.040) إلى (6.130)، وتتعلق هذه الفقرات بنشاط الهيئة من حيث إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية، وتزويد الشركات بالنماذج اللازمة لإعداد الإبلاغ المالي، و كذلك دور هيئة التامين بالجانب الرقابي والتحليلي والتعاوني مع الجهات الخارجية محلياً ودولياً.

ب – حصلت ثلاث فقرات على مستوى معنوية أكبر من (0.05) فقد تراوحت ما بين (0.058) إلى (0.686) مع الحصول على قيم (t) تتراوح ما بين (1.217) إلى (1.927) وهي قيم تبين عدم قيام الهيئة بإصدار تعليمات رسمية وأدلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإرشادات توضح آلية تطبيق معايير القيمة العادلة، وكذلك عدم قيام الهيئة بعقد الدورات اللازمة وورش العمل المتخصصة حول تطبيق معايير القيمة العادلة، بالإضافة إلى عدم إصدار الدراسات والأبحاث والإنتاج النظري والعلمي الأصيل الذي يتعلق ويعالج موضوع معايير الإبلاغ المالي الدولي.

التوصيــات

وفي ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة؛ فإن الباحث يوصي بالآتي:

1. العمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في شركات التامين وهيئة التأمين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بمعايير محاسبة القيمة العادلة و قواعد الإفصاح الواردة فيها؛ من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير الإبلاغ المالي الدولية بشتى الوسائل المتاحة.
2. رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات وشركات التأمين من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في شركات التأمين.
3. ضرورة احتفاظ كل شركة تامين بمكتبة علمية، وتفعيل دور الدراسات والأبحاث لحل المشكلات والوصول إلى حلول علمية من خلال تطوير مهارات البحث العلمي لدى الأفراد العاملين في شركات التأمين.
4. أن يثبت المدقق الخارجي حضوره ساعات تدريب مستمر تتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، وآلية تطبيقها في حسابات التامين.
5. توزيع نسخ من هذه الدراسة على الجهات الآتية:

أ - الجهات التشريعية: مثل هيئة التأمين الأردنية وهيئة الأوراق المالية وجمعية المحاسبين القانونيين؛ من أجل اطلاعهم على نتائج هذه الدراسة.

ب - شركات التأمين الأردنية: حتى تستخدم الدراسة كمؤشر للمتابعة والإطلاع على آخر التطورات والتحديثات التي طرأت على معايير محاسبة القيمة العادلة؛ مما يسمح لهم باستخدام هذه الدراسة كأساس للمتابعة المستمرة للمعايير المحاسبية الدولية، كونها تعالج موضوع تطبيق معايير القيمة العادلة في شركات التأمين.

6. استخدام الدراسة لتوجيه البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الإفصاح باستخدام القيمة العادلة؛ ومن الجوانب الوارد دراستها تأسيساً على هذه الدراسة نورد منها ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القيمة العادلة ودورها في تقدير مخاطر القيمة (Value at Risk).
- الفرق في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية و تطبيق معايير المحاسبة الأمريكية في القطاعات المختلفة وأثر ذلك على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- مدى تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الإبلاغ المرحلي لمختلف القطاعات (Interim Reports).
- انعكاس القيمة العادلة على السعر السوقي للشركات المدرجة في أسواق الأسهم.

7. إعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بنتائج هذه الدراسة من خلال الجهات التشريعية ذات العلاقة.
8. ضرورة قيام هيئة التأمين الأردنية بتحسين مستوى الوعي والمعرفة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية بشكلها وترقيمها الجديدين، مع ضرورة اعتبارها استمراراً لمعايير المحاسبة الدولية.
9. ضرورة قيام هيئة التأمين الأردنية بتفعيل دور دائرة الأبحاث والدراسات، من خلال بناء قاعدة بيانات تساعدها على تنفيذ البحث العلمي وأساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وبث روح التعاون مع الباحثين الأكاديميين.
10. إنشاء سوق لتداول عقود التأمين (تشمل إلتزامات التأمين وأصول عقود التأمين)، وهذا يساعد على تسعير هذه العقود بالسعر السوقي العادل؛ ما يسهم بتحسين محتوى الإبلاغ المالي لشركات التأمين .
11. ضرورة إفصاح الشركات عن كيفية إنفاق مخصصات دعم البحث العلمي وآلية تقييم الرصيد المتوافر فيه؛ مع إلزام شركات التامين بالإنفاق الفعلي لهذا المخصص.
12. قيام شركة التأمين بتطبيق ما يتطلبه المعيار رقم (4) فيما يتعلق بتقييم مدى صحة و كفاية مطلوبات التأمين المعترف بها في تاريخ الإبلاغ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المـراجــع والملاحق

أولاً : المراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم

الكتب العلمية:

دهمش، نعيم (1995). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية. عمان: منشورات معهد الدراسات المصرفية.

دهمش، نعيم وأبو نصار، محمد و الخلايلة، محمود (1995). مبادئ المحاسبة – الأصول العلمية والعملية. ج 1. ط 1 . عمان: دائرة المكتبات الوطنية.

طعيمة، ثناء محمد (2002). محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيق العملي وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين. القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع .

عطيه، أحمد صلاح (2003). محاسبة شركات التأمين. القاهرة: الدار الجامعية.

القاضي، حسين وحمدان، مأمون (2001). نظرية المحاسبة. عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع.

مجلس معايير المحاسبة الدولية، ت (2001). معايير المحاسبة الدولية. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: عمان، الأردن.

المجمع العربي للمحاسبين القانونين (2001). مبادئ التقارير المالية المتقدمة : بموجب المنهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد ـ UNCTAD). عمان، الأردن.

المصري، محمد رفيق (1999). التأمين على الحياة والضمان الإجتماعي. عمان: دار زهران للنشر .

مطر، محمد (2007). المحاسبة المالية: مشاكل القياس ولإفصاح والتحليل، الجزء الثاني. عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

ناصر، محمد جودت (1998).إدارة أعمال التأمين: بين النظرية والتطبيق.عمان: دار مجدلاوي.

نور،أحمد محمد (2003).مبادئ المحاسبة المالية ـ المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - الدوريـــــات:

خوري، نعيم سابا (1999). المعايير المحاسبية الدولية...إلى أين ؟ . مجلة البنوك في الأردن . نيسان 1999.

ـــــــ (2000). محاسبة التأمين بين النظرية والتطبيق. مجلة البنوك في الأردن. كانون ثاني \ شباط 2000.

مطر، محمد (1993).تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية. مجلة دراسات. العدد 20. ص ص 116- 170.

3 - الأطروحات و الرسائـــــل الجامعية:

حميدات، جمعة(2004). مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية: عمان، الأردن.

الطرايرة، جمال(2005). التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة ، وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - Text books:

Banks, Erick (2004). **Alternative Risk Transfer: Integrated Risk Management through Insurance, Reinsurance, and Capital Markets.** Wiley & Sons, Inc.

Beams, F., Clement, R., Anthony, J. and Lowensohn, S. (2006). **Advanced Accounting.** 9th ed. Prentice Hall, Inc.

Bearer, W. (1998). **Financial Reporting: An Accounting Revolution.** 3rd ed. Prentice Hall, Inc.

Choi, F. and Meek, G. (2005). **International Accounting.** 5th ed. Prentice Hall, Inc.

Epstein, B. J and Mirza, A.A. (2005). **Wiley IFRS 2005: Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards.** Wiley & Sons, Inc.

_____. (2006). **Wiley IFRS 2006: Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards.** Wiley & Sons, Inc.

_____. (2002). **IAS, Interpretation and Application.** John Wiley & Sons, Inc.

Epstein, B. J., Nach, R. and Bragg.S.M. (2005). Wiley **GAAP 2006, Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles.** Wiley & Sons, Inc.

Financial Accounting Standards Board (FASB) (2004). **International Financial Reporting Standards (IFRSs): Including International Accounting Standards (IASs) And Interpretations as of March 31, 2004 .** International Accounting Standards Board (IASB).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_____. (2005) .**2005 FASB Statements of Financial Accounting Concepts.** Wiley & Sons, Inc.

_____. (2005). **International Financial Reporting Standards.** International Accounting Standards Board (IASB) .

Gordon, P., Roberts, C. and Weetman, P. (2005) .**International Financial Reporting: A Comparative Approach.** 3rd ed. Prentice Hall, Inc.

Hendriksen, E.S. And Michael, F.B. (1992). **Accounting Theory**. 5th ed. Irwin. McGraw – Hill.

Horngren, C.T., Harrison, W.T. and Bamber, L.S. (2006). **Accounting.** 6th ed. Prentice Hall, Inc.

International Accounting Standards Board (IASB) (2003). **International Financial Reporting Standards.** IASCF. London.UK.

International Accounting Standards Committee, (2000). **International Accounting Standards Explained.** Wiley & Sons, Inc.

Kieso, D. E., Weygandt, J.J. (1998). **Intermediate Accounting.** 9th ed. Wiley & Sons, Inc.

Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D. (2005). **Intermediate Accounting.** 12th ed. Wiley & Sons, Inc.

Peterson, R. H. (2002). **Applying International Accounting Standards.** Wiley & Sons, Inc.

Revsine, D. C. and Johnson, B. W. (2005). **Financial Reporting and Analysis.** 3rd ed. Prentice Hall, Inc.

Schroeder, R. G., Clark, M.W. and Cathy, J.M. (2003). **Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases.** 7th ed. Wiley & Sons, Inc.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

_____. (2004). **Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases.** 8th ed. Wiley & Sons, Inc.

_____. (2005). **Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases.** 8th ed. International Edition, Wiley & Sons, Inc.

Scott, W. R. (2003). **Financial Accounting Theory.** 3rd ed. prentice hall, Inc.

Sekaran, U. (2000). **Research Methods for Business: a Skills Building Approach** .3rd ed. John Wiley & Sons, Inc.

Zimmerman, J. and Watts, R. (1986). **Positive Accounting Theory.** 1st ed. Prentice Hall, Inc.

2 - Periodicals: **الدوريات والمؤتمرات العلمية:**

Lantto, Anna-Maija,2006.**Does IFRS Improve The Usefulness Of Accounting Information In a Code-Law Country?** University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland. May 29, 2006.

Barth, M. And Landsman, W. (2003). **Cost of Capital and Quality of Financial Statements Information.**Working Paper. Stanford University.

Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. (2001). **The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting: Another View.** Journal of Accounting and Economy. Vol, 31.No.3.

Barth, M. E., Landsman, W.R. and Wahlen, M.A. (1995). **Fair Value Accounting: Effects on Bank's Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value Contractual Cash Flows.** Journal of Banking and Finance. Vol, 19, Issue 3 – 4, pp 577 – 605.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Beatty, A. (1995).**The Effect of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Management: How Fair Value Is It? .** Federal Reserve Bank of St. Louis Review. Vol.77. No.1. Jan /Feb. pp 25 – 39.

Bloomer, J. (2004). **Impact of Insurance Accounting on Business Reality and Financial Stability.** Geneva Papers on Risk and Insurance. Vol.29. pp 56 – 62.

Bushman R.M. And Smith A. J. (2004). **Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance.** Economic Policy Review. April 2004 .

Carlson, P. (1997). **Advancing the Harmonization of International Accounting Standards: Exploring an Alternative Path.** The International Journal of Accounting. Vol. 32. No. 3.

Clark ,P. K., Hinton, P. H., Nicholson, E. J., Storey, L., Wells , G. , and White , M. G. (2003) . **The implications of Fair Value Accounting on General Insurance Companies** . Presented to the Institute of Actuaries, 24 March 2003) .

Dickinson, G. And Liedtke, P. M. (2004). **Impact of Fair Value Financial Reporting System on Insurance Companies: A Survey.** Geneva Papers On Risk and Insurance : Issues and Practices . Vol. 29. pp. 540 – 581.

Guenther, D. and Young, D. (2000) .**The Association between Financial Accounting Measures and Real Economic Activity: A Multinational Study.** Journal of Accounting and Economics. Vol.29. pp 53 – 72.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Jeremy Scott and others,(2005) . Chairman, **Global Insurance Leadership Team ,pricewaterhouseCoopers, IFRS 4,** 2005.

Kirschenheiter, M. (2002). **Representational Faithfulness in Accounting: A Model of Hard Information.** Purdue University, Krannet School of Management, April.

KPMG International, 2004, Insurance Accounting under IFRS. Available . Http: // www.KPMG International / IFRS, 2006.

Murphy, A. B . (2000). **The Impact of Adopting International Accounting Standards on the Harmonization of Accounting Practices.** The International Journal of Accounting. Vol. 35. No. 4. 2000.

Street, D. L. And Bryant, S.M. (2000). **Disclosure Level and Compliance with IASs: A Comparison of Companies with and Without U.S. Listing and Filings.** The International Journal of Accounting. Vol. 35. No. 3.

Tendeloo, B. V. And Staelen, A. V. (2005). **Earning Management under German GAAP versus IFRS.** European Accounting Review. Vol. 14. No. 1.

Post, Thomas and Others, 2006 .**Implications of IFRS for The European Insurance Industry —Insights from Capital Market Theory , May 2006.**

Vander hoof, I. T. And Altman, E .I. (1998). **The Fair Value of Insurance Liabilities.** Kluwer Academic Publishers. The New York University. Salomon Center Series on Financial Markets and Institutions.

Wahlen, J M., Petroni, K.R. And Godwin, N.H. (1998). **Fair Value Accounting For Property - Liability Insurers And Classification Decisions Under 'FAS 115 '.** Journal of Accounting, Auditing and Finance. Vol. 13. No. 3 .PP 207 – 239.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Internet Sites:

Ben McClure, **Investopedia,CAPM,** March 28/ 2006, www.investopedia.com/articles/06/CAPM.asp online.Available : Http: // Dickinson, G. (2003) .**The Search for an International Accounting Standards for Insurance.** Available: Http:// www .genevaassosiation.org. Also in Geneva Papers on Risk and Insurance .Vol.28.No.2

Inernational Accounting Standards, **IAS (2006) IASPLUS .Deloitte and Touché.** Available: TTP: // www.iasplus.standards,ifrs.html. 2006.

Jordan Insurance Commission, 2006**,** Available, **legislations and Composites.** Http://www.ic.gov.jo/Ligeslations

Jordan Insurance Federation, 2006, **Insurance Companies in Jordan.** Available Http: // www.joif.org.

Jordan Securities Commission, 2006, **Disclosure Legislations.** Available, Http://www.JSC.gov.jo .

Patel, H. (2003). **What's Up of Insurance Accounting? Insurance, Finance and investment** .Available: Http: // www. Wtexec. Com / finance / IFI / ifiarticles / inasacct .html. 7/10/2003.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثانياً: الملاحــق

الملحق (1)

الإسـتبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليـا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليـا

قسم المحاسبة والتمويل

السادة \.....المحترمين

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول مدى تطبيق معايير القيمة العادلة في شركات التأمين الأردنية؛ وأثر ذلك على الإبلاغ المالي في هذه الشركات؛ حيث تتضـمن الدراسـة تحليلاً مفصـلاً للجوانب النظرية لمفاهيم ومتطلبات الإبلاغ المالي، والإطار المفاهيمي للمحاسـبة المالية، ومفاهيم الإفصـاح، وما يتعلق بمفهوم القيمـة العـادلـة ومـدى الإلتزام بهـا، وأبعـاد تطبيقهـا على عقود التـأمين والأدوات المـاليـة والإسـتثمارات العقارية والأصـول الثابتة و الأصـول الأخرى التي قد تظهر من إندماج الأعمال كالشـهرة، وما لهذا من تأثيرات وتداعيات على الإبلاغ المالي لشركات التأمين؛ فجاءت هذه الدراسـة - والتي هي أطروحة دكتوراه في المحاسبة - تحت عنوان " أثر الإفصـاح باستخدام مفهوم القيمـة العادلـة في ضـوء التغيرات في معـايير الإبـلاغ المالـي الدوليـة علـى الإبـلاغ المالـي في شركات التأمين الأردنية " لتكون من الدراسـات في الأردن التي تختص بصـناعة التأمين؛ وفي موضـوع يكتسـب أهمية خاصـة؛ نظراً للظروف والتطورات التي تحدث عالمياً فيما يتعلق بتطور النظم الاقتصـادية والمالية في عصر من سماته الرئيسية سـهولـة وسرعـة انتقـال الأموال عبر الحـدود، والتي أصـبحـت من معطيـات مـا يعرف بـالعـالمية أو العولمة.

لذا؛ أرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الأسـتبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسـبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسـة، خدمةً لقطاع التأمين الأردني و للإقتصـاد الوطني، فضلاً عن أنها ستصبح بمثابة جزء من أدبيات الـتأمين ومتوفرة لمن يشـاء، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها، حيث أنها ستعالج لغايات البحث العلمي فقط

شاكراً لكم تعاونكم ومقدراً حسن اهتمامكم وسعة صدركم..

البـاحـث -مـعـتـز أمـيـن الســعـيـد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: معلومات عامة. يرجى اختيار الإجابة المناسبة عن طريق تحديد المكان المناسب:

مدير مالي	مدقق داخلي	مدقق خارجي	مدير فني	مراقب ومحلل مالي في هيئة التأمين

اسم الشركة \ المؤسسة :		الإجابة
المؤهل العلمي	1 -بكالوريوس	
	2 -دبلوم دراسات عليا	
	3 -ماجستير	
	4 - دكتوراه	
	5- أخرى؛ يرجى ذكره:	
التخصص العلمي	1 - محاسبة	
	2 - إدارة أعمال	
	3- مالية ومصرفية	
	4 -اقتصاد	
	5- تأمين و إدارة المخاطر	
	6- أخرى، يرجى ذكره:	
سنوات الخبرة العملية	1 - أقل من 5 سنوات	
	2 - من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
	3 - من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
	4 - من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	
	5 - من 20 سنة فأكثر.	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أي من المواضيع التالية سبق وأن شاركت في دورات تدريبية أو ندوات أو مؤتمرات علمية ومهنية أو منتديات أو حلقات بحث ونقاش متعلقة بها ؟	1 – معايير الإبلاغ المالي الدولية.	
	2 – معايير المحاسبة الدولية	
	3 – معايير التدقيق الدولية	
	4- إدارة الخطر والنواحي التأمينية المتعلقة بالقيمة العادلة.	
	5 – أخرى؛ أذكرها:	
ما هي درجة المتابعة والإطلاع على معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ؟	1 – مستمرة	
	2- على الأغلب	
	3 – متوسطة	
	4 – قليلة	
	5 – قليلة جداً	

القسم الثاني: الإستبانة.

تتكون هذه الإستبانة من سبعة أجزاء متتابعة؛ راجياً من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة والبنود الواردة فيها بكل موضوعية وأمانة حتى تحقق الدراسة أهدافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث: التعريفات الإجرائية.

سيكون في نهاية الإستبانة ملحق بالتعريفات الإجرائية وأهم المصطلحات المتعلقة بالدراسة.

الجزء الأول	يرجى تحديد ملاءمة قواعد الإفصاح الواردة في معايير القيمة العادلة المطبقة في شركات التأمين الأردنية؛ وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:					
الرقم	البيـــــان	ملائم جداً	ملائم	متوسط الملاءمة	قليل الملاءمة	غير ملائم
-1	على الشركات التي تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة قبل 2006\1\1؛ عرض معلومات مالية مقارنة لسنة مالية واحدة على الأقل.					
2 -	يتوجب قيام الشركة المستحوذة (المشترية)بقياس تكلفة الإندماج بالقيمة العادلة للأصول التي انتقلت والإلتزامات التي استحقت.					
3 -	يتوجب الإعتراف بالشهرة الناتجة عن الإندماج كأصل؛ حيث تسجل بالتكلفة مطروحاً منها أية تعديلات متراكمة ناتجة عن خسائر إعادة التقييم.					
4 -	يتوجب تحديد قيمة مطلوبات التأمين بالقيمة العادلة مطروحاً منها مايلي: أ - تكاليف الإصدار المؤجلة لعقود التأمين. ب – أية أصول غير ملموسة لها علاقة بالمطلوبات، مثل تلك التي تظهر نتيجة إندماج الأعمال.					
-5	يتوجب منع تكوين إحتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي؛ مثل إحتياطي أخطار كارثية.					
6 -	يتوجب تنفيذ اختبار لمدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها.					
-7	يتوجب تنفيذ اختبار للإنخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين.					
8 -	في حال حدوث إنخفاض فعلي في قيمة أصول إعادة التأمين، فيجب على شركة التأمين (مسند الخطر) القيام بتخفيض قيمة هذه الأصول و معالجتها محاسبياً لتصبح مساوية لقيمتها الإستردادية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9 –	يتوجب الإفصاح عن منافع نهاية الخدمة للموظفين.					
10 -	يتوجب تحديد القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين.					
11 -	يتوجب خصم القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين لتحديد قيم المطلوبات المترتبة على هذه الخطط.					
12-	يتوجب قياس دفعات الأسهم والتزاماتها حسب القيمة العادلة لأدوات الملكية الممنوحة للموظفين كما في تاريخ المنح.					
الرقم	البيان	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
13-	يتوجب إثبات استثمارات برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة.					
14 -	في حال مبادلة أصل غير ملموس بآخر غير مشابه له؛ فإنه يتوجب قياس تكلفة الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة للأصل المستلم.					
15 -	في حال تم التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو إلتزام جديد، فيجب الإعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.					
16-	في حال توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما، ولم يكن ذلك متوفرا سابقاً؛ فإنه يتوجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.					
17-	في حال كان الأصل المالي أو الإلتزام المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة؛ فإنه يتوجب الإعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.					
18 -	في حال كان الأصل المالي متوفراً للبيع؛ فإنه يتوجب الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في حساب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19 -	في حال تحويل استثمارات عقارية مقاسة بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك؛ فإنه يتوجب قياس التكلفة لهذه العقارات حسب قيمتها العادلة بتاريخ التحويل.					
20-	في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى إستثمارات عقارية؛ فإنه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.					
الجزء الثاني	يرجى تحديد مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح المرتبطة بها؛ وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:					
الرقم	البيان	ملتزم جداً	ملتزم	إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم أبداً
21-	في عمليات دفعات الأسهم المدفوعة للموظفين (أو من بحكمهم)؛ يتم قياس مبلغ هذه العملية وفقاً للقيمة العادلة لأدوات الملكية الممنوحة للموظفين كما في تاريخ المنح.					
22-	يتم تحديد قيمة مطلوبات التأمين مطروحاً منها مايلي: أ - تكاليف الإصدار المؤجلة لعقود التأمين. ب – أية أصول غير ملموسة لها علاقة بالمطلوبات، مثل تلك التي تظهر نتيجة إندماج الأعمال .					
23 -	تتم مقارنة قيمة إلتزامات التأمين وصافي الأصول ذات العلاقة مع قيمة الاحتياطيات والإلتزامات والموجودات الطارئة.					
24 -	اعتماداً على سؤال (23) – إذا كانت قيمة التزامات التأمين أقل: يتم الإعتراف بالفرق بين إلتزام التأمين والاحتياطي المأخوذ على العقد في قائمة الدخل كربح أو خسارة.					
25 -	يتم الإلتزام بعدم تكوين إحتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي؛ مثل إحتياطي أخطار كارثية.					
26 -	يتم تنفيذ اختبار لمدى كفاية إلتزامات التأمين التي تعترف بها الشركة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27 -	يتم تنفيذ اختبار للإنخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين التي أنشأتها الشركة.					
28-	تقوم الشركة بفحص كفاية الإلتزامات على العقود قصيرة الأجل بمقارنة مجموع كلفة الإدعاءات المتوقع تحملها والمصاريف الأخرى مع الأقساط غير المكتسبة.					
29-	تقوم الشركة بفحص كفاية الإلتزامات على العقود طويلة الأجل بمقارنة القيمة الحالية للدفعات على العقود مطروحاً منها القيمة الحالية للأقساط الإجمالية المستقبلية ، مع الإلتزامات المستقبلية الناتجة عن منافع وثائق التأمين مع ضرورة تخفيضها بقيمة تكاليف الإصدار غير المطفأة.					
30 -	يتم احتساب الإحتياطيات وفقاً للقيمة الزمنية للنقود .					
الرقم	البيان	ملتزم جداً	ملتزم	إلى حدٍ ما	غير ملتزم	غير ملتزم أبداً
31 -	يتم قياس الإلتزامات المالية عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة؛ والتي تمثل السعر الجاري مطروحاً منه كلفة العملية المالية.					
32 -	يتم تحديد القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين.					
33-	يتم خصم القيمة العادلة لموجودات خطط منافع الموظفين وفقاً لطرق الخصم المعروفة المحددة لتحديد المطلوبات المترتبة على هذه الخطط.					
34-	يتم إثبات استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة.					
35 -	في حال مبادلة أصل غير ملموس بآخر غير مشابه له؛ يتم قياس تكلفة الأصل غير الملموس حسب القيمة العادلة للأصل المستلم.					
36-	في حال التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو إلتزام جديد، يتم الإعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

37 -	في حال توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما، ولم يكن ذلك متوفرا سابقاً؛ يتم إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.					
38 -	في حال كان الأصل المالي أو الإلتزام المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة؛ يتم الإعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.					
39 -	في حال كان الأصل المالي متوفراً للبيع؛ يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في حساب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.					
40 -	في حال تحويل استثمارات عقارية مقاسة بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك؛ يتم قياس التكلفة لهذه العقارات حسب قيمتها العادلة بتاريخ التحويل.					
41 -	في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.					
الجزء الثالث	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - ملاءمة المعلومات لإتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية:					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
42 -	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية من شانها إحداث تغيير في قرارات توزيع الموارد الإقتصادية.					
43 -	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.					
44 -	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.					
45 -	تساعد البيانات المالية التي تصدرها شركات التأمين - المبنية على أساس القيمة العادلة - الدائنين في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية المتعلقة بقرارات الائتمان.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-46	تساعد البيانات المالية التي تصدرها شركات التأمين - المبنية على أساس القيمة العادلة - المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية المتعلقة بقرارات الإستثمار.					
47 -	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
48 -	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
49 -	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير درجة عدم تأكدية التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
50 -	تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية - كونها تعكس آخر تقيم عادل لبنود الميزانية العمومية وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل.					

الجزء الرابع	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - موثوقية المعلومات لإتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية:					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
51 -	عندما تكون القيمة العادلة للموجودات أعلى من قيمتها الدفترية؛ يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تضخيم حقوق الملكية.					
52 -	عندما تكون القيمة العادلة للمطلوبات أعلى من قيمتها الدفترية؛ يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تخفيض حقوق الملكية.					
53 -	1) يمكن تحديد أرباح أو خسائر التقييم العادل لأصول إعادة التأمين أو إلتزامات التامين بشكل موثوق؛ على الرغم من عدم وجود سوق نشطة لمثل هذه البنود.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

54 -	يوفر منع تكوين احتياطيات مقابل إدعاءات أو أخطار متوقع تحققها على عقود تأمين ليست موجودة أصلاً بتاريخ الإبلاغ المالي، معلومات موثوقة تساعده في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.					
55 -	يوفر تنفيذ اختبار مدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها؛ معلومات موثوقة لاتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.					
56 -	يوفر تنفيذ اختبار الإنخفاض في قيمة أصول إعادة التأمين؛ معلومات موثوقة لاتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.					
57 -	يوفر قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.					
58 -	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة.					
59 -	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق.					
60 -	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؛ والتي تساعد في إتخاذ قرارات توزيع الموارد الإقتصادية.					
الجزء الخامس	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - الإتساق وثباتية المعلومات لإتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية:					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
61 -	يؤدي قيام الشركة بقياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة إلى الاتساق في قياس الإلتزامات.					
62 -	يؤدي اختلاف طرق وآليات التقييم العادل لبعض الموجودات والمطلوبات إلى إتساق المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

63 -	إن تطبيق معايير القيمة العادلة لا يفرق بين إعادة التقييم المتعمد وإعادة التقييم بفعل العوامل القانونية والإقتصادية؛ وهذا يؤدي إلى إتساق المعلومات المحاسبية.					
الجزء السادس	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية لإتخاذ توزيع الموارد الاقتصادية:					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
64 -	لدى تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة؛ تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.					
65 -	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية و أسعار الاستثمارات العقارية بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود.					
66 -	يوفر تنفيذ اختبار مدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها؛ معلومات قابلة للمقارنة تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.					
67 -	يوفر تنفيذ اختبار مدى كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها؛ معلومات قابلة للمقارنة تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الإقتصادية.					
68 –	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة؛ على الرغم من عدم توحيد أساس تصنيف البنود الخاضعة للتقييم العادل ضمن مجموعة محددة في كل الشركات.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجـــزء السابع	يرجى تحديد دور هيئة التأمين الأردنية في تحقيق إلتزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير القيمة العادلة:					
الرقم	البيـــــان	أوافق تماماً	أوافق	إلى حدٍ ما	قليلاً	نادراً
69 -	تقوم هيئة التأمين بإصـــدار قوانين وتشـــريعات متعلقة باعتماد وتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة.					
70 -	تقوم هيئـة التأمين بإصـــدار تعليمات رســـمية و أدلة وإرشـــادات توضـــح آلية تطبيق معايير القيمة العادلة والمعايير التي تستجد.					
71-	تقوم هيئـة التـأمين بتزويـد شركـات التـامين بنماذج البيـانـات المـاليـة المطلوبـة ونماذج الجداول الإضـــافية المتوائمة مع معايير القيمة العادلة والمعتمدة في تعليمات الهيئة.					
72 -	تقوم هيئة التأمين بعقد دورات تدريبية و ورشات عمل متخصـــصـــة حول تطبيق معايير لقيمة العادلة لموظفي شركات التأمين تساعدهم في تطبيقها بشكل صحيح.					
73 -	تقوم هيئة التأمين الأردنية بتحليل الإبلاغ المالي لشركات التـأمين الـدوري والســـنوي من حيث درجة الإفصـــاح والإلتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة وصحة التطبيق.					
74 -	تتفـاعـل وتتعـاون هيئـة التـأمين الأردنية مع المنظمات والهيئـات الـدوليـة؛ التشـــريعيـة منها والإشرافية فيما يتعلق بتطبيق معـايير الإبلاغ المـالي الـدوليـة ومعـايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار التأمين رقم (4).					
75 -	تقوم هيئـة التـامين الأردنية بفرض عقوبات أو جزاءات على شركـات التـأمين الأردنيـة التي لا تلتزم بمتطلبـات معـايير القيمـة العـادلـة وبمتطلبـات وقواعد الإفصـــاح المرتبطة بها.					
76 -	تقوم هيئة التأمين بإصـــدار دراســـات وأبحاث وإنتاج نظري وأدبيات أصيلة تتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث:

تعريفات مهمة:

1 - الإطار المفاهيمي للمحاسبة: هو نظام مترابط من الأهداف والمبادئ المرتبطة مع بعضها والتي تؤدي بدورها إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، والذي يجب أن يساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في زيادة فهمهم وثقتهم في الإبلاغ المالي، ويعزز من قابلية المقارنة للإبلاغ المالي للمشاريع.

2 – خاصية الإتساق: تتحقق عندما يستخدم المشروع نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث من فترة لأخرى بدون أي تغيير.

3 – الخصائص النوعية: هي تلك الخصائص التي تميز ما بين المعلومات الجيدة والمفيدة عن تلك الخصائص الرديئة والأقل فائدة لغايات اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة؛ أو هي خصائص تجعل المعلومات المزودة في الإبلاغ المالي مفيدة للمستخدمين المتخذين للقرارات الإقتصادية الرشيدة.

4 – قابلية فهم الإبلاغ المالي: وهي صفة نوعية للمعلومات الحاسبية والتي تساعد المستخدم العاقل الرشيد في تمييز معنى وأهمية الإبلاغ المالي.

5 – قابلية المقارنة: وتمكن هذه الخاصية مستخدمي الإبلاغ المالي من تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الإقتصادية، لأن هذه الاختلافات وأوجه الشبه لن تخفى إذا ما تم استخدام معيار محاسبي غير قابل للمقارنة.

6 - القيمة العادلة: هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وقادرة على إتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة في سوق نشطة.

7 - مبدأ الإفصاح الكامل: وهو الممارسة العامة التي يستخدمها المحاسبون في تزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بالمعلومات الكفؤة والتي من شأنها التأثير في قراراتهم وأحكامهم.

8 - مفهوم القياس: هو عملية تحديد القيمة النقدية للعناصر التي سيتم الإعتراف بها في الإبلاغ المالي (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، وتعرف أيضاً على أنها تخصيص الأرقام أو خصائص الأشياء التي يمكن قياسها.

9 - الملاءمة: هي من الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الإقتصادية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يجب أن تؤثر المعلومة أو توجد اختلاف في القرار حتى تعتبر ملائمة لاتخاذ القرار الإقتصادي، وهي تساعد مستخدمي الإبلاغ المالي في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية وكذلك لها قيمة استردادية (تغذية راجعة)، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب.

10 - الموثوقية (الإعتمادية): وهي الخاصية التي تعتبر المعلومة المحاسبية موثوق بها أو يمكن الاعتماد عليها إذا عبرت عن مدى قابلية التحقق للمعلومة، وأنها خالية من الخطأ والتحيز بشكل معقول، و يتم تمثيلها بعدالة وصدق.

11 - أصول عقد التأمين: وهي الأصول الناتجة (المستحقات) عن تحمل معيد التأمين لحصته من قيمة التعويض المدفوع للمستفيد من عقد التأمين عن طريق شركة التأمين المسندة للخطر، وتعرف فيما بعد هذه المستحقات بـ(ذمم معيدي التأمين المدينة).

12 - إلتزامات عقود التأمين: وهي الإلتزامات التي تترتب على شركة التأمين (مسند الخطر) نتيجة تحويل جزء من قسط التأمين لمعيدي التأمين (تعرف بأقساط إعادة التامين) مقابل تحمل الأخير جزء من التعويض المدفوع في حال تحقق الخطر المؤمن عليه، وتعرف فيما بعد بـ (ذمم معيدي التأمين الدائنة).

13 - هناك أربع فئات رئيسة للموجودات المالية؛ هي:

- موجودات مالية تقيم بالقيمة العادلة من خلال إظهار فروقات التقييم في قائمة الدخل؛ وتقسم إلى:

أ - موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة وتشمل المشتقات المالية، إلا إذا كانت أدوات تحوط.

ب - موجودات مالية مخصصة للتقييم بالقيمة العادلة.

- موجودات مالية متوفرة للبيع.

- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

- القروض والذمم المدينة التي أنشأها أو اشتراها المشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (2)

قائمة بشركات التأمين الأردنية وعددها (25) شركة.

شركة التامين الأردنية	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
شركة الشرق الأوسط للتأمين	شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين
شركة الأردن الدولية للتأمين	شركة اليرموك للتأمين
شركة دلتا للتأمين	شركة المتحدة للتأمين
شركة جراسا للتأمين	شركة البحار العربية للتأمين
شركة العامة العربية للتأمين	شركة النسر العربي للتأمين
شركة العرب للتأمين	شركة الشرق العربي للتأمين
شركة القدس للتأمين	شركة الضامنون العرب
الشركة العربية الألمانية للتأمين	شركة فيلادلفيا للتأمين
شركة الواحة للتأمين	شركة العربية الأمريكية للتأمين التكافلي – البركة
الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	شركة التأمين الإسلامية
الشركة الوطنية الأهلية للتأمين	شركة الأراضي المقدسة للتأمين
شركة الإتحاد العربي الدولي للتأمين	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (3)

قائمة بشركات تدقيق حسابات شركات التأمين الأردنية

شركة المحاسبون المتحدون	شركة طلال أبو غزالة
شركة إبراهيم عباسي وشركاه	شركة عدنان وخليف
شركة سابا وشركاه	

الملحق (4)

نماذج البيانات المالية في شركات التأمين الأردنية وفقاً لمتطلبات هيئة التأمين الأردنية

أولاً : نموذج إيضاحات البيانات المالية

حيث تمثل الإيضاحات والملاحظات التي ترفق بالقوائم المالية وتعتبر جزءاً لا يتجزأ عن الإبلاغ المالي لشركات التأمين ؛ وهي كما يلي :

شركة.....

الإيضاحات حول البيانات المالية عن الفترة المنتهية في.....

عـــام

السياسات المحاسبية

أعدت البيانات المالية المرفقة وفقاً للنماذج المقررة من هيئة التأمين وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:-

أ- أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتشريعات النافذة ذات العلاقة.

ب- أسس تجميع البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها (تذكر الشركات التي تم دمج بياناتها المالية ورأسمالها ونسبة المساهمة فيها) ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة فيما بينها وتظهر الأرقام في البيانات المالية بالدينار الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند إعداد البيانات المالية المنفصلة للشركة كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة والتابعة باستخدام طريقة حقوق الملكية (Equity Method).

يتم استخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة وذلك عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج- تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بأقساط التأمين وفقاً لأساس الاستحقاق في حين يتم استهلاك كافة العمولات والتكاليف الأخرى للحصول على وثائق التأمين الجديدة أو المجددة على بيان الدخل في سنة حدوثها ويتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف الأخرى وفقاً لأساس الاستحقاق، وتسجل توزيعات الأسهم كإيرادات عند الإعلان عنها و إقرارها من قبل الهيئة العامة للمساهمين.

د- حسابات إعادة التأمين

تحتسب حصص معيدي التأمين من أقساط التأمين والتعويضات المدفوعة والمخصصات الفنية وكافة الحقوق والالتزامات المترتبة عن إعادة التأمين بناء على العقود المبرمة بين الشركة ومعيدي التأمين وفقاً لأساس الاستحقاق.

هـ- المخصصات الفنية

يتم رصد المخصصات الفنية والاحتفاظ بها وفقاً لتعليمات رقم (2) لسنة 2002 تعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية على أن يتم الإفصاح عن الأسس المتبعة في احتساب هذه المخصصات.

و- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يجب الإفصاح عن الأسلوب المتبع في تكوين هذا المخصص.

ز- توزيع المصاريف الإدارية والعمومية على فروع التأمين

على الشركة توضيح الأسلوب المتبع في توزيع المصاريف الإدارية والعمومية على فروع التأمين.

ح- موجودات مالية للمتاجرة

تقيد الموجودات المالية للمتاجرة بالتكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد البيانات المالية ويتم قيد أي ربح أو خسارة ناجمة عن التغير في القيمة العادلة لها في قائمة الدخل بنفس فترة حدوث هذا التغيير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ط- موجودات مالية متوفرة للبيع

تقيد الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالتكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد البيانات المالية، وتقيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق المساهمين والتي تخص هذه الموجودات.

ي- استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:-

يتم قيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالتكلفة، وتطفأ العلاوة/الخصم (إن وجد) باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (Effective Interest Rate Method) قيداً على الفائدة أو لحسابها ، وتطرح أي مخصصات ناتجة عن التدني في قيمة هذه الاستثمارات تؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه.

ك- الممتلكات الإستثمارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم، ويتم إستهلاك هذه الاستثمارات على مدى عمرها الإنتاجي ، وعندما تقل القيمة الممكن إستردادها عن صافي قيمتها الدفترية يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل ويتم الإفصاح عن قيمتها العادلة في الإيضاحات.

ل- القيمة العادلة:-

يمثل سعر الإغلاق بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية القيمة العادلة للموجودات المالية المتداولة، وفي حال عدم توفر أسعار معلنة لبعض الموجودات المالية يتم تقدير قيمتها العادلة بإحدى الطرق التالية: -

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة.

في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة/التكلفة المطفأة، وفي حال حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل قيمة التدني في بيان الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م- الموجودات الثابتة

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها، ويتم الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في الإستهلاك ومتوسط معدلات الإستهلاك المطبقة ، وعندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل.

ن- المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل قيم المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بما يعادلها بالدينار الأردني بأسعار الصرف بتاريخ تنفيذ المعاملة ، وفي تاريخ البيانات المالية تحول الموجودات و المطلوبات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الأردني بأسعار الصرف الوسطية المعلنة من البنك المركزي الأردني ، و تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في قائمة الدخل.

عند تجميع البيانات المالية للفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي الأردني في تاريخ البيانات المالية، في حين يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل وفقاً لمتوسط تلك الأسعار خلال الفترة وتظهر فروقات العملة الناجمة عن الترجمة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين.

س- مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

توضح إدارة الشركة السياسة المتبعة في تكوين المخصص اللازم لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين بتاريخ البيانات المالية.

ع- ضريبة الدخل

تقوم الشركة باقتطاع مخصص ضريبة الدخل وفقاً للتشريعات النافذة ذات العلاقة سواء في المملكة أو في الدول التي للشركة فروع فيها، وباحتساب وتسجيل الضريبة المؤجلة وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

ف- أسهم الخزينة

تدرج أسهم الخزينة بالتكلفة ولا تتمتع هذه الأسهم المشتراة بأي حق في الأرباح الموزعة على المساهمين وليس لها الحق في المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للشركة ، و تحتفظ الشركة بإستمرار بمبالغ تعادل تكلفة أسهم الخزينة في بندي الأرباح المدورة غير المقيدة و/أو الاحتياطي الاختياري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ص- مصاريف التأسيس

تحمل مصاريف التأسيس على قائمة دخل الفترة حال تكبدها.

ق- تاريخ الاعتراف بالمعاملات المالية

تحدد الشركة سياستها بالنسبة للاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية إما حسب تاريخ الإلتزام (Trade Date) أو تاريخ التسديد (Settlement Date).

نـقـد فـي الصندوق وأرصدة لدى البنـوك

	الفترة الحالية	الفترة السابقة
نقد في الصندوق		
أرصدة لدى البنوك		
المجموع		

ذمم مدينة:-

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
حملة الوثائق		
الوكلاء		
الوسطاء		
شركات تابعة وزميلة		
الموظفون		
أخرى		
يطرح:مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		
صافي الذمم المدينة		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذمم مدينة - شركات التامين

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
شركات التأمين المحلية		
شركات إعادة التأمين الخارجية		
يطرح: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		
صافي ذمم شركات التأمين المدينة		

شيكات برسم التحصيل و أوراق قبض

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
أوراق قبض		
شيكات برسم التحصيل		
المجموع		

ودائـع لدى البنـوك

البنك	شهادات إيداع و ودائع تستحق خلال شهر	ودائع تستحق أكثر من شهر وحتى سنة	ودائع تستحق بعد أكثر من سنة	المجموع
المجمـــوع				

بلغت الودائع المرهونة لأمر مدير عام هيئة التأمين ..... لدى بنك..... .

موجودات مالية للمتاجرة

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
1 - داخل الأردن أسهم مدرجة في السوق المالي		
سندات وأسناد مدرجة في السوق المالي		
سندات حكومية أو بكفالتها		
أخرى		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجمـوع		
2 - خارج الأردن أسهم مدرجة في السوق المالي		
سندات وأسناد مدرجة في السوق المالي		
سندات حكومات أجنبية أو بكفالتها		
أخرى		
المجمـوع		
الإجمالي		

بلغت الموجودات المالية للمتاجرة المرهونة لأمر مدير عام هيئة التأمين ..... دينار

موجودات مالية متوفرة للبيع

البيـــان	الفترة الحالية			الفترة السابقة		
	مدرجة	غير مدرجة	المجموع	مدرجة	غير مدرجة	المجموع
1-داخل الأردن أسهم						
سندات						
سندات حكومية أو بكفالتها						
أخرى						
المجمـوع						
2-خارج الأردن أسهم						
سندات						

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سندات حكومات أجنبية أو بكفالتها						
أخرى						
المجموع						
الإجمالي						

هناك استثمارات قيمتها ..... دينار يتعذر عملياً قياس القيمة العادلة لها بشكل يعتمد عليه، وتظهر بالتكلفة / التكلفة المطفأة، وتم تسجيل التدني في قيمتها خلال الفترة و البالغ..... دينار في قائمة الدخل.

بلغت الموجودات المالية المتوفرة للبيع المرهونة لأمر مدير عام هيئة التأمين ..... دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
1 -داخل الأردن سندات حكومية أو بكفالتها		
سندات و أسناد مدرجة في السوق المالي		
سندات و أسناد غير مدرجة في السوق المالي		
أخرى		
يطرح: مخصص التدني في القيمة		
المجمـــوع		
2 -خارج الأردن سندات حكومات أجنبية أو بكفالتها		
سندات و أسناد قرض الشركات		
أخرى		
يطرح: مخصص التدني في القيمة		
المجمـــوع		
الإجمالي		

بلغت الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ؛ المرهونة لأمر مدير عام هيئة التأمين..... دينار

قروض

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
قروض لحملة وثائق الحياة التي لا تزيد عن قيمة التصفية للوثيقة		
قروض لحملة وثائق الحياة التي تزيد عن قيمة التصفية للوثيقة		
قروض لشركات وأفراد مقابل رهونات عقارية		
قروض لشركات وأفراد مقابل ضمانات عينية أخرى		
قروض لشركات وأفراد بدون ضمانات		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قروض لشركات تابعة وزميلة و شركات ذات علاقة		
يطرح : مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		
صافي القروض		

بلغت أقساط القروض المستحقة وغير المقبوضة خلال الفترة الحالية مقسمة حسب طبيعة القرض ما يلي:

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
قروض لحملة وثائق الحياة التي لا تزيد عن القيمة التصفوية للبوليصة		
قروض لحملة وثائق الحياة التي تزيد عن القيمة التصفوية للبوليصة		
قروض لشركات وأفراد مقابل رهونات عقارية		
قروض لشركات وأفراد مقابل ضمانات عينية أخرى		
قروض لشركات وأفراد بدون ضمانات		
قروض لشركات تابعة وزميلة و شركات ذات علاقة		
يطرح : مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		
صافي القروض		

إستثمارات في شركات تابعة وزميلة:-

تدرج أسماء الشركات التابعة و الزميلة و بلد تأسيس كل منها ونسبة الملكية و طبيعة النشاط وقيمة الإستثمار .

إستثمارات عقارية

البيان	الفترة الحالية/ دينار	الفترة السابقة/ دينار
1 -داخل الأردن:- مباني		
أراضي		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجمـــوع		
2 -خارج الأردن:-		
مباني		
أراضي		
المجموع		
الإجمالي		

هذا وقد بلغت القيمة العادلة للإستثمارات العقارية بتاريخ إعداد البيانات المالية ..... دينار.

استثمارات أخرى

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
1 -داخل الأردن		
2 -خارج الأردن		
المجموع		

تدرج تفاصيل كافة الإستثمارات الأخرى موضحة قيمتها الدفترية الحالية مقارنة بالفترة السابقة مع المعالجة المحاسبية المتبعة .

موجودات ومطلوبات ضريبية مؤجلة

البنود التي نتج عنها ضرائب مؤجلة	رصيد بداية الفترة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية الفترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة

البيـــــان	الفترة الحالية		الفترة السابقة	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
رصيد أول الفترة				
المضاف				
المطفأ				
رصيد نهاية الفترة				

- يتم الإفصاح عن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب قيمة الضرائب المؤجلة، ومدى تأكد الإدارة من تحققها مستقبلاً (في حال عدم التأكد من تحقق الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة، يتم الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب).

موجودات أخرى

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
إيرادات مستحقة غير مقبوضة		
مصروفات مدفوعة مقدما		
مستردات للادعاءات غير المدفوعة		
تأمينات مستردة		
أخرى		
المجموع		

موجودات ثابتة

البيان	الفترة الحالية			الفترة السابقة		
	الكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي الموجودات	الكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي الموجودات
أراضي						
مباني						

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركبات						
الأثاث والتجهيزات الداخلية						
أخرى (تدرج بالتفصيل)						
المجموع						

بنوك دائنة

تدرج تفاصيل البنوك الدائنة حسب البنوك وعلى النحو التالي :

اسم البنك	نوع التسهيلات	الفترة الحالية/ دينار		الفترة السابقة/ دينار
		أقساط تستحق خلال سنة	أقساط تستحق بعد سنة	
المجموع				

ذمم دائنة

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
الوكلاء		
الوسطاء		
شركات تابعة وزميلة		
الموظفون		
أخرى		
المجموع		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذمم شركات تأمين دائنة

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
شركات التأمين المحلية		
شركات إعادة التأمين الخارجية		
المجموع		

مبالغ مقترضة

تدرج تفاصيل القروض وحسب الجهة المانحة للقرض على النحو التالي :-

البيان	طبيعة العلاقة	الفترة الحالية			الفترة السابقة		
		أقساط قروض تستحق خلال سنة	أقساط القروض تستحق بعد سنة	المجموع	أقساط قروض تستحق خلال سنة	أقساط القروض تستحق بعد سنة	المجموع
المجموع							

مخصصات مختلفة

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		
مخصص ضريبة الدخل		
مخصص البحث العلمي والتدريب المهني		
مخصص رسوم جامعات		
مخصصات أخرى(تذكر بالتفصيل)		
المجموع		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخصص ضريبة الدخل

1- الحركة على مخصص ضريبة الدخل:

	الفترة الحالية/دينار	الفترة السابقة/دينار
رصيد أول الفترة		
ضريبة الدخل المدفوعة		
ضريبة الدخل المستحقة	_____	_____
رصيد آخر الفترة		

2 - تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في بيان الدخل ما يلي:-

ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح الفترة

+ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة (تسويات)

-موجودات ضريبية مؤجلة.

+مطلوبات ضريبية مؤجلة.

+-إطفاء موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة _____ _____

_____ _____

مطلوبات أخرى

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
مصاريف مستحقة		
إيرادات مقبوضة مقدما		
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		
أخرى		
المجموع		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قروض مساندة

تدرج تفاصيل القروض المساندة و تواريخ استحقاقها.

التغير المتراكم في القيمة العادلة

البيـان	الفترة الحالية				الفترة السابقة			
	أسهم	سندات	أخرى	المجموع	أسهم	سندات	أخرى	المجموع
الرصيد في بداية الفترة								
صافي أرباح (خسائر) غير متحققة								
صافي أرباح (خسائر) متحققة منقولة لبيان الدخل								
ما تم قيده في بيان الدخل بسبب تدني في القيمة								
الرصيد الحالي								

- فروقات ترجمة عملات أجنبية

وهي ناتجة من جراء ترجمة صافي الإستثمار في الشركات الأجنبية التابعة والفروع الخارجية عند توحيد البيانات المالية للشركة.

- أرباح مقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين (بعد طرح أسهم الخزينة إن وجدت) للعام الحالي (%)، وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، في حين بلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين (بعد طرح أسهم الخزينة إن وجدت) في العام السابق (%).

فوائد مقبوضة

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
فوائد بنكية		
موجودات مالية للمتاجرة		
موجودات مالية متوفرة للبيع		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		
قروض		
المجموع		
المبلغ المحول لحسابات الإكتتابات		
المبلغ المحول لقائمة الدخل		

أرباح (خسائر) الموجودات المالية والاستثمارات

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
عوائد التوزيعات		
أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية للمتاجرة		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية للمتاجرة		
أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية متوفرة للبيع		
تدني قيمة موجودات مالية متوفرة للبيع		
تدني قيمة استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		
أرباح (خسائر) الاستثمارات العقارية		
صافي إيرادات الإيجارات		
حصة الشركة من أرباح شركات تابعة وزميلة		
المجموع		
المبلغ المحول لحسابات الاكتتابات		
المبلغ المحول لقائمة الدخل		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيرادات أخرى

تدرج تفاصيل الإيرادات الأخرى للفترة الحالية مقارنا بالفترة السابقة.

مصاريف إدارية وعمومية

البيان	الفترة الحالية	الفترة السابقة
الرواتب و المكافآت		
الضريبة المدفوعة على الرواتب و الأجور		
صندوق الإدخار		
مكافأة نهاية الخدمة		
حصة الشركة من الضمان الاجتماعي		
تدريب و تطوير		
إيجارات		
قرطاسية ومطبوعات		
دعاية و إعلان		
رسوم بنكية		
فوائد بنكية		
مياه وكهرباء وتدفئة		
صيانة		
بريد و اتصالات		
سفر و تنقلات		
طوابع		
مصاريف طبية		
أتعاب مهنية		
ضيافة		
مصاريف و أتعاب محاماة		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إشتراكات		
بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة		
مصاريف عطاءات		
رسوم حكومية و رسوم أخرى		
تبرعات		
مصاريف تأمين		
مصاريف أخرى		
المجموع		
بلغت المصاريف الإدارية والعمومية الموزعة على حسابات الاكتتابات. كما بلغت المصاريف الإدارية غير الموزعة على حسابات الاكتتابات.		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ناقص من أصل المصدر)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com